شذرات من الصراع الجيو – استراتيجي

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الدكتور العربي بجيجة

المركز الديمقراطي العربي :رقم التسجيل

VR 33613 . B

الدكتور العربي بجيجة

شذرات من الصراع الجيو – استراتيجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/ العربي بجيجة– برلين –ألمانيا المركز الديمقراطي العربي للنشر،2017.

الطبعة الأولى 2017

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

برلين– ألمانيا .

All rights reserved

No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval

System or tansmited in any form or by any meas without prior

Permission in writing of the publishe

الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Germany:
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail:diploma@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman ” Democratic German Center

إهداء

إلى والدي العزيزين

إلى إخوتي

إلى كل من ساهم في اعداد ونشر هذا العمل

د. العربي بجيجة

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة العديد من التطورات المتلاحقة، ساهمت بشكل أو بأخر في قلب موازين القوى الدولية، رافقته تغييرات بنيوية ونقلة نوعية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتكنولوجية، عملت بدورها على إحداث تأثيرات في الأصعدة السياسية والأمنية، كانت عاملا مساعدا للعصف بمجمل هذه التطورات في المنطقة، بدل أن تكون أساسا للتطور والنماء.

برز ذلك بشكل جلي إبان العقدين الأولين من الألفية الثالثة، سيما مع بروز تيارات سياسية ذي نزعة تميل للعنف، لحلحلة القضايا الشائكة على صعيد بؤر التوتر في العالم، وقد ارتبطت هذه المقاربة بالعديد من القضايا الدولية المعاصرة مثل:" العراق – أفغانستان – سوريا – ليبيا – اليمن... "، وإن كانت الأهداف الحقيقية للعصف بأنظمة سياسية و تعويضها بأخرى، أو الانقلاب على نظام سياسي قائم بشرعية انتخابية، تبدو غير واضحة، أو أنها مشوبة بغياب أدلة واقعية، فإن من شأن ذلك إقناع كافة المشككين بتدخلات القوى الإقليمية والدولية، في شؤون هذه الدولة أو تلك، وانتهاك سيادتها الوطنية، وتدمير طاقاتها البشرية فكريا.

ساهمت هذه التطورات مجتمعة في خلق تغييرات بنيوية على الخارطة السياسية والجغرافية للدول المشمولة بهذه التحولات، من خلال موجات "العنف" و "العنف المضاد" التي رافقت محاولات تغيير واقع المشهد السياسي وبنية النظام السياسي المشكل له. ومن بين أهم المخرجات المركبة لهذه المعادلة المعقدة، التي تنسج في دواليب الفعل الميداني، يعمل بموجبها الفاعلين الخفيين لهندسة إحداثيات وحدود خارطة الشرق أوسطية والشمال أفريقية الجديدة، إلى ما يلي:

أولا: تجميد الإصلاحات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية في مستوياتها الحالية

ثانيا: بسط وتحكم اللوبيات الأجنبية في القرارات الوطنية وفق ما تمليه مصالحها

إن من شأن التطورات التي طالت البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال العقود الأخيرة، وما رافقها من وعي ساسي لدى الفئة الحاكمة أو الطامعة في بلوغ سدة الحكم، أن يشوبها نوع من التقهقر. مرده أساسا تصدع البنيات الفاعلة في بلوغ المستويات المستحسنة لأسس التنمية الشاملة،

مستحسنة بالنظر للواقع الهش الذي لازال يطغى على وحداتها ويميز خصوصيتها، مقابل المستويات الأرقى من الإصلاحات المشهودة في الأنظمة الغربية وبعض دول شرق آسيا.

بالنظر إلى أحداث "الربيع / الخريف العربي"، الذي شهدته معظم الدول العربية ولو بوتيرة متفاوتة، ترجع أساسا لطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة (ملكية / جمهورية)، ولنسب وعي الشعوب، ثم لمستويات الممارسة الديمقراطية في وعي النخب السياسية في هاته الدولة أو تلك. وما خلفته من نتائج تتأرجح بين الايجابية على مستوى التصور، والسلبية على مستوى مخلفات الأجرأة. تبرز تمثلات مشهد جديد يُحيطه الحذر البَيّن والاندفاعية الخافتة، لإرساء دعائم توجه جديد يختلف عن سابقه، بمرتكزات قديمة مُستجدة، ووسائل مستوردة موجهة خصيصا لمن اعتادوا استهلاكها.

من شأن هذه التغيرات أن تقطع مع التطورات التي عرفتها الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على اعتبار أن الإصلاحات المنشودة لهذه الفئة أو تلك، ممن بلغوا سدة الحكم بفضل شرعية انتخابية "مشبوهة"، أو بمباركة ممن اشرفوا على حياكة حيثيات المشاهد السياسية الحديثة، لم تعد –هذه الإصلاحات– سوى مشاريع لتأزيم الأوضاع أكثر مما هي عليها الآن، وأن الوعود المرهونة بها ليست سوى آليات لتصريف إفلاسها، ليس إلا.

خصوصا أن مخرجات "الخريف العربي" وما حملته من رهانات حقيقية لمستقبلها، قابله "ربيع" للأنظمة السياسية من شأنه أن يَرْهَن كافة الآمال والأماني، التي حملتها طموحات الفئات الشعبية المتضررة من مراحل حكم الأنظمة السياسية السابقة. وتمثل هذه المقابلة العكسية لخريف الشعوب بربيع الأنظمة، أحد أوجه طمس معالم التحديث المسجل ولو بشكل سطحي، وبنسب غير قابلة للموازنة أو المقارنة بنظائر لها، كما أنها معادلة مركبة من شأنها وضع قطيعة مع مختلف الأوراش الإصلاحية، التي اعتمدت أسسها في فترات متوالية من مراحل التدبير الإداري والتنموي، لما بعد حصول هذه الدولة أو تلك على "استقلالها السياسي".

يتضح ذلك من خلال الإبقاء على توجهات الإصلاح ومؤشراته الإنمائية في مستوياتها الحالية بمختلف مؤثراتها السلبية، وما قد يمثله من رهن لمستقبل عدة أجيال قادمة، بفعل ممارسات نابعة عن وعي أو بدونه ممن تقلدوا سدة الحكم، بفضل الأصوات الانتخابية لأصول هذه الأجيال. وقد برزت معالم هذا التوجه، بفعل التراجع الذي أصاب الأنظمة القانونية والتنظيمية المؤطرة لمخرجات المقتضيات الدستورية، التي قطعت – في نظر البعض– مع تصرفات وأعمال أنظمة الحكم السابقة، وإن كانت عقلية

التدبير لا تزال سائدة، بمنطق ومعتقدات قد تكون أكثر إجحافا مما سبقها. وهو ما من شأنه الانعكاس وفق جدلية التأثير والتأثر على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، اعتبارا من كون البنية القانونية تمثل مدخلا لسيادة القانون في دولة المؤسسات، وفي غيابه تغيب شروط الشفافية الاقتصادية، ويغيب الوضوح في مناخ الأعمال، وتغيب المساءلة القانونية، ونتيجة ذلك غياب شريعة الحق والقانون.

لا شك في أن الضغط الممارس على صناعة القرار الوطني، من قبل الوحدات "اللوبيات" الضاغطة وتوجيهه وفق مصالحها التكتيكية والإستراتيجية، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد تأسست على أنقاد مظاهر السيادة الوطنية في الدولة، وما تميزت به من ضعف في البلدان التي مرت منها هذه التحولات ، باعتبارها –السيادة– تمثل أحد أهم الأركان المؤسسة للدولة، بل هي المرتكز الذي تبرز بوجوده الدولة و تغيب بغيابه. مما قد يساهم في تفتيت وحدة الدول المعنية وخرق حدودها، (حيث ستصبح المناطق المستهدفة من هذه التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مناطق منفتحة جغرافيا) في التمهيد لإحداث مناطق بلا حدود جغرافية وبلا خرائط سياسية، من شأنها تأزيم حدود السلطة السياسية بهذه الدولة أو تلك.

استغلت هذه الوضعية من قبل مجموعات وتكتلات في كافة المجالات:" السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاعلامية..."، اعتمدتها منافذ لتمرير مأربها الخاصة، وفق شروطها وبضمانات المتعاونين من بني البلد الأصيل، الطامعين في بلوغ "مربع القرار" لرهن البلاد والعباد لمن يطمحون لنسف ما تبقى من سيادة الدولة وكرامة الشعوب.

إن هاته المساهمة الأكاديمية ما هي إلا محاولة لتشريح الوضع الذي تعرفه منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من تطورات متسارعة على مختلف الصعد والمستويات، تتطلب منا الوقوف لدراسة تفاعلاته الشاملة، لأجل إحاطة الباحثين والمهتمين بالانعكاسات السلبية المترتبة عن هذا الوضع، سواء في الحاضر أو في المستقبل القريب.

الفصل الأول: الشرق الأوسط: معالم إعادة رسم الحدود الجغرافية والسياسية

منذ إعلان الإدارة الأمريكية عن مقاربتها الاستراتيجية القاضية بتغيير معالم الشرق الأوسط، تحت مسمى "مشروع الشرق الأوسط الجديد"، بما يمثل في نظر الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية مسارا تصحيحيا مغايرا لما سبقه من سياسات بمختلف مجالاتها، السياسية، الاقتصادية والعسكرية اتجاه هذه الرقعة الجغرافية من العالم، المليئة بالتناقضات "النار والرماد/ المال والنفوذ". وهي تعمل على تبني عدة خيارات بغية تفعيل هذا التوجه، فتارة تعمد إلى احتلال البلدان وانتهاك سيادتها بمبررات أثبت التاريخ تفاهتها وكذبها، وتارة أخرى تعمل على تأجيج فتيل الصراعات الداخلية وتأزيمها، بدوافع تتخذ في ظاهرها دعم الإرادة الشعبية في التعبير عن مطالبها، وكذا احترام النمط الديمقراطي السائد في "البلدان المتقدمة"، وفي باطنها استراتيجيات تعاكس ذلك، وتارة أخرى تعمد إلى إشعال فتيل الصراعات الطائفية والنعرات القبلية وتغذيتها ماديا وإعلاميا وسياسيا وعسكريا.

وإذا كانت دولة العراق قد مثلت بداية لتفعيل معالم هذا التوجه سنة 2003، عبر احتلالها العسكري المباشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، دشنت بمقتضاه مسارا دمويا لأجرأة هذا المخطط "الاستعماري الجديد"، والشروع في إسقاط أسسه بشكل عملي عبر مراحل منفصلة جغرافيا ومتداخلة زمنيا، قصد إحكام السيطرة على المنطقة الشرق أوسطية، بما يتوافق مع رهانات الغرب والخيارات المتاحة لحلفائه الإقليميين. فإن باقي عناصر هذا العمل "الاستعماري الجديد" قد وجدت أحد مظاهرها في تأجيج فتيل الصراع الداخلي في سوريا سنة 2011، الذي اتخذ في بدايته توجها إصلاحيا نادت به بعض الفئات الشعبية وبعض الفاعلين السياسيين المعارضين للنظام بشكل سلمي، يرتبط في جوهره بتوسيع مناخ الحقوق والحريات، وفتح المجال السياسي للتعددية الحزبية، وتبني خيارات التداول والتناوب الديمقراطي في ممارسة السلطة، غير أن تفاعل العديد من الدول الغربية والعربية مع مطالب فئات من الشعب السوري، ساهم في فتح المجال أمام خيارات أخرى لم تكن محسوبة العواقب من قبل المحرضين عليها والداعمين لها والمساهمين في تفعيلها، حتى أصبحت الشام منطقة رماد سوداء، دمرت حضارتها، وأبيد بعض شعبها وهُجِّر البعض الأخر، فيما لازال من تبقى منه ينتظر مسيره المجهول على أرض الشام الطاهرة، بين بلداتها المهجورة سوى من صوت قصف الطائرات والمدفعيات والراجمات

لقد عمدت العديد من الدول الفاعلة في صناعة القرار الدولي منذ نهاية القرن العشرين، على التخطيط لمقاربات وتصورات تسعى بموجبها إلى قلب معالم الخريطة الشرق أوسطية، وإعادة النظر في البنيات والأنظمة السياسية الحاكمة بما يتوافق مع عناصر هذا التوجه، التي ستؤثر على نظيرتها الشمال أفريقية في المساهمة لا محالة في تغذية الصراعات السياسية والنعرات الطائفية، التي من شأنها إدخال منظومة الدولة في دوامة من العنف والعنف المضاد، الذي سيتمخض عنه إعادة مفهوم وبنية الدولة إلى مربع الصفر، بما يفتح المجال أمام الغرب وحلفائه للتدخل في رسم معالم الأنظمة السياسية وسقف تدخلاتها في تدبير أمور الحكم، ثم تحديد الحدود الجغرافية للدول المشمولة بهذه التحولات.

أولا: الأزمة السورية: لعبة الكبار

شكلت ولا زالت الأزمة السورية أحد القضايا التي حظيت من الاهتمام من قبل القوى الغربية أو في المشرق، ما لم تحظى بها نظيراتها الأخرى من افرازات الحراك العربي لسنة 2010، وإن تفاوت مستوى هذا التعاطي واختلفت تصورات الدول في كيفية تقييمها للوضع وفي كيفية معالجته، ما جعلها تمر ما بين سنوات 2011 و2017 بمرحلتين أساسيتين، تميزت المرحلة الأولى بحراك سلمي سرعان ما تطور لمواجهة مسلحة بين الجيش السوري والمعارضة المسلحة، بينما عرفت المرحلة الثانية، انحصار في مستوى المواجهة بما يخدم التأسيس لحل سياسي، بين الاطراف ترعاه الأمم المتحدة بتنسيق مع كل من أمريكا وروسيا وايران وتركيا.

وإن كان الثابت تأزيم الوضع السوري سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فان المتغير غياب أفق قريب للحل، يمكن الشعب السوري من العيش على الأقل وفق مستوى ما قبل 2011، بالنظر لتعدد المتدخلين في الازمة السورية وتباعد تقارباتهم كل حسب ما يخدم أجندته الخاصة، بعيدا عن أمال وتطلعات الشعب السوري.

1 الداخل السوري مجال لفرض الخيارات

لم يكن الواقع السوري بعد الحراك الشعبي لسنة 2010، كواقع الدول المشمولة بهذا التحول سواء على المستوى السياسي أو الاعلامي او حتى التعاطي عسكريا مع افرازاته، ساهمت في تأزيمه التناقضات الحاصلة في المنطقة، وطبيعة حسابات الاطراف الدولية هناك، مما تسبب في نشوب حرب دولية راه الشعب السوري ضحيتها الأكبر، وإن كانت التوقعات والخطط المطروحة مسبقا من كل طرف لم تجد

مكانها للتطبيق بما هو مطرح، أطريلت مدة الصراع واستنزفت مقدراته العسكرية والمادية، وضيعت فرص حلها بما يقضي زمنها السياسي.

ساعد هذا الوضع في بلوغ قاعدة للتفاهم، أيقن من خلالها كل طرف داخلي كان أو خارجي نجاعتها، من كون الخيار العسكري لم يكن ولم يعد خيارا سليما لحلحلة الازمة، وبالتالي وجب إزاحته وتعويضه بالحل السياسي كخيار مستدام لمعالجة الوضع.

أ) الحل السياسي في سوريا مدخل لمعالجة الأزمة

بعدما إقتنع أطراف الصراع في الدولة السورية بعدم جدوائية الحل العسكري في إنهاء فتيله الدائر على أرض الشام منذ سنة 2011، فتح المجال أمام الحل السياسي لعله يشكل المخرج النهائي لهذه الأزمة، التي دخلت نصف عقدها الأول من دون أن تميل كفة الانتصار لصالح أحد أطرافها، مخلفة تركة ثقيلة من معاناة الشعب السوري وضياع لمستقبل الدولة وإنهيار لأمنها العام، بعدما أصبحت الأرض السورية قبلة لاستقبال للمقاتلين المعارضين للنظام من كل أرجاء العالم، وميدانا خصبا لتفريخ الجماعات المسلحة وتكاثرها، سواء عبر الدعم أو التوجيه.

أمام صعوبة الحسم العسكري لهذا النزاع، فرض على الأطراف المتنازعة الشرعية نظاما ومعارضة إعادة النظر في حساباتهم التكتيكية منها والاستراتيجية، إقتنعت معه باقي الأطراف بمعية المتدخلين والفاعلين الدوليين، بأن الحل السياسي هو المخرج الأساسي الذي من شأنه أن يضمن السلم والأمن للمنطقة، ويقدم مخرجات حقيقية تنهي شبح الفوضى وانعدام الاستقرار، وتفرض في المقابل التعايش السلمي بين أبناء الوطن والشعب الواحد.

يجد الحل السياسي أساسه في تضافر مجهودات العديد من القوى الفاعلة في الأزمة السورية، والمتدخلة أيضا في نسج قرارات وتوجهات أطرافها سواء الداعمة للنظام أو تلك الداعمة للمعارضة، أمام غياب أفق في الحل العسكري الذي اختير عن وعي خلال سنة 2012 كوسيلة للإطاحة بنظام بشار الأسد، غير أن العكس ما قد حصل (تقوة شوكته بدخول روسيا على الخط الميداني عسكريا والسياسي ديبلوماسيا)، كما يجد الحل السياسي أساسه في البحث عن مخرجات توافقية بين الأطراف المتحاربة أو المتصارعة على حد سواء، تضمن لكل طرف حقه في المشاركة السياسية وفي تدبير أمور الدولة من الموقع الذي يقرره الشعب السوري، عبر أرقى وسيلة للتعبير الديمقراطي عن الارداة الشعبية الديمقراطية المتعارف عليها دوليا (الانتخابات).

وإن كان من السابق لأوانه التوقف عند أهم الإشكالات التي قد تعيق تنزيل الحل السياسي، غير أن هناك مجموعة من المؤشرات تشكل قواعد أساسية من شأنها تسهيل مهمة الأجرأة أو أن تعيق تفعيلها. يمكن حصرها في عاملين أساسيين أحدهما داعم للاستقرار وأخر معيق له:

فالبنسبة للعوامل الداعمة للاستقرار، فتجد أساسها في وجود إرادة حقيقة لدى القوى الدولية الفاعلة الداعمة لكل الأطراف معارضة ونظام على حد سواء، قصد إيجاد حل حقيقي يضمن تعايش أبناء الشعب الشعوري داخل الوطن الواحد، بالإضافة إلى قبول الأطراف الجلوس على طاولة الحوار لأجل التفاوض على مرتكزات العملية السياسية، وطرق الانخراط في تدبير مرحلة الانتقال السياسي المزمع الانخراط في تبنيها بداية يونيو المقبل، إذا ما تم الالتزام بالبرنامج المحدد لهذه العملية.

أما بالنسبة للأمور التي من شأنها أن تثير إشكاليات كبيرة في هذا الشأن، فترتبط أولا بالهيئة الممثلة للمعارضة وقدرتها على إدارة مرحلة المفاوضات بالشكل المطلوب من جهة، وكذا قدرتها على الحفاظ على وحدتها بعيدا عن التجاذبات السياسية والإيديولوجية والعقائدية التي تحكمها، ينضاف إلى ذلك التخوف من إفراز تركيبة سياسية هجينة تخضع للوصاية الخارجية بعيدا عن حسابات المصلحة الوطنية الداخلية، من شأنها المساهمة في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة السورية، وفرض الوصاية عليها مستقبلا.

وإن كان الواقع الإقليمي والجهوي والدولي على حد سواء، يفرض الاعتراف بكون المشهد السياسي السوري على غرار نظرائه المشمولين بالتأثيرات السلبية لأحداث الخريف/ الربيع العربي، يتواجد في حالة هشاشة تتطلب المرور من مرحلة انتقالية صعبة، تأهله لبلوغ المستوى الذي يمكنه من خلق تسوية حقيقية ومستدامة بين أطراف الأزمة في سوريا بشقيها النظام ومعارضيه، تضع حدا لمسلسل الصراع الدائر على أرض الشام، الذي من شأنه التأثير بشكل مباشر على الأزمة اليمنية، خصوصا إذا كان المعيار المتخذ في توجيه هذه "الحروب" أو "الصراعات الداخلية" يتخذ بعدا عقائديا أكثر منه اعتمادا على الإيديولوجية السياسية سواء على مستوى إشعال فتيلها أو إخماده.

وتبقى مدخلات التسوية السياسية للأزمة السورية الفيصل الأساس في إنهاء العديد من الصراعات في الدول المجاورة، بحيث من شأنها أن تكون لها إسقاطات أفقية وعمودية على مختلف القضايا الشائكة في منطقة الشرق الأوسط، سواء من تلك القديمة (القضية الفلسطينية/ العراق) أو المستحدثة (اليمن)، بمختلف أصنافها الصراعات الأمنية أو السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية. لأجل ذلك، فإن البحث

الجدي عن حل حقيقي ومستدام للأزمة السوري، يحظى بمصداقية لدى كافة الأطراف، يمثل صمام أمان لمختلف القضايا التي تعرفها المنطقة الشرق أوسطية، تحقن بها دماء الشعوب وتصان بها كرامتهم.

خصوصا أن نجاح العملية السياسية يخضع في معظم أبعاده، إلى ضرورة الحفاظ على وحدة الصف والهدف بين الأطراف المكونة للمعارضة خلال مرحلة التفاوض مع وفد النظام، بعيدا عن الحسابات السياسية والتوجهات العقائدية التي تحكمها، إضافة إلى ضرورة انخراط النظام بشكل جدي في التوصل إلى حل سياسي يضمن التعايش السلمي في سوريا يماثل مرحلة ما قبل 2011، مع السعي لإحداث تغيير شامل في منظومة الحقوق والحريات، من خلال التركيز بشكل كبير على الشق السياسي منها.

ولو أن الزمن السياسي للعملية السياسية الداعم لحصول توافق، يفضي إلى بلوغ حل مقرون بتسوية نهائية لهذا الملف، قد توفرت أرضيته الخصبة لاشتغال الأطراف بشكل جدي وواقعي، لآجل التقدم في مسار المفاوضات الممهدة لإيجاد صيغ من شأنها الحد من مظاهر فتيل الصراع، ومن ثم التأسيس لترتيب أولويات من شأنها إنهائه، مصحوبة بتصور شامل ممهد لخلق مناخ مصالحة وطنية شاملة مع كافة الأطراف بشقيها الداخلي والخارجي، يشكل المقترح المقد من قبل المبعوث الأممي إلى سوريا السيد "دي ميستورا" إلى الأطراف خلال جولة "جنيف 4" أحد أهم مخرجاته، بعدما سمحت اجتماعات أستانا ببلورته.

ب) المصالحة الوطنية خيار مستدام للشعب السوري

شكّل التدخل الروسي المباشر في سوريا، بإنزال كافة ثقلها السياسي والعسكري تحدي مباشر للغرب، وتأييدا واضحا للنظام القائم بسوريا بقيادة بشار الأسد، ومن ثم اعتباره ورقة لتغليب كفة النظام السوري على معارضيه السياسيين والعسكريين. في ظل طول أمد الصراع الدائرين بين أطرافه، المعارضة المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وبعض دول المنطقة، والنظام السوري المدعوم من قبل روسيا وإيران.

ساهم هذا الوضع في منح روسيا وضعا متقدما في صناعة القرار العسكري والسياسي بسوريا، خولها اتخاذ مبادرات من شأنها جمع أطراف الأزمة السورية على طاولة مفاوضات واحدة للتداول بما من شأنه إنهاء الصراع الدائر لما يقارب خمس سنوات في الجبهتين العسكرية والسياسية. ويستمد التدخل الروسي في الأزمة السورية قوته من النفوذ الذي أصبحت تتمتع به في الشرق الأوسط، الذي مكنها من

تبوء مكانة بارزة خولتها القدرة على تقديم الحلول التي تراها مناسبة وتتوافق مع مصالحها ومصالح شركائها بالمنطقة. حيث من الممكن أن تمثل لقاءات "جنيف" أحد البوادر التي من شأنها أن تضفي إلى مزيد من التقارب السياسي بين الأطراف، سيدعمه لقاء مباشر بين النظام السوري والمعارضة بحضور ممثلي الشؤون الخارجية لروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا، باعتبارهم فاعلين أساسيين في صناعة القرار السوري بالنسبة لطرفيه.

وإن كانت اللقاءات المتواصلة التي ستجمع بين أطراف الأزمة، ستتمخض عنها بعض الحلول الكفيلة بإعادة الأمل للحل السياسي، كمخرج لا محيد عنه خلال المرحلة المقبلة لإنهاء الصراع الدائر حاليا على الجبهة العسكرية ميدانيا، والجبهة الدبلوماسية في عواصم صناعة القرار إقليميا، وجهويا ودوليا. بما يسمح بالتخلي عن الخيار الأول (الخيار العسكري)، مقابل الانخراط بشكل إرادي وبدون شروط مسبقة لتبني الخيار الثاني (الخيار الدبلوماسي)، وجعله مخرجا رئيسيا لإنهاء هذا الصراع الذي عمر لما يقارب خمس سنوات، باعتباره الحل الذي من شأنه أن يعيد الأمور إلى طبيعتها، ويسمح بخلق مصالحة بين أبناء الشعب الواحد تعيد الأمن والاستقرار للمنطقة.

لقد أصبح الحل السياسي يمثل خارطة طريق بالنسبة للقوى الفاعلة في الأزمة السورية والمتدخلين في شؤونها، للتوصل إلى تسوية سياسية تنهي الصراع الحالي وتعيد الأمن والسلام لبلاد الشام، وتعمل في ذات الشأن على إعادة الأمور إلى سابق عهدها، لما طالها من تخريب للبنى التحتية والاقتصادية، صاحبه تصدع على مستوى مكونات الشعب الاثنية والعرقية والإيديولوجية.

إن المفاوضات السياسية التي تجمع بين أطراف الأزمة السورية، من شأنها إفراز أوضاع سياسية مكهربة ومتشنجة وسط الفاعلين بالمشهد السياسي، بالنظر لعدة اعتبارات منها سعي هؤلاء الفاعلين السياسيين للبحث عن التموقع داخل دواليب السلطة، والعمل على ترتب المشهد السياسي للتحكم في زمام الأمور، وكذا طغيان العقيدة الإثنية على كافة مناحي ومجريات الحياة السياسية في البلاد، ناهيكم عن اهتزاز أهم لبنة من اللبنات المؤسسة لكيان الدولة وهي الشعب، بعدما هُجر جزء مهم من الشعب السوري لأوروبا واختار آخرون اللجوء للبلدان المجاورة لهم بعيدا عن ويلات الحروب والاقتتال، ينضاف إلى ذلك الدور البارز الذي ستلعبه المؤسسة العسكرية في رسم معالم المسار السياسي بالبلاد، عبر التأثير في توجيه الحياة السياسية لها.

ولعل من بين أهم التوجهات التي ستحكم مخرجات تنزيل المرحلة المقبلة، تبني خيار مصالحة بين أبناء الشعب السوري تشمل كافة أطيافه السياسية داخليا وخارجيا، بمختلف توجهاتهم الفكرية والعقائدية، من شأنه المساهمة في بلورة ميثاق شرف يحكم التزامات وأخلاقيات العمل السياسي، ومن ثم الشروع في التأسيس لحوار وطني لتحديد توجه عام يحكم اختيارات الشعب السوري، يرتكز في عمقه على تعديل الدستور واحترام التعددية الحزبية، والانصهار في بوثقة الممارسة الديمقراطية الحقة.

من الممكن أن يحكم تنزيل هذه المرحلة احتفاظ الرئيس السوري الحالي بشار الأسد برئاسة ولاية المرحلة الانتقالية، وهو ما يمثل في أحد أبعاده ضمانة لحفاظ النظام الحالي على تموقعه ضمن دواليب السلطة، وبالتالي الحسم في الاختيارات المُوجِهة لسياسة الدولة، يوازي ذلك تشكيل جبهة قوية للمعارضة تحوي كافة فئاتها بمختلف توجهاتهم الفكرية والعقائدية، وهو الأمر الذي من شأنه إنتاج بنية معارضة ستتقوى أو ستنكسر أمام قوة النظام السياسي القائم، ولكل خيار زمنه السياسي وثمنه السياسي على التوالي.

يحيل هذا المعطى إلى أن اتزان الخطاب السياسي، لن يبقى حاضر في المشهد السياسي بين الفاعلين الرئيسيين فيه، بحيث سيغلب عليه التوتر البيّن في الشق المرتبط بالاختيارات الاقتصادية الكبرى، وفي التوجهات السياسية في شقيها الداخلي والخارجي، مع تسجيل تطور في مستوى الممارسة السياسية عما كان عليها خلال مرحلة ما قبل يوليوز 2011، يضبطه الانخراط في تبني عقيدة التناوب على ممارسة السلطة بين الفرقاء السياسيين لمرحلة ما بعد المصالحة الوطنية السورية.

ج) مجزرة خان شيخون مؤشر لتقويض العملية السياسية

جاءت قضية خان شيخون في وقت حساس من حيث زمنه السياسي ودلالاته الأمنية، ومن حيث تزامنه مع مناداة بعض أطراف الأزمة السورية، بضرورة مراجعة العملية السياسية في سوريا لكونها تخدم رهانات طرف دون أخر، بعد انخراط فصائل المعارضة السورية إلى جانب النظام السوري في مفاوضات مارطونية في جنيف، شكلت اجتماعات أستانا شهري يناير وفبراير الماضيين البنية المؤسسة لمخرجاتها.

استخدمت في قضية "خان شيخون" مواد كيميائية سامة تشل الأعصاب وتخنق القصب الهوائية، بما تحتويه من "غاز السارين" المحرم دوليا، تبادلت بفعلها الأطراف السورية على غرار نظيراتها الغربية والعربية الاتهامات، في شأن المستفيد والمسؤول عن استهداف المنطقة والمدنيين بهاته الأسلحة

الكيميائية، بحيث يحتكم كل طرف في اتهامه للطرف الآخر لأجندته الخاصة، المتحكمة في مرجعيته السياسية من النزاع الحاصل في سوريا.

إذا كان النظام الروسي قد نفى أي مسؤولية له عن قصف المدنيين بالمواد الكيميائية، متحججا في ذلك قصفه لبعض المواقع التي كانت تحتوي على أسلحة وذخائر خاصة بأطراف في المعارضة المسلحة، كان من بين ما تحتويه أسلحة كيميائية تحصلت عليها من أطراف خارجية، أثارت المؤسسات السورية اخطارا بشأنها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قبل أشهر، فإن أطراف المعارضة المسلحة هي الأخرى اعتبرت أن سلاح الجو السوري هو المسؤول عن هاته الأسلحة، عبر الغارة التي شنها يوم الثلاثاء 04 أبريل/ نيسان 2017، وتشكل مخلفات شظاياه أدلة تثبت ذلك. غير أن العديد من الخبراء في مجال الأسلحة الكيميائية أكدوا بأنها تترتب بعد سقوطها عدة تأثيرات، لعل أبرزها حصول انفجارات هائلة تحرق مساحات هامة في الحيز الجغرافي لسقوطها، بالاضافة إلى تأثر المسعفين إن لم يعتمدوا التدابير الاحترازية التي من شأنها أن تقيهم من تلك الاشعاعات، وهو ما لم يحصل في منطقة خان شيخون، ما يفتح المجال لعدة احتمالات ستكشف معطيات التحقيق النزيه والموضوعي عن حقائق عدة، في مقدمتها الطرف المسؤول والمستفيد منها خلال هذا الوقت بالتحديد.

بين تحميل المسؤولية لهذا الطرف ونزعه عن ذاك، تغيب الحقيقة بين خيوط السياسة المتشابكة في القضية السورية، وهو ما يفرض علينا أن نقف مسافة فاصلة بين الأطراف، لأنه في الحقيقة قد يتحمل الطرفان معا المسؤولية المشتركة لهاته التصرفات غير المسؤولية، التي يسقط ضحيتها الشعب السوري من مدنيين بكل فئاتهم وأعمارهم، وقد يكون أحد الأطراف الأخرى خارج عن الشعب السوري (نظام ومعارضة) هو المسؤول عن مجزرة خان شيخون، قصد خدمة أجندة خاصة تفرغ محاولات حلحلة القضية السورية بكيفية سياسية وسلمية من محتواها، بما يتوافق مع الخطة المقدمة للأطراف من قبل "دي مستورا" لدراستها خلال جولة المفاوضات السابقة في "جنيف 4" شهر مارس 2017.

يفرض هذا الجدل التأكيد على أن القضية السورية خضعت لمراحل عدة في إدارة صراعها، تدخلت فيها أطراف داخلية وأخرى خارجية طوال الست سنوات الماضية، كل حسب ما يحكمه من حسابات لا تراعي في مجملها مصلحة للشعب السوري، خصوصا من تلك الأطراف الخارجة عن الحدود السورية.

بعد أن راجعت القوى الدولية مواقفها من القضية السورية، بدءا من ضرورة التعاطي بشأن حلها عبر حل سياسي داخلي سوري/سوري، مرورا بتخليها أيضا عن شرط تنحي الرئيس بشار الأسد عن الحكم كخيار للشروع في مفاوضات بين الأطراف السورية، شكلت في عمقها نقاط مسجلة لصالح النظام السوري وحلفائه ضد المعارضة السورية المسلحة، ومن يقف خلفها أو من يتقدمها أحيانا. لما لهذا الأمر من تبعات على الساحة السورية، يفرض التعاطي معها من قبل بعض الأطراف الفاعلة في صناعة الأزمة السورية، وهي ذات نفوذ هام في صناعة القرار الدولي، تمتلك من الميكانيزمات ما يؤهلها للعب بأوراق آخري، من شأنها إعادة تأثيث المشهد السوري بعد أن أيقنت أن مسار تسوية القضية السورية، أصبح يخالف حساباتها وأهدافها المرسومة قبل وخلال سنة 2011.

من الممكن أن تكون قضية "خان شيخون" شماعة لإعادة النظر في القضية السورية ومسارها، بعد أن أصبحت المعارضة السورية تعرف حالة من الضعف في نفوذها الداخلي من الناحيتين الجغرافية والسياسية، أفقدها ذاك الدور الإيجابي في ميزان قوتها على المستوى الخارجي، بعد أن راجعت القوى الغربية الكبرى مواقفها بشكل جذري من القضية السورية، بما يساير في ماهية مواقف النظام السوري في بداية الأزمة سنة 2011.

ولعل الاستغلال الأمثل لمسألة "خان شيخون" بما يمكن من استصدار قرار دولي لإدانته، أو فتح تحقيق دولي لمعرفة المسؤول عنه وطبيعة المواد المستخدمة فيه، من شأنه تميكن الأطراف المناصرة للمعارضة السورية من الضغط على صناع القرار السوري والروسي في المنطقة الشمالية لسوريا، التي تخضع بعض مناطقها للهيمنة التركية/ الأمريكية، لغايات لا تعدو أن تكون ضغطا مباشرا من داخل الميدان، لتحقيق مآرب وغايات سياسية قد لا يرضى بها النظام إن كان في موقع قوة، وقد لا يعيرها حاليا أي اهتمام حتى يحصن نفسه من أي خطر قد تشكله المعارضة الداخلية بعد واقعة "خان شيخون"، بعدها يوفر ميزان قوته لخوض معركة الشمال السوري، التي ستكون الفيصل في تحديد مستقبل سوريا والعراق.

2 الأطراف الدولية في سوريا: تكريس لواقع الهيمنة

أصبحت أرض الشام منذ نهاية سنة 2011، مركزا لإدارة صراع دولي في منطقة الشرق الأوسط، وظفت فيه من الأدوات والأساليب ما كانت ستنتج عنه نتائج لا تحمد عقباها، لولا تعاطي بعض الأطراف بحكمة وحنكة مع مخرجات تلك المرحلة. لأن مستوى التعاطي في الأزمة الليبية لم يكن يوازي التعاطي

مع الأزمة السورية، لذلك عملت كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائهم، للسعي كل وفق حساباته لتكريس أجندته والتحكم في مستقبل المنطقة.

فهي مجال جيوسياسي حيوي للقوى الكبرى في العالم (أمريكا، روسيا، الصين، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا...) تداخلت فيه من المصالح و مراكز النفوذ، ما جعلها حلبة نزال سياسي/ عسكري لفرض خيارات توافق ترتيبات مرحلة معينة، قصد استثمار نتائجها في ما تقبل عليه من مراحل أكثر أهمية وحسم لمصير هذه القضية.

أ) روسيا وإستراتيجية التحدي

لم يعد تغيير المعادلة على أرض الواقع متوقفا على مواقف وتصريحات الساسة والقادة العسكريين داخل الميدان، بل أصبحت تتدخل في تحديد معالمه عوامل أخرى من خارجه، تفرض نفسها بشكل منسق جدا ودقيق الحركة يذكي على تدخلاتها قيمة عملية مضافة، وتمكن من تحقيق نقاط تحسب لفائدة الطرف الذي يجيد استخدامها في الزمان والمكان المناسبين.

وإذا كانت الحسابات التكتيكية لم تفلح في قلب موازين القوى لصالح الغرب وحلفائه بالمنطقة، عبر تدريب كتائب المعارضة السورية ودعمها سياسيا بشكل كامل وعسكريا بشكل جزئي، تأتي الحسابات الإستراتيجية الروسية وحلفائها لكسب رهانات المعركة القادمة بدعاماتها الدبلوماسية والعسكرية، بشكل أوسع مما كان حاصلا خلال السنوات الأربع الماضية، مما يوحي بالانخراط في مرحلة متقدمة من الصراع، أحد أوجهه البارزة المواجهة المباشرة لأجل تثبيت ركائز النظام السوري بقيادة بشار الأسد، وتحصين الجبهة اللبنانية لصالح حزب الله اللبناني.

يستمد هذا التوجه شرعيته من خلال سعي الروس بتنسيق مع حلفائهم بالشرق الأوسط، إلى التقدم خطوات إلى الأمام في الجبهة السورية، مقابل التراجع النسبي عن الجبهة الأوكرانية للتخفيف من تداعياتها على الدولة الروسية، على اعتبار أنه لم يبقى لها أي خيار للحفاظ على مكانتها داخل منطقة الشرق الأوسط غير اتخاذ مثل هكذا مبادرات، ولو على حساب نتائجها الجانبية ذات الأثر السلبي في علاقاتها مع الغرب وبعض دول المنطقة الشرق أوسطية، المرتبطة معها بعلاقات سياسية واقتصادية وتجارية وأمنية.

غير أن الجانب الروسي فضل الارتكاز في حساباته على الرهان الاستراتجي عوض التكتيكي، حيث تستند الحسابات الروسية على التدخل المباشر في أرض الميدان، عوض المساندة التقنية والسياسية

المقدمة من خارجه، وإن كانت أحيانا تعمد على التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا، بطلب من الساسة السوريين وبمؤازرة من الحلفاء الإيرانيين، غير أنها تتقاطع في نقطة الحفاظ على الأمن القومي السوري تحت قيادة النظام السوري الحالي. يوحي هذا التدخل المباشر بشكل جلي وواضح في الأزمة السورية، إلى المستوى المرتفع من التصدع التي بلغته علاقات روسيا مع الغرب وتفاقم هوة الخلافات معه، كشفه الإنزال العسكري المكثف للجيش الروسي معززا بآلياته العسكرية وأجهزة الرصد والمراقبة المتطورة المعبئة معه، تعمل من خلاله (الإنزال) روسيا إلى توجيه رسائل للمعنيين المباشرين به، – بطريقة لا تحتاج نباهة سياسية لإدراك معزاها أو حنكة لتحليل مضامينها –، إلى تأكيد حضورها البارز داخل المشهد السياسي في المنطقة، كقوة صاحبة قرار وغير قابلة للتفريط في مصالحها أو التراجع عن مواقفها.

وإن كان يحمل هذا الإنزال العسكري الروسي في أرض الشام، تدخلا لتغيير موازين الصراع الدائر بين النظام السوري والمعارضة، بشقيها السياسي والعسكري لصالح النظام الحاكم بقيادة بشار الأسد، إلا أنه من زاوية أخرى، يفهم منه محاولة كسر الهيمنة الغربية على المنطقة، ومؤشر تمهيدي لدخول فاعلين جدد مربع صناعة القرار الدولي، ومن ثم القطع مع زمن احتكارية الأحادية القطبية له، في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، انطلاقا من بؤرة التوتر في العالم (الشرق الأوسط) ومصدر لهيب النار ومخلفات الرماد.

وكأننا نشهد تغيير معالم الخارطة الجيوسياسية بالشرق الأوسط، بحسابات سياسية عقائدية تميل فيها الكفة لصالح "تيار الممانعة" على حساب "تيار المهادنة"، التي ستفرز معها بروز فاعلين بتوجهات مختلفة عن سابقاتها، تساهم المعطيات المتوفرة على الميدان في كسب رهاناتها. غير أن الغرب هو الآخر سيعمل على الحيلولة والحد من فرص نجاح هذه المقاربة، بتحريك أوراقه بالمنطقة وفي مقدمتها ورقة "الكيان الصهيوني"، بكونه المستفيد الأبرز والرابح بامتياز من هذا الصراع، خصوصا أنه سيعمل في الأشهر المقبلة على الزحف على الجبهة السورية من خلال السيطرة على الجولان، والتقدم في اتجاه الحدود الأردنية، ثم العمل على التوغل نحو الحدود اللبنانية، مستغلا بذلك الصراعات والتجاذبات الداخلية التي تعرفها هذه البلدان، نتيجة الأزمات الحادة بين أحزابها وتكتلاتها الإيديولوجية، تمهيدا لاجتياح غزة ومن ثم سيناء.

ومن بين أهم العوامل المساعدة في تثبيت هذا التوجه، العمل على إغراق المنطقة بالعتاد العسكري المتطور، حتى أنها ستصبح مختبر تجريبي لقدراته التخريبية والفتاكة، ومسرحا للتجاذبات السياسية

والدبلوماسية العقيمة، التي ستزيد من لهب المواجهة بين الأطراف أكثر من احتوائها وانفراجها، ينضاف إلى ذلك فتح المنطقة (سورية بالخصوص) لهجرة معاكسة قادمة من القارتين الغرب أفريقية والشرق أسيوية وجزء من أوروبا الشرقية، بهدف تغيير معالم البنية البشرية، عبر تبادل الأدوار على مستوى موازين الرأسمال الفكري، بعدما هجر الشعب العربي السوري الحر قصرا من دياره تحت وطأة الحرب والدمار، حينما اختار ساسة الغرب وحلفاؤه بالمنطقة حل الأزمة السورية بتهجير شعبها.

ب) أية تفاهمات لتكريس مشروع الهيمنة؟

يبدو من الغلو أحيانا أن نجعل من بعض الممارسات السياسية (مواقف/ أفعال)، أحكاما تغذي نزعة الاصطفاف إلى جانب تيار دون آخر، أو التهكم على فاعلين دون غيرهم، ولو أن لكل منهم مصالح يعمل على الحفاظ عليها أو بلوغها حسب الحالات، عبر حزمة إجراءات وتدابير تكتيكية أحيانا أو إستراتيجية أحيانا أخرى، تأهلهم لبلوغ مراميهم وغاياتهم بإتباع إحدى أنماط التفاعل السياسي (نظرية اللعب)، المرتكز على المناورة أو المواجهة أو التكالب.

وقد خلف التعايش السياسي المفروض (حسب مصالحهم طبعا) بين القوى السياسية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية/ روسيا)، في بعض المناطق الساخنة من العالم (الشرق الأوسط/ شبه الجزيرة الكورية/ شمال أفريقيا) إعادة تشكيل علاقة جديدة من التعاون بينهم، المفضي أحيانا لبلوغ توافقات وتسويات سياسية تضمن مصالح الطريفين، قبل خدمة مساعي الأطراف المتنازعة أو رهانات شعوب الدول المعنية، ويقود هذا التحليل إلى التساؤل عن مآلات التفاهم بين هذين القوتين العالميتين المتناقضتين إيديولوجيا وسياسيا، وإلى مستوى الرهانات التي تضعها كل قوة في أجندة حساباتها.

❖ **حماية أمن الكيان الصهيوني**

تشكل حماية أمن الكيان الصهيوني من أي تهديد قد يطاله من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية (كتائب عز الدين القسام/ سرايا القدس...) أو نظرائها في المنطقة (حزب الله في لبنان)، أو أي تعاون بين الدول العربية والإسلامية، لأجل إيجاد حل يضمن تسوية القضية الفلسطينية العادلة، ومن ثم طرد الاحتلال الإسرائيلي من البقعة الجغرافية المبتورة من خارطة فلسطين الأصيلة، أحد العوامل التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية ولوبيات الضغط الصهيونية عبر العالم، للتأثير على كل القرارات ذات الشأن بهذا الكيان، لتحييدها عن غاياتها في وقف كافة أشكال تهويد الدولة الفلسطينية (التهجير المنظم/ التقتيل/ الاعتقالات/ الاستيطان/ فرملة حلم العودة...).

هذه العوامل وغيرها ساهمت بشكل أو بآخر في خروج الكيان الصهيوني منتصرا من واقع هذا الرماد، الذي شكل مخاضا عسيرا لإعادة تشكيل بنية خرائطية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، مع أنه لم يكن منخرطا بشكل مباشر في هكذا صراع بين الإخوة العرب، بل استفاد من تغذيته بطريقة أو بأخرى تناسبت مع مطامعه بإضعاف جيرانه عبر خلانه، تمهيدا لإخضاعهم جميعا وبسط ساديته عليهم.

هي معركة خسر فيها العرب بتكالب بعضهم على بعض الدول وشعوبها، فأصبحوا يحصون خسائرهم التي تراوحت بين لاجئ تتقاذفه الدول بعد أن تقاذفته الأمواج، وبين جريح نجا من الموت المحروس برصاص طائش أو صواريخ موجهة، وبين متسكع فقير وبائس يجوب المدن المدمرة والشوارع المهجورة والمنازل المحطمة، بحثا عن مأوى يأويه أو كسرة خبز تسد رمقه وقطرة ماء تبلل ريقه. هكذا خسر العرب سيادتهم وأمنهم بعد أن خسروا وحدتهم، وغاب التفاهم على مشروع موحد يضمن النماء لبلدانهم ويصون كرامة شعوبهم، ويبسط سبل رغد العيش لشبابه وشيبه.

❖ **توطين مراكز النفوذ**

تلعب الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا عملية لتبادل الأدوار، بتعاطيهما المحكم مع الشأن السياسي في العديد من المناطق الساخنة عبر العالم، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، شبه الجزيرة الكورية، منطقة شمال أفريقيا، أوكرانيا...، وذلك لتأكيد حضورهم في الساحة السياسية، الاقتصادية والعسكرية، ومن ثم الحفاظ على مصالحهم بهذه المناطق.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على أجرأة الشروع في الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط في اتجاه منطقتي أسيا وشمال أفريقيا بكيفية هادئة، بما يمكنها من توريث تركتها الثقيلة من الاتفاقيات التجارية الدسمة، والعلاقات السياسية المتأصلة والمترنحة، في مقابل حزمة من الانكسارات العسكرية المتواصلة خلال العقدين الآخرين، إلى حارس أمين يحصنها ويضمن عدم المساس بها من أي طرف من الأطراف المستفيدة من الوضع أو الطامعة في الاستفادة منه، فإن روسيا تتأهل مذ مدة ليست بالقصيرة في الانخراط في هذا المشروع المبلور من عدة أطراف بالمنطقة (السعودية/ تركيا/ إيران)، وخارجها (ألمانيا/ بريطانيا/ فرنسا) تحت إشرافها (روسيا) إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، تتوخى من خلاله الحفاظ على المكتسبات مقابل استفادتها من تغذية وتقوية أجنحتها بالمنطقة (سوريا/إيران)، وفتح منافذ أخرى في شمال أفريقيا كمراقب لا كفاعل كمرحلة أولية، قبل توغلها في المنطقة على حساب

بعض القوى التي ستتأثر سلبا من جراء ضعف حساباتها المحتملة، مقارنة مع معطيات الواقع المأساوي الذي ستلاقيه.

❖ **تكريس نزعة الهيمنة وبيع الوهم**

يمثل أسلوب "وضع اليد" أحد الأدوات التي تضمن التحكم في المشهد السياسي الدولي، والسيطرة عليه في منطقة جغرافية معينة أو عدة مناطق عبر الخارطة الدولية، بحسب أهميتها الإستراتيجية في نظر قوى التحكم عبر العالم، ومن ثم العمل على تحريكه بالكيفية التي توافق توجهاتها السياسية وطموحاتها الاقتصادية، بحيث شكلت ولازالت منفذا لتمرير برامجها ومخططاتها، مستغلة اللعب على وتر التناقضات البين بين الخصوم قبل الحلفاء، ساعدها ذلك في حصد النتائج المرجوة من ذلك أو تحقيق معظمها بأقل جهد ممكن، وإن كانت في بعض الأحيان بواسطة موارد تلك الأضداد، المسخرة لها إراديا خدمة لأجندة التقرب والولاء.

من ذلك أن أطراف العلاقة في الشرق الأوسط (فلسطين/ الكيان الصهيوني)،(السعودية/ إيران) والاتحاد المغاربي (المغرب/ الجزائر)، وشبه الجزيرة الكورية (كوريا الشمالية/ كوريا الجنوبية)،أو أي بؤرة توتر في العالم، تشتمل على عناصر فاعلة في محيطها الجغرافي والسياسي، تمثل أضداد بنيوية لا يكتمل انسجامها إلا بحلحلة القضايا والمسائل المسببة أو الدافعة لمثل هذا التناقض البين والصارخ، الذي يعلق مصير شعوب ويضيع عقود من زمن التنمية، ويحرم أجيال من التمتع بالنماء الذي قد يطال بلدانهم في حالة جلائه، وتستغل مثل هذه التناقضات التي تتطلب مراجعة بسيطة فقط، من قبل أنظمة وقوى التحكم عبر العالم لتوسيع هوتها وجعلها هالة تربط مصير الدولة والنظام، تدفع هذا الأخير لتقوية مصادر قوة الخراب والدمار(التسلح/ الأمن) وتتجاهل عناصر القوة المستدامة (التنمية/ تأهيل الشباب)، فتكرس بذلك نزعة الهيمنة لأجل التحكم، غير أن ذلك ليس سوى بيعا للوهم من قبل واهم قد ينطلي على موهوم، وللتاريخ القديم أو الحديث على حد سواء دروس متميزة في حاجة للتفكر والتفكير من قبل القيمين على شؤون البلاد والعباد.

ج) الأزمة السورية: من المبادرات الأمريكية إلى الحلول الروسية

يشكل التدخل الروسي المباشر في سوريا، من خلال النزول بكافة ثقلها السياسي والعسكري تحدي مباشر للغرب وتأييدا واضحا للنظام السياسي القائم في سوريا بقيادة بشار الأسد، ومن ثم اعتباره ورقة لتغليب كفة النظام السوري على معارضيه السياسيين والعسكريين. في ظل طول أمد الصراع الدائر بين

أطرافه، المعارضة المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وبعض دول المنطقة، والنظام السوري المدعوم من قبل حلفائه روسيا وإيران.

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، بتنسيق مع الدول المجاورة لسوريا خلال السنوات الأربعة الماضية، إلى العمل على خلق شبكة من العلاقات بين الفاعلين السياسيين من كلا طرفي الأزمة السورية (النظام/ المعارضة)، لأجل تقريب وجهات النظر وتضييق الفجوة بين المتصارعين من أبناء الشعب الواحد، الذين فرقتهم مشارب السياسة في رقعة جغرافية الوطن الأم، انتهت بتنظيم لقاء (جنيف 4) بعد جولات عدة كانت بدايتها مع لقاء "جنيف 1" بتاريخ 30 يونيو 2012.

لقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بمساعدة دول الخليج وتركيا، دورا كبيرا في إقناع المعارضة بالحضور في لقاءات جنيف ، بالنظر إلى الرهانات المعلقة عليه في حل الأزمة السورية، خصوصا بعد غياب نتائج ملموسة تمهد للعملية السياسية عن لقاءات جنيف السابقة. مع العلم أن حصيلة اللقاءات المتواصلة منذ سنة 2012 لم تحرز أي تقدم بين الجانبين، بل ساهمت في تعميق الفجوة بينهم. نجم عنها تقديم المبعوث الأممي الخاص بسوريا السيد "الأخضر الإبراهيمي" استقالته من مهامه، تولى بعده السيد "دي مستورا" هذه المهمة، والذي عمل على استكمال الخطوات التي أسس لها سلفيه في المهمة (كوفي عنان/ الأخضر الإبراهيمي)، المرتكزة على فتح قنوات اتصال بين الأطراف المتصارعة والفاعلين في تأجيج فتيلها.

إذا كانت المرحلة الأولى من الأزمة السورية بين أطرافها المتناقضة إيديولوجيا وفكريا، عرفت تولي زمام المبادرة السياسية لحلها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها الأوربيين وبعض القوى في منطقة الشرق الأوسط، دون أن سيجل أي تقدم يذكر في البحث عن حل سياسي، لاعتبارات عدة لعل أبرزها التقدم المسجل ميدانيا من طرف فصائل المعارضة بكافة توجهاتها، لأجل إحداث تصدع في بنية النظام السياسي السوري، كي يعترف بها كقوى سياسية وعسكرية تمثل أطياف من الشعب السوري، وبالتالي الرضوخ لمطالبها وشروطها. فإن المرحلة الثانية من هذا الصراع عرفت انتقال زمام المبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إلى روسيا، لسبب أساسي يرتبط بالتراجع الميداني لفصائل المعارضة، مقابل تقوي دور الجيش السوري في إعادة بسط سيطرته على المناطق الإستراتيجية، التي كانت تحت سيطرة قوى المعارضة ومحصنة من قبل فصائلها المسلحة، وهو ما ساهم في فرض شروط النظام السوري من طرف حليفه الروسي، لأجل التأسيس للعملية السياسية بما يتوافق مع توجهاته ورهاناته

التكتيكية منها والإستراتيجية، من منطلق إيمانها بقوتها الميدانية خاصة بعد الإنزال العسكري لروسيا في سوريا.

يجد التدخل الروسي ميدانيا في سوريا، أساسه في السعي لقلب موازين القوى لصالح التوازن الإقليمي والدولي، سواء على مستوى صناعة القرار السياسي أو على مستوى التوغل الاقتصادي، ومن جانب آخر، فإنه يسعى للحفاظ على المصالح الاستراتيجية والأمن القومي للدولة الروسية في الشرق الأوسط، باعتبارها من جهة منطقة صناعة الأزمات السياسية الدولية، ومن جهة ثانية منطقة لتصريف الأزمات العسكرية والاقتصادية والمالية العالمية. لأجل ذلك، فإن التدخل الروسي في الأزمة السورية، يستمد قوته من النفوذ الذي أصبحت تتمتع به روسيا في الشرق الأوسط، مكنها من تبوء مكانة بارزة خولتها القدرة على تقديم حلول تراها مناسبة، تتوافق مع مصالحها ومصالح شركائها بالمنطقة، خاصة من خلال تنسيق محكم الأبعاد وتدخل ميداني توج بتخلي القوى الدولية الفاعلة في الأزمة عن الحل العسكري، مقابل فرض الحل السياسي كخيار مستدام لحل الأزمة السورية.

إن من شأن الجهود المبذولة حاليا بين قطبي العالم (الولايات المتحدة الأمريكية / روسيا)، لأجل التوصل إلى حل سياسي متوافق عليه بين أطراف الأزمة في سوريا، يختزن إرادة في طريقها لإنهاء الصراع السوري/ السوري المدعوم من قوى خارجية، والعمل على قطع الطريق أمام استمرار القتال في الجبهات العسكرية، خصوصا في المناطق المحاذية لتركيا التي أصبحت أمكنة لتغذية الجماعات المسلحة، سواء عبر الدعم أو التوجيه، على اعتبار أن من الضمانات الأساسية لبلوغ تسوية مستدامة لهذا الملف، ترتبط بالشروع الفوري في إنهاء الصراع العسكري الدائر على أرض الشام، عبر القضاء على كافة مصادر تغذيته دعاماتية كانت أو فكرية أو عقائدية، إذا توفرت لذلك إرادة سياسية حقيقية لدى القوى الدولية الفاعلية في الأزمة (مجموعة العمل من أجل سوريا).

غير أن من بين التحديات التي قد تعيق التوصل إلى حل مستدام، أو على الأقل تأخير الزمن السياسي لبلوغه، يرتبط بخضوع أحد أطراف الأزمة السورية للإملاءات الخارجية، والوصاية من بعض الدول الإقليمية الفاعلة، الأمر الذي من شأنه الحد من المساهمة في تحقيق تقدم ملموس بين الجابين، في المفاوضات المقبلة تحت إشراف الأمم المتحدة، عبر المبعوث الخاص لسوريا السيد "دي مستورا"، قصد بلوغ التوافقات السياسية المطلوبة، وهو ما سيبقي هذه المفاوضات رهينة حسابات ضيقة، مرتبطة بأجندة

الدول الفاعلة في صناعة القرار الإقليمي، باعتبارها تمثل عاملا مساهما في تغذية الصراع السوري / السوري، وقوة مستفيدة بامتياز من طول أمده.

د إقامة المناطقة الآمنة في سوريا بداية مشروع التقسيم

إقامة مناطق آمنة في سورية أو تأمين لمناطق بعينها دون غيرها، لكل من هاته المقاربات مدخلات ومخرجات، كما لكل توجه منها دلالات ومعاني، تختلف في عمقها من حيث الأهداف المراد منها إنشاء هاته المناطق الآمنة في الشمال والوسط والجنوب السوري، خصوصا في المحافظات التي تعرف تجذر وامتداد في صفوف المعارضة السورية المسلحة، دون غيرها من تلك التي يسيطر عليها النظام السوري. وكأن الغاية الحقيقية من هذا التوجه، تأمين وجود الكيان المعارض وحفظ أمنه في مناطق بذاتها، تحسبا لأي هجوم من شأن الجيش العربي السوري شنه على معاقل المعارضة، خاصة بعد الانكسار الذي عرفته خلال السنتين الأخيرتين، مقارنة مع دينامية وفاعلية تحركاتها خلال السنتين الأوليتين من بداية الحراك السوري.

إن الحديث عن المناطق الآمنة في سورية في هذه الظرفية الحساسة التي تمر منها المنطقة، بعد مرور أربعين يوما على "أحداث خان سيخون "، يجد أساسه في بحث بعض الأطراف الدولية المتضررة من الوضع القائم في مستوييه السياسي، الدبلوماسي، العسكري، والميداني، عن مراجعة للعملية السياسية بعد أربعة جولات من مفاوضات جنيف، بصياغة معادلات على الأرض من شأنها إحداث توازن بين الأطراف –حسب اعتقادهم–، بعد أن أصبحت تسير في اتجاه الحسم لصالح النظام في بعديه السياسي والميداني. وهو ما لم يترك أية فرصة للمعارضة للمناورة داخل دائرة الحوار السياسي بإشراف الأمم المتحدة عبر مبعوثها إلى سوريا، ساهم فيه اختلاف مرجعيتها وتناقض حسابات الأطراف الداعمة لها من داخل المنطقة أو من خارجها.

ولعل من بين ما قد يترتب عن هذا الوضع إن هو ساير هذا المنحى، إحداث قدر كبير من التباين بين الأطراف يعمق فجوة الخلافات بينهم، ولو أن المفاوضات ساهمت في إحداث قابلية للتوافق على بعض النقاط من جملة مقترحات الحلول المقدمة، بالإضافة إلى فرض أمر واقع على النظام السوري، يمنح المعارضة حرية التصرف في ادارة مناطق تابعة لها في مختلف المستويات، ما يجعلها على قدر من ممارسة مظاهر السيادة في النفوذ الترابي لتلك المناطق الآمنة أو المؤمنة .

قد يدفع هذا الوضع إن أصبح قائما، تعيين مبعوث أممي آخر إلى سوريا بديلا للسيد "ستيفان دي ميستورا" الذي أنهى مرحلته السياسية بما لها، والعمل على تعويضه بدبلوماسي آخر محل إجماع بين الاطراف الدولية لاستكمال مهمة سلفه بعد ثلاثة سنوات من مباشرة مهامه الدبلوماسية، بالإضافة إلى مراجعة النظام السوري لحساباته الاستراتيجية الداخلية منها والخارجية، بما يمكن من حفظ سيادته الوطنية

على التراب الوطني السوري، من أي انتقاص منها لصالح طرف أو عدة أطراف من المعارضة، قد يفقده جزء من تدبير السلطة السياسية على الشعب والأرض السورية، بكونها مكونات لا تنفصل عن مقومات الممارسة المكتملة للسيادة الوطنية.

وما العدوان الذي أصبح يتطاول على سيادة النظام السوري على حدوده الجغرافية والسياسة، من قبل دول مجاورة تشاركها أسس العقيدة وحسن الجوار، –هو مسألة غير مقبولة– سوى جزء من افرازات هذا التوجه، فبدل أن تكون جزء من الحل أصبحت تعقد بلوغه، خدمة لأجندة تقتات من تأزيم الوضع إلى مستويات يصعب معها الوقوف على تشخيص حقيقي لمكمن المشكل.

فبعد تركيا التي توغلت في الحدود الشمالية لكل من العراق وسوريا، كخطوة استباقية لتفعيل مقاربة المناطق الأمنة في نسختها الأمريكية قبل ستة أشهر، ها هي الأردن تهدد بالتوغل في الحدود السورية بذريعة الدفاع عن أمنها والتصدي لكل محاولة للمس به، في تزامن مع المناورات العسكرية المنظمة بها. في وقت سبق للرئيس السوري "بشار الأسد" أن نبه لهذا التوجه، في مقابلة له مع إحدى القنوات الروسية أواخر شهر أبريل الماضي نفته في حينه الحكومة الأردنية، غير أن البين من هذا أن ما حذر منه النظام السوري سابقا أصبح أمرا واقعا، وكأن التوغل شبه المتوازي بين الكيان الصهيوني والنظام التركي والأردني حاليا، يخدم سياق موحد يرمي إلى التطاول على بعض الأراضي السورية لإقامة مناطق كحدود تؤمن النظام الأمني لها، من خلال توطينها ببعض الكيانات غير المنسجمة مع النظام السوري سياسيا ولا عقائديا، لجعلها أحزمة أمان تضمن حقها في الإدارة الذاتية لحدودها الترابية، لصيانة وترسيخ –حسب اعتقادهم– معتقداتها الثقافية والعقائدية.

إن توقيت الشروع في تنزيل مشروع المناطق الآمنة، وإن صح التعبير تأمين المناطق المحسوبة على المعارضة أو قيد التأسيس لتشكيل موطن لها، إنما مرده بالأساس مراجعة السياق العام للأزمة السورية، بعد سبعة سنوات من اندلاعها في مرحلتي الواجهة المسلحة أو المواجهة السياسية، افتقدت بها الدولة السورية الأمن والاستقرار في مختلف المجالات، لدرجة افتقد بها ومعها الشعب السوري موطنه بين التهجير واللجوء. يدفع هذا التوقيت باتجاه تقسيم الدولة السورية وإعادة تقسيمها، إلى كيانات غير منسجمة التوجه، ولاهي مكتملة المشروع ولا متوفرة على مقومات إرسائه، تصبح معها خاضعة لأجندة الدول والكيانات المجاورة (تركيا، الأردن، الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة)، وخدمة لمصالحها وأهدافها الظاهر منها والخفي.

ثانيا: المملكة العربية السعودية: تكييف مع تطورات المحيط الاقليمي

لم تسلم المملكة السعودية من الحراك الشعبي لسنة 2011، بعد أن عمت مظاهر الاحتجاج العديد من مدن المملكة، مع جعل العاهل السعودي حينها يعمل على التعجيل بتقديم العديد من الامتيازات

لبعض الفئات المحتجة لحد من التداعيات السلبية لهذا الحراك، غير ان ذلك لن يؤتي أكله على المستوى الاستراتيجي.

دفع هذا المعطى منظومة الحكم في المملكة للعمل على اتباع استراتيجيتين مختلفتين من حيث التوجهات ومتقاطعتين من حيث الغاية، تتحدد الأولى على المستوى السياسي، بالعمل على تصدير الأزمة نحو الخارج منذ توالي الاحتجاجات الشعبية العربية، ومن ثم تركيزها في الأزمتين السورية واليمنية وكذا التهويل من الخطر الذي يفرضه الجار الايراني على المستوى الإقليمي. بينما ارتبطت معالم الأخرى في المجال الاقتصادي، من خلال تبني مخطط اقتصادي أطلق عليه "رؤية 2030"برزت توجهاته الكبرى خلال شهر مارس 2016، سعيا لتنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة بعيدا عن النفط والبترول.

تتفاعل حزمة التدابير تلك في تأمين منظومة الحكم بما تمر به المنطقة الشرق أوسطية من مخاطر وتحديات سياسية وأمنية، من شأنها العصف بما تبقى من معالم الاستقرار الدولي، إن لم يتكيف صناع القرار بالمملكة مع هاته التغيرات.

1 التأسيس لانتقال ناعم للسلطة في المملكة السعودية: ظروف ومآلات

عرفت المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة، العديدة من التطورات الممهدة لخلق ثورة هادئة داخل منظومة حكم أقوى مملكة عربية، على شاكلة ما حصل سنة 2013 في إمارة قطر، حيث تخلى الأمير حمد بن خليفة آل ثاني عن سدة الحكم لصالح ابنه تميم في نونبر من نفس السنة، وهو ما يمثل انتقالا سلس في إدارة شؤون الدولة الأخذة بنظام التوريث كمعيار لتولي سدة الحكم. ومن بين ما يفرض هاته التدابير الانتقالية أمرين أساسيين:

الأول: سعي دولة قطر إلى التفاعل مع مطالب حراك الشارع العربي (2013/2010) القاضي بتغيير الأنظمة السياسية القائمة، والسعي إلى تشبيبها من خلال تبني توجهات تتوافق مع جيل الحراك الشباني.

ثانيا: القطع مع السياسات التي تبنتها قطر خلال الفترة الممتدة بين (2013/2008)، تأثرت فيها علاقة الإمارة بشكل سلبي مع العديد من الدول مثل: إيران/ روسيا/ سوريا/ ليبيا/ مصر...

وإن كنا ندعم الطرح الثاني كمبرر لتبني القيمين على إدارة الحكم في قطر، فإن الطرح الأول لا مبرر له، على اعتبار أن إمارة قطر كانت من بين الدول المساهمة بشكل كبير، في تمويل الحملات

الإعلامية والمادية التي استهدفت تغيير بعض الأنظمة العربية، وجر أخرى في مستنقع من الدماء والرماد لا زلت تحصد تأثيراته السلبية دول مثل ليبيا وسوريا واليمن.

وإذا كانت إمارة قطر السابقة في تبني هذا المنهج (تخلي الحاكم عن الحكم لصالح ابنه)، من بين أنظمة الحكم الملكية في المنطقة العربية، اعتبارا للعوامل السابق ذكرها. فماهي العوامل المساهمة في تبني هذا الاختيار القائم بالنسبة للمملكة العربية السعودية خلال هاته الفترة بالذات؟.

على غرار حليفها الجغرافي وليس السياسي قطر، دخلت المملكة العربية السعودية في صراعات على كافة الأصعدة والمستويات مع الدول الحليفة وغيرها، من أجل فرض توجهاتها السياسية تارة والإيديولوجية تارة أخرى، وهو ما أثار حفيظة العديد من القوى الوازنة إقليميا كإيران، سوريا، العراق وتركيا قبل المصالحة مع هاته الأخيرة، غير أن الصراع لم يقتصر على الحدود الإقليمية بل تعداها إلى ما هو دولي، حينما أخذ الصراع السياسي يتفاقم مع روسيا في تدبير العديد من القضايا الإقليمية، كالملف الليبي والسوري واليمني.

وإن كان التجاذب السياسي بين الأطراف المتناقضة أصلا يجد ما يبرره، فهل له من تبرير مع الحلفاء خاصة حليف كالولايات المتحدة الأمريكية، التي ترجع علاقاتها المتوطدة مع المملكة السعودية منذ ما يقارب ثمانية عقود من الزمن (80 سنة)؟

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مراجعة شاملة لسياستها في الشرق الأوسط وفي شمال إفريقيا بشكل متوازي، بحيث ستعمل على الانسحاب التدريجي من الأولى مقابل وضع اليد على الثانية بنفس الكيفية، يفرض هذا النوع من التخطيط إلى إعادة النظر بشكل شمولي في المعادلة المعتمدة سابقا، سواء على مستوى الأنساق أو الحلفاء أو المصالح. وقد أثارت هذه المراجعة حفيظة المملكة العربية السعودية، فعبرت عن ذلك بشكل مباشر وأمام العالم أجمع، خلال استقبال عاهلها سلمان بن عبد العزيز للرئيس الأمريكي باراك أوباما، بشكل باهت خلال انعقاد القمة الأمريكية/ الخليجية شهر ماي 2016، وهو ما لا يتوافق مع بروتوكول الاستقبال المعتمد في المملكة العربية السعودية لرؤساء الدول، خاصة في مناسبة استثنائية كقمة إستراتيجية تجمع أقوى دولة في العالم مع تكتل مجلس التعاون الخليجي.

ترجئ المملكة العربية السعودية هذا الفتور في العلاقات إلى الخذلان الذي تعرضت له من قبل أمريكا، بتفضيل الأخيرة ربط علاقاتها مع إيران كبديل استراتيجي عنها خلال المرحلة القادمة، بعد أن استنفدت السعودية طاقاتها ومواردها في تمويل حملات أمريكا وحلفائها العدوانية على العالم العربي

والإسلامي، فغرقت المملكة السعودية في هذا المستنقع بعد أن دفعتها أمريكا بشكل قوي إلى قعره، فهل تستهدي المملكة لتقنيات السباحة في مستنقعات الدماء والرماد، لإنقاذ نفسها مما هو قادم؟ وهل يمكننا الربط بين توتر العلاقات السعودية/الأمريكية واعتماد هذا الانتقال المرن/السلس/ الناعم كآلية للقطع مع مخلفات المرحلة الماضية؟.

ليس في عالم السياسية الواسع مكان للصدف أو العفوية، في القرارات المتخذة من أعلى مؤسسة في الدولة المؤسسة الملكية/ المؤسسة الرئاسية، بل إنها تتأثر بما يخاط في مكاتب صناعة القرار "المطبخ السياسي"، وما وجود عناصر فاعلة تربط بين هكذا قرارات، إلا دليل مادي على أن العمل السياسي وممارسته لا تؤمن بمبدأ الاستدامة في علاقاتها، ولا تكرس في المقابل مبدأ القطيعة في تعاملاتها.

وإن كانت الإدارة الأمريكية قد اتخذت قرارها بربط علاقاتها الإستراتيجية مع إيران، شكل بموجبه الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب أرضية تأسيسية له، فإن المملكة العربية السعودية لن تجد من خيار لعودتها كفاعل أساسي في المنطقة سوى بتبني أحد التوجهات الثلاثة:

الأول: ضرورة اقتناع السعودية بالقرار الأمريكي، كضرورة وحتمية لتعمل هي الأخرى إلى مراجعة شاملة لحساباتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا ومع حلفائها وأعدائها على حد سواء، لكي تضبط بوصلة مشروعها الإقليمي، بما من شأنه قلب موازين القوى داخل المنطقة بشكل خاص، وعلى الصعيد الدولي بشكل عام.

الثاني: كسر حاجز الخلافات مع إيران، لكونها لا تتطلب كل هذا التهويل المفضي إلى القطيعة الشاملة، وتسعى في المقابل للعمل على خلق قنوات للتواصل والتعاون المشترك، بما فيه خير ومصلحة لشعوب المنطقة، من خلال التركيز على نقاط التوافق والابتعاد عن نقاط الخلاف، باعتبار الأولى صمام أمان للتغلب على الثانية.

الثالث: تغيير هرم السلطة في المملكة، بما يقابله من مراجعة شاملة لسياسات المملكة السعودية من كافة القضايا السياسية، بمختلف مستوياتها الإقليمية، الجهوية والدولية، وعلى كافة الأصعدة سواء في اليمن، سوريا وإيران، بما يتوافق مع المتغيرات المعاصرة السياسية منها والاقتصادية، وبما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

وإن كان المطبخ السياسي في المملكة قد حزم أمره تبني الخيار الأخير، دون ترجيح أحد الخيارات الأخرى، التي قد تكون أقرب لمصالحها بدلا من هذا الخيار، وهو ما يدل بناء على المعطيات الواقعية

المتوفرة، على أن صناعة القرار لا زالت خارج أيادي القيمين عليه من بني البلد الأصيل، بل تتحكم فيه جهات أخرى نافذة، هي الممسكة بمقود سدة الحكم تديره متى شاءت وكيف أرادت ذلك، حتى أن التخبط الذي يساور منظومة الحكم والعشوائية المصاحبة للقرارات المتخذة، مرده أحيانا إلى الجهل بتبعات تلك القرارات. وهذا ما ظهر جليا حين هددت المملكة بسحب أرصدتها المالية من الولايات المتحدة الأمريكية، في حالة تبني الكونغرس الأمريكي قانون يتيح لعائلات ضحايا أحداث 11 شتنبر 2001 حق مقاضاة المملكة السعودية قصد التعويض، كمحاولة لثني الكونغرس من إصدار هذا القانون، غير أن هذا التهديد لم يعطي أكله، فقد تم إصدار القانون دون أن تسحب المملكة أرصدتها المالية من البنوك الأمريكية.

وما التغيير الحاصل في هيكلة الحكم في المملكة السعودية، بعد مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تولي الملك سلمان بن عبد العزيز (يناير 2015) لسدة الحكم بعد وفاة شقيقه الملك عبد الله بن عبد العزيز، بتقليده محمد بن نايف بن عبد العزيز كولي للعهد مكان مقرن بن عبد العزيز بعد قبول استقالة الأخير من منصبه، ثم إضافة منصب ولي ولي العهد لابنه محمد بن سلمان(أبريل 2015)، ليس سوى بداية لخلق ثورة هادئة في منظومة الحكم، تحتوي من الدلالات والإشارات الواضحة بأن المستقبل يختزن ما هو أكبر من تغيير في المناصب، وما ذاك سوى تغيير شامل لعرف التوارث الأخوي للملك في المملكة العربية السعودية، وإعادته لأصله المرتكز على الابن البكر.

كرس هذا التوجه، طبيعة التغيرات التي قام بها العاهل السعودي يوم 22 أبريل 2017، من خلال إعفاء العديد من المسؤولين البارزين الذين راكموا تجربة وخبرة في مجال اشتغالهم، وتعويضهم بآخرين شباب اللافت فيهم تعيين ثلاثة من أبنائه في مناصب سياسية هامة (سفير المملكة بواشنطن) وأخرى تحتكم للبعد الاستراتيجي (وزارة الطاقة). عززتها المكانة التي أصبح يحظى بها نجل الملك السعودي محمد بن سلمان، الذي عينه وليا للعهد مكان محمد بن نايف خلال شهر يونيو 2017.

من شأن هذه التغييرات الهامة التي عرفتها الساحة السياسية السعودية، أن يؤثر على التوجهات العامة للمملكة في بعديها الداخلي والخارجي، لارتباطها الكبير بمستوى التحولات المحيطة بالمنطقة السياسية منها والعسكرية والاقتصادية، فرضت على المملكة السعودية التعاطي معها بنوع من البرغماتية غير المحتكمة على تحليل عميق يستشرف طبيعة وحدود هذه التطورات والمستفيد منها.

لقد شكلت الزيارة التي قام بها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال منتصف شهر يونيو 2016، دليلا على أن الإدارة الأمريكية قد اتخذت قرارها وزكت

الأمير محمد بن سلمان لتقلد مكان والده على عرش مملكة آل سعود، بل إنه يعد دليلا آخر على أن السعودية أصبحت في مفترق الطرق مما ينسج من سياسات مستقبلية لهذا العالم، فلا هي قادرة على التخلي عن الحليف الأمريكي بعدما تخلى عنها، ولا هي قادرة على رسم توجهاتها السياسية والاقتصادية بعيدا عن وصاية العم سام، بعد أن أصبحت (الولايات المتحدة الأمريكية) تتدخل في هندسة مناصب الفاعلين وتغيير مواقعهم بما تطرحه من شروط وشكليات، وبما يتوافق مع مصالحها دون مراعاة مصالح المملكة، يسمح لها بوضع يدها لضبط السياق العام لتدبير أمور الحكم، وفق إيقاع الدفع بأوراق البعض الرابحة دون الأخرى.

ومن شأن الزيارة التي قادت الأمير "محمد بن سلمان" إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خلال نهاية ولاية الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما"، أو تلك التي قادته في بداية ولاية خلفه "دولاند ترامب" أمريكا شهر مارس 2017، أن تشكل إشارات دالة على أن تغيير المواقع أو الانتقال الناعم في هيكلة أمور المملكة قد بلغ مراحله الأخيرة، ومن الممكن أن يتم ذلك في نهاية سنة 2017 أو بداية سنة 2018.

2 انعكاس تصدع العلاقات الأمريكية السعودية على القضية السورية

بخلاف ما استقرت عليه بوصلة المس باستقرار الدول ذات السيادة الوطنية، عبر السعي لإدخال سوريا في فتيل محيطها الإقليمي، بما يعرفه من اقتتال وحروب موجهة. بعد أن نجحت المؤمرات في بغداد وطرابلس انحصرت في دمشق، ولم تتقدم بالكيفية التي أُريد لها ذلك، على الرغم من التنسيق المتين المعتمد مع العديد من الدول الوازنة إقليميا، جهويا ودوليا، وبالرغم من الدعم الكبير الذي خصص لذلك، إلا أن ست سنوات من الصراع المضني في الواجهتين العسكرية والسياسية، أثبت فشل الرهان الذي قاده التحالف الإقليمي على الدولة السورية.

لقد شكلت لأجل ذلك، كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، تحالفا قويا إلى جانب دول إسلامية وعربية وغربية على حد سواء، طوال الخمس سنوات الماضية من أجل إسقاط النظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد، وتكسير سيادته الوطنية على كامل تراب الجمهورية العربية السورية، غير أن ما حصل هو انكسار للتحالف وسقوط وحدته قبل إطاحته بالنظام السوري، وكان ذلك قبل تحقيق أهداف التحالف.

لم نكن ننتظر هذه النهاية المأساوية لهذا التحالف، وفي هاته الظرفية وبمثل هذه الكيفية، خصوصا وأن العديد من الباحثين قد وصفه بأنه تحالف استراتيجي ومتكامل، بينما أثبت الواقع أنه على خلاف، تحالف هجين لم يؤسس على قواعد تضمن له الاستدامة، أمام المتغيرات الإقليمية التي حصلت خلال السنتين الأخيرتين.

كانت إلى الأمس القريب العلاقات الأمريكية/ السعودية في أسمى منازلها السياسية، وفي أرقى تجليات التعاون العسكري والاقتصادي، استثمر أسسها كلا الطرفين في خدمة مصالحه القومية، بما يتوافق مع رهاناتهم الاستراتيجية ومطالبهم الآنية، غير أن تغير موازين القوى داخل المنطقة الشرق أوسطية، خصوصا بعد الإنزال الروسي المباشر على أرض الشام بكافة ثقلها السياسي والعسكري، بالإضافة إلى بلوغ اتفاق لبرنامج إيران النووي مع الغرب، أحدث تغييرا في موازين القوى، وأدخل منطقة الشرق الأوسط في مرحلة أخرى من إدارة الصراع، تغيرت معها أجندة الأطراف بتغيير جذري في خريطة التحالفات، وكل ذلك وجد أسسه في تغيير موازين القوى للصالح المحور الإيراني، الروسي، السوري، بعدما كانت الكفة تخدم توجهات دول مجلس التعاون الخليجي وحلفائه التقليديين.

إن من شأن تباعد الرؤى بين حليف سابق للمملكة العربية السعودية كالولايات المتحدة الأمريكية، الذي ساهم في تصدع العلاقات الوطيدة التي كانت تربطهما، أن ينعكس بشكل كبير في تدبير الملف السوري، كما من شأنه أن يحدث تغييرا بنيويا في منحى هذا الصراع، لاعتبار أساسي أن من أدخل الصراع السوري منذ الوهلة الأولى يعود للتحالف الأمريكي الخليجي بالإضافة إلى بعض الدول الغربية، ومن شأن هذا التصدع أن يخدم النظام السوري في المضي بتسويته للملف السوري/ السوري بالشكل الذي يتوافق مع حساباته ومخططاته، وبما يؤهل النظام لفرض الخيارات المتاحة لديه، خاصة أمام الدعم الكبير الذي يستمده من حليفه الروسي في الواجهتين السياسية والعسكرية.

يمثل تصاعد القصف الجوي السوري/ الروسي على العديد من المناطق السورية، أهم التأثيرات التي صاحبت الأزمة الأمريكية/ السعودية، باعتبارها فتحت المجال لقيادة غطاء جوي على بلدات تعرف تكتلا لبعض القوى المعارضة بمختلف مرجعياتها الإيديولوجية، سيساهم مع توالي الأيام في تكسير قبضة المعارضة على الحدود الضيقة لهذه البلدة أو تلك، كما من شأن الاستثمار السياسي الأمثل لهذا التحول في تشكيل خريطة جديدة للتحالفات، أن يدعم المقاربة الرسمية للنظام في حل الأزمة السورية، وفي المقابل سيعمل على إفشال التصور الذي ساير توجه نظرائه في المعارضة. خصوصا بعد الانكسار الذي

عرفه وفد المعارضة بعد استقالة كبير المفاوضين في وفد المعارضة السورية في مفاوضات جنيف، وممثل فصيل جيش الإسلام السيد "محمد علوش" خلال منتصف شهر يونيو 2016، وتأكيد السيد "أسعد الزعبي" عزمه الاستقالة من الوفد في حالة استقالة علوش، لما لهذا المعطى من تبعات تضعف موقف المعارضة سياسيا، أمام متغيرات تعرفها الساحة العسكرية لصالح النظام السوري، والتصدع في العلاقات بين القوى الداعمة لأطراف المعارضة المختلفة، أصبحت العديد منها تراجع حساباتها من القضية السورية ومن دعمها لقوى المعارضة، خاصة تركيا وقطر بعد اقتناعهما بعدم جدوائية تصوراتهم في دعم حركات المعارضة بشقيها السياسي والعسكري بالأساس.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، وانطلاقا من هذه المتغيرات بمستوياتها الميدانية والجيو–سياسية، فقد أصبحت الأقرب إلى توجيه حل الأزمة السورية، بما يتوافق مع تصورات النظام السوري وحلفائه من الروس والإيرانيين، بعدما فقدت المعارضة مشروعيتها السياسية، المرتبطة بالأساس بغياب استقلالية قرارها بعيدا عن المؤثرات الخارجية الموجهة له، أما المشروعية العسكرية فقد أصبحت تخضع لعملية رفع اليد عنها. من خلال رفع الدعم المادي والعسكري من بنيات الاحتواء، بعدما اقتنعت القوى المحتضنة والداعمة لها بأهمية مراجعة حساباتها ومواقفها من القضية السورية، انطلاقا من تغير موازين الصراع لصالح النظام السوري.

ومن جانب آخر، تعمل المملكة العربية السعودية إلى السعي لرد الاعتبار، النابع من عدم تقبولها للكيفية التي خذلت بها من قبل حليف سابق لها كالولايات المتحدة الأمريكية، لأجل ذلك، تعمل منذ فترة على خلق قنوات للتنسيق في أعلى المستويات مع الكيان الصهيوني، فهل تنجح المملكة العربية السعودية في لي الذراع الأمريكي من خلال (وليّه) الإسرائيلي بفلسطين المحتلة؟.

3 القمة الخليجية الأمريكية: ورقة لإعادة ترتيب المشهد الاقليمي

بين آخر قمة خليجية /أمريكية المنعقدة في نهاية الفترة الرئاسية للرئيس الأمريكي الأسبق بارك أوباما، وأول قمة خليجية/ أمريكية في عهد الرئيس الحالي دونالد ترامب، تكمن مفارقات كبيرة، سواء من حيث توقيتها أو من حيث مستوى الاستقبال المخصص لكلا الرئيسين، أو من خلال الحضور الدولي المشارك في القمة من الدول العربية والاسلامية، الذي سيصل حوالي 50 دولة حسب ما هو مسطر في برنامج القمة.

أ: القمة الخليجية الأمريكية خلال عهد أوباما: تصريف للحسابات الاقليمية

انعقدت القمة الخليجية/الأمريكية قبل سنة في شهر أبريل 2016، خلال عهد الرئيس الأمريكي الاسبق باراك أوباما في أجواء يغلب عليها التوتر بين الجانبين (السعودي والامريكي)، كان من أبرز تجلياته الفتور المصاحب للعلاقات بينهما قبل انعقاد القمة، كرسه مستوى الاستقبال البسيط لأوباما بدون حضور العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز، في خرق واضح للبروتوكول الرئاسي وعلى غير عادة العاهل السعودي في استقبال ضيوفه من قادة وزعماء الدول، وخاصة رئيس أقوى دولة في العالم الولايات المتحدة الأمريكية.

تعمقت فجوة العلاقة بين الجانبين بفعل ما أثارته طبيعة الاستقبال السعودي الباهت للرئيس الامريكي باراك أوباما، دفع الادارة الأمريكية السابقة إلى التعامل معه بالمثل من خلال الاستمرار في تكريس سياستها الرامية إلى سحب البساط من تحت أقدامها، في كل ما يتعلق بالشأن الاقتصادي والسياسي التي كانت تشكل فيه المملكة السعودية قطب الرحى لعقود من الزمن، بالنظر إلى مستوى العلاقات المتميزة بين الجانبين لأكثر من ثمانية عقود من الزمن.

تزامن هذا الوضع مع الانتخابات الرئاسية الامريكية، التي قادت الرئيس الحالي "دولاند ترامب" إلى البيض الابيض، بعد أن كانت تدعم المملكة السعودية وحلفائها بالمنطقة وخارجها المرشحة عن الحزب الديمقراطي "هيلاي كلنتون"، غير أن ما حصل خلال فترة السنة من تنظيم القمة الخليجية/ الامريكية السابقة بين أبريل 2016 وماي 2017، يطرح أكثر من سؤال وفي أكثر من موضع وعلى مستويات عدة، من التغير الحاصل في الموقف الأمريكي في علاقاته الاستراتيجية مع المملكة السعودية، أم أن ذلك لم يكن سوى محاولة لاستمرار في إغراقها في مستنقع الصراعات الاقليمية السياسية والعسكرية والعقائدية، بتمويل من هذه الأخيرة وبإشراف من أميركا وحلفائها بالمنطقة، وكأنه توجه آخر يعكس بكيفية أو بأخرى صناعة الولاء لخدمة أجندة وأهداف مشتركة، ترمي من بين ما ترمي إليه الاستمرار في تكريس سياسة الحروب ومقاربات إضعاف دول وكيانات المنطقة، باعتبارها نزعة تاريخية تحكم قادة ومفكري الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب: القمة الخليجية الأمريكية في عهد ترامب محاولة تودد لها ثمنها

لم تكن زيارة الرئيس الامريكي دولاند ترامب وما عرفته من حفاوة استقبال في مطار العاصمة السعودية الرياض، سوى انعكاس لعدد وحجم الزيارات التي قادها صناع القرار السعودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا بعد تصدر الرئيس الامريكي الحالي دولاند ترامب للانتخابات الأمريكية، في وقت دعمت السعودية وحلفاؤها في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا للمرشحة الديمقراطية هيلاري كلنتون، شكل انهزام الاخيرة فرصة لاعادة بناء العلاقة مع الحزب الجمهوري على أنقاذ تأزم العلاقات في عهد الرئيس الامريكي الاسبق باراك أوباما.

شكلت زيارة دولاند ترامب أول زيارة خارجية له قادته نحو المملكة السعودية، وإن كانت تحمل ددلات ومعاني كبيرة قد تحد من الانتكاسة في العلاقات خلال السنوات الاخيرة من حكم سلفه باراك أوباما، من شأنها خلق تحول في العلاقات بين الدولتين، بما يخدم توجهاتهم وأهدافهم، فإنها في المقابل تحمل عبء اقتصادي متزايد من شأنه أن يساهم في انهيار الاقتصاد السعودي ويؤزم من وضعه، خاصة بعد المؤشرات المصاحبة للإعلان عن المخطط التنموي "رؤية 2030".

إن التحرك الدبلوماسي المكثف والجولات المكوكية على العاصمة الأمريكية واشنطن، من قبل الدبلوماسيين ورجال الأعمال السعوديين، خلال فترة إعلان النتائج الانتخابية الرئاسية وبعد تولي الرئيس ترامب لمهامه الرئاسية خلال شهر يناير 2017، كان لها وقعها في اتخاذ هذا الأخير قراره بجعل المملكة السعودية أول محطة خارجية له، خصوصا وأن الاتفاقيات الاقتصادية المتوافق في شأنها قبل عقد القمة الأمريكية الخليجية الحالية، كانت بمثابة "سك وثمن" لهذا القرار شمل مجموع قيمتها المالية 500 مليار دولار أمريكي، ارتبطت 200 مليار دولار منها كاستثمارات في المجال الاقتصادي والبنيات التحتية، في حين خصص 300 مليار دولار أمريكي للمجال العسكري.

استقبل الرئيس الأمريكي "دولاند ترامب" يوم السبت 20 ماي 2017 في مدينة الرياض، في استقبال يمكن وصفه بالكبير والفخم مقارنة مع الاستقبال الذي خصص لسلفه بارك أوباما خلال شهر أبريل من السنة الماضية، يعكس توجه الادارة الامريكية الحالية استمرار تعزيز العلاقات بينهما، حيث تميز حفل الاستقبال تكريم العاهل السعودي للرئيس الامريكي "دولاند ترامب" بتقليده وسام الملك عبد العزيز، بالإضافة إلى تنظيم مأدبة غذاء على شرفه، كما سيتميز يوم غد الاحد 21 ماي 2017 عقد قمة عربية اسلامية بحضور رؤساء وممثلي ما يقارب 50 دولة، وعقد لقاءات ثنائية بين قادة البلدان المشارك في القمة ونظرائهم من مسؤولين أمريكيين، وكذا تنظيم ندوات ومأدبة عشاء على شرف الحضور، كما ستختتم القمة في دراسة معمقة للوضع بالمنطقة (الارهاب، مستقبل الصراع في سوريا واليمن، نقاش التهديد الايراني والمسألة النووية...).

إن ما يمكن إثارته في هذا الجانب من أن السياسة الامريكية وتوجهاتها كما هو معتاد منذ عقود، لا ترتبط أبعادها الاقتصادية والسياسية بطبيعة الرؤساء أو بفرق عملهم، بقدر ارتباطها بتوجهات مستقبلية تقاس بعقود من الزمن يتداخل فيها البعد الجيوسياسي وبالتاريخي بالاجتماعي بالاقتصادي بالسياسي بالثقافي، يشرف على اعدادها خبراء من مجالات مختلفة، تسهر الفرق والأطقم الرئاسية في مجال الأمن القومي والخارجية والدفاع والاقتصاد، على تفعيلها وتحيينها بما يتوافق مع المتغيرات الدولية كلما تطلب الأمر ذلك.

تأتي زيارة الرئيس الامريكي ترامب عشية الاعلان عن نتائج الانتخابات الايرانية بفوز الرئيس روحاني لولاية ثانية، سيستمر خلالها في نهج سياسته المعتمدة في مستوياتها الاقليمية، الجهوية والدولية،

بما يخدم الحفاظ على مصالح إيران الاستراتيجية، في مجال تدعيم قدراتها النووية والعسكرية والاقتصادية التي ستنعكس على البعد السياسي والدبلوماسي مع حلفائها بالمنطقة وخارجها. ارتبطت أساسا مع التدخل الروسي في سوريا ، الذي لعب دورا فعالا في تغيير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وفي حفظ مكانة روسيا في المنطقة أضعاف بالمقابل حضور بعد الدول الأوروبية في الشرق الأوسط كفرنسا، ساهم ذلك بشكل أو بآخر في إعادة النظر في حسابات الاطراف الدولية بالمنطقة.

لا يمكن قراءة زيارة ترامب للمملكة السعودية بعيدا عن جولته الشرق أوسطية، التي ستقوده بعد ذلك لفلسطين المحتلة لقيادة بوادر ومساعي جديدة قديمة، للمساعدة في إيجاد تسوية وحل ينهي حالة الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينة المقدسة، وإن كان لا يخفي دعمه الكبير للصهاينة كان من نتيجته البارزة دعمه لإقامة سفارته في القدس المحتلة. بما يشكل من استفزاز لمشاعر المسلمين يوازيه صمت عربي وإسلامي مخزي من قضيتهم الأولى، لم تعد تحظى في سلم أولوياتهم أكثر من شماعة تعلق عليها بعد الانظمة مصالحها السياسية والاقتصادية، كثمن "لتطبيعهم الخفي" مع الصهاينة لكسب ودهم وود الولايات المتحدة الامريكية، باعتباره (الكيان الصهيوني) أصبح رقما أساسيا في رسم وترتيب المعادلة الشرق الاوسطية، خصوصا بعد إضعاف الدولة السورية والدولة المصرية والدولة اليمنية وتفتيت العراق قبل ذلك، في حين يتجهون اليوم لشن حرب على إيران بوسائل سياسية اقتصادية تمهيدا لإنهائها بالوسائل العسكرية في مرحلة متقدمة بعد ذاك.

ثالثا: تركيا وصراع التموقع

تمر تركيا بمجموعة من التغيرات المتسارعة سواء على المستوى السياسي أو الامني او الاقتصادي، تتحكم فيها معطيات ذاتية/ موضوعية وداخلية/ خارجية، ساهمت في تشكلها افرازات سلبية لمراحل متفاوتة من التفاعل غير الايجابي بين النظام وأطراف المعارضة الداخلية، وبينه وبين الانظمة السياسية المجاورة لتركيا سواء في المنطقة أو في أوروبا.

ساهم هذا الوضع في افتقاد منظومة الحكم التركية لبوصلتها السياسية، حتى تتعاطى بقدر من الحكمة والتبصر مع ما تعرفه المنطقة من تغييرات شمولية، ستؤثر لما محال على استقرار نظامها السياسي، خصوصا بعد الموافقة على التعديلات الدستورية الأخيرة المغيرة لجوهر النظام السياسي التركي، من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، بعد قبوله من طرف الشعب عبر استفتاء الشعبي كانت نتيجته (51% مقابل 49).

لم تكن تلك التدابير والتغييرات إلا لرسم توجهات استراتيجية حسب القيمين على تدبير منظومة الحكم التركية، توحي إلى الدفع بالدولة التركية للعب دور محوري في المنطقة، إلى درجة تصبح معها

الفاعل الرئيس في توجيه القضايا والأزمات بما يخدم مصالحها الاقليمية والدولية، عبر اللعب تارة علة وتر التناقضات وتارة على اخرى على أجندة الفاعلين في المنطقة.

1) الانقلاب الفاشل محك لمأسسة دولة القانون

لم يكن الانقلاب الفاشل في تركيا ليلة 16 يوليوز 2016، إلا تجل واضح لأزمة تدبير السياسة الخارجية خلال تلك المرحلة، بفعل غياب تصور واضح يؤطر عمل الدولة التركية، سواء مع الأطراف الاقليمية أو الدولة أو حتى مع أطراف الأزمة السورية. فشلت معه في تحقيق توازن يساير الأوضاع الداخلية وتفاعلاته الخارجية، الشيء الذي ساهم في المس "بالاستقرار" الأمني والسياسي لها.

يطرح هذا المعطى الكثير من التساؤلات، هل محاولة الانقلاب كانت مجرد وسيلة لتمرير رسائل تحذير لأردوغان لازالت أسبابه قائمة؟ أم أنها محاولة تعكس بوضوح المس بأمن واستقرار تركيا؟ هل تعاطى النظام الحاكم مع هاته المحاولة بكيفية ناجعة؟ هل تغيير النظام من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، يمثل الرد المناسب للحد من أي محاولة لزعزعة الاستقرار في المستقبل القريب؟.

أ) محاولة الانقلاب رسالة لأردوغان أم محاولة لزعزعة الاستقرار

شكلت تركيا منذ عقود مضت أرضية خصبة للانقلابات العسكرية الناجحة، تأتي كلما توجست المؤسسة العسكرية من توجهات الفاعلين السياسيين، وقدرتهم على توجيه البلاد في غير ما يطمح إليه العسكر، وهو ما يشكل تهديدا مباشرا لمصالحهم، باعتبارهم الضامن الحقيقي لمصلحة البلاد والعباد، حسب العقيدة السائدة للعسكر خلال تلك الفترات المتعاقبة إلى حدود بداية القرن الواحد بعد العشرين، وإن كانت المتغيرات الدولية تلعب دورا محوريا في التأسيس لتلك الانقلابات العسكرية، إلا أن الأوضاع الداخلية للبلاد وطبيعة توجهات الحكومة الخارجية، تشكل هي الأخرى عوامل حاسمة في إنجاح الانقلاب على الحكم من دونه.

لقد أخذت السياسية الخارجية التركية خلال السنوات الأخيرة، منحى معاكسا لتوجهات العديد من الفاعلين التركيين السياسيين منهم والعسكريين على حد سواء، حتى أن الحزب الحاكم أخذت بوادر انقسامه تبرز مع توالي الوقت، حتى طفت على السطح مع تعمق الخلافات بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومته داوود أغلوا، بتقديم الأخير لاستقالته من مهامه الحكومية والحزبية شهر ماي 2016، وهو ما يعكس غياب الإجماع في بلورة وصياغة الرؤى الموجهة للدولة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا...

مع تولي الوزير الأول الجديد للحكومة التركية السيد بن على يلدرم، خلفا للسيد داوود أغلو صاحب نظرية صفر مشاكل، أخذت السياسية الخارجية التركية تراجع توجهاتها بشكل معاكس لما كانت عليه خلال الخمس سنوات الماضية، وهو ما يوحي بأن تلك التوجهات لم تتأسس على مقومات تضمن نجاحها، وما هذا الارتداد العكسي في السياسة الخارجية لأنقرة سوى نتيجة طبيعية لهكذا توجهات خاطئة، تنتفي فيها شروط الفعالية والاستدامة.

إن قرار داوود أغلو التخلي عن مناصبه السياسية حكوميا وحزبيا، أطفى إلى سطح المشهد السياسي إشكالية أساسية تدور رحاها حول المسؤول الفعلي عن رسم السياسية الخارجية لما بعد فبراير 2011 وما بعد ماي 2016، وإن كان الثابت فيها ضمان مصالح الدولة التركية، فإن المتحول هم الفاعلين الذين يتم التضحية ببعضهم كثمن لمأسسة التغيير، كما هو حال داوود أغلوا.

لقد شكلت إعادة إحياء العلاقة مع موسكو ودمشق وطهران والقاهرة والكيان الصهيوني بفلسطين المحتلة، صحوة في الطريق الصحيح من قبل أنقرة لتصويب منهجها، والتغلب أيضا على عوامل فشل قادتها لهذه العزلة على المستوى الإقليمي، لم تقدم عليها حتى أصبحت حوزة ترابها مهددة، وهو أحد التمظهرات الجلية للدور الذي لعبته أنقرة في الأزمة السورية.

ذلك أن إعادة رسم خارطة التحالفات بين تركيا ومحور دمشق/ طهران، من شأنه أن يُقوم الاعوجاج على المستويين السياسي والاقتصادي، كما من شأنه أن يساهم في حل القضايا الاقليمية – خاصة الأزمة السورية– بما يتوافق مع تصورات النظام السوري بقيادة بشار الأسد، على اعتبار أن هذا التوجه يحتزن من بين ما يختزن تخلي غير مباشر عن المعارضة السورية من قبل أنقرة، بعدما أكدت لها المعطيات الميدانية ذلك، غير أن الذي لم يستوعب بعد هو مساواة أنقرة في تحالفاتها بين جميع القوى الاقليمية، وكأن عوامل وضمانات إعادة نسجها متساوية لدى جميع القوى، خاصة منهم الكيان الصهيوني، الذي فرض على أنقرة الانخراط في مشروع إعادة العلاقة، دون مراعاة شروط تركيا التي كانت السبب في تصدعها، وهو ما يعكس توجها داخل السلطة في أنقرة، يعمد إلى الحرص على أن تمر هذه المرحلة دون حساسيات ظاهرة، وإن كانت تخفي خلفها غابة من التناقضات.

لم يكن أمام صناع القرار في أنقرة من حل لتجاوز هذه الأزمة (2016/2011) سوى تبني إصلاح شامل على مستوى سياستها الخارجية، أو انتظار انقلاب يرجئ الأمور إلى مكانها الصحيح، وهو ما حصل ليلة 16 يوليوز 2016، دون أن تكتمل العناصر الفاعلة في إنجاحه. وإن كان الكثير

يجمع على أن ما حدث في تركيا يمثل انقلابا بما يختزن المصطلح من معاني، فإننا نرى عكس ذلك، فذاك ليس سوى إشارة مشفرة "للسيد أردوغان" ودائرة الضوء الضيقة المحيطة به، للدفع به إلى مراجعة حساباته السياسية، الدبلوماسية والاقتصادية مما هو قادم، على اعتبار أن الانقلاب لا يتم سوى في بيئة مليئة بالتناقضات البينة، لكي تضمن هذه البنية نجاحه، وهذا هو حال النسق السياسي في تركيا داخليا وخارجيا، ومع ذلك أحدثت رجة على مستوى القيمين على هذا الانقلاب فتخلوا عن مشروعهم الانقلابي، بعد توجيه رسائلهم عبر القناة الحكومية الرسمية للرئاسة، الحكومة، الشعب، ثم العالم بعد ذلك، في انتظار تأكدهم من استيعاب الرسائل من المعنيين بالأمر، ومدى الاستجابة لفحواها خلال القادم من الأسابيع، أو الانخراط في مستويات متقدمة من هكذا أساليب تضمن تمسكهم بمشروعهم الإصلاحي.

هي إذا رسالة صريحة إلى صناع القرار في أنقرة إلى أن الإصلاح لا يتم على حساب شعوب دون أخرى، ولا يرتبط بالضرورة عبر القفز على مقومات الأمن القومي التركي، فهي تأكيد على أن حدود العلاقة مع الكيان الصهيوني خط أحمر لا تقبل التعالي عليه على حساب قناعات الشعب التركي، وإذا كانت إعادة نسج خيوط العلاقة بين دمشق وطهران لها ما يبررها، من أواصر التعاون لخدمة الشعبين السوري والإيراني، فإن العلاقة مع الكيان الصهيوني ليس لها ما يبررها، سوى تطبيع مفضوح على حق الشعب الفلسطيني وقبله الشعب التركي. فهل يتلقف القيمون على الشأن التركي الرسالة، ويعملون على تصويب منطقهم بما يخدم التعجيل في تفعيل الإصلاحات الداخلية، ورأب صدع العلاقات الخارجية بين دمشق وطهران والقاهرة، والنأي بالمقابل عن نظيرتها مع الكيان الصهيوني؟.

ب) أردوغان ينقلب على دولة القانون

لا شك في كون دولة الحق والقانون تتميز بنموذجها الفريد، في الفصل بين السلط واحترام مشروعية المؤسسات الدستورية القائمة على مبادئ التأسيس القانوني وشرعته، وجعل قوة القانون فوق كل اعتبار. فلا يمكن محاكمة المتهمين حتى تثبت إدانتهم، ولا تنتهك ضمنها الحقوق والحريات العامة، بل إن الإرادة الشعبية تمثل أحد أسمى تمثلات التعبير عن الإرادة العامة. وإذا كان هذا هو النموذج الحق لدولة القانون، فأين يمكن تصنيف تصرفات الحكومة التركية بعد الانقلاب الفاشل؟

إذا ما حاولنا مقارنة ما حصل نهاية الأسبوع المنصرم في تركيا، واختلاف الباحثين في دلالات توصيفه بين من اعتباره "انقلاب عسكري"، وبين من اعتبره مجرد "محاولة انقلابية مفبركة" لتصفية حسابات السلطة مع معارضيها السياسيين والأمنيين والعسكريين بمختلف مناصبه ورتبهم، فإن ما يمكن

الخروج به بعد إفشال هذه "المحاولة الانقلابية" على حد تعبير الرئاسة والحكومة التركية بعد ساعات من إعلانها على شاشة التلفزيون الرسمية، أن ما حدث وفي كلتا الحالتين يمثل خطة متقنة الإخراج بسيناريوهات كلها تفضي إلى إدخال تركيا في دوامة العنف والعنف المضاد، ومن ثم خندقتها في حالة اللااستقرار الذي تشهده الدول الإقليمية المحيطة بها، بعدما كانت استثناءا خلال الخمس سنوات الماضية.

يمكن الجزم بأن السيد أردوغان قد ابتلع الطعم الذي قدم إليه على سمن من عسل، بعدما كان بين خيارين أحلاهما مر، خيار مهد لإحداث "انقلاب عسكري" يعيد دولة تركيا لحكم الجيش والقبضة الأمنية الحديدية، تفرض فيها حالة حظر التجوال والتضييق على الحريات، يرجعها سنوات إلى الخلف بعد كل ما قطعته من أشواط في التأسيس لانتقال ديمقراطي رصين، وبين خيار آخر مبني على إفشال "المحاولة الانقلابية" إن كانت بالفعل كذلك، واستعادة الحكومة لزمام الأمور، وجعل هذا الفعل شماعة تعلق عليها تصفية حساباتها مع معارضي الحكم، كصك تعمل بموجبه الحكومة على اعتقال المشتبه بهم في الضلوع في هذه المحاولة "الانقلابية الفاشلة" كمرحلة أولى، ثم تقدم على فرض تضييقات على الحقوق والحريات كمرحلة ثانية، إلى أن تصل إلى فرض حظر للتجوال، وجعل البلاد في حالة طوارئ، كمراحل متعاقبة لهكذا تدابير تفرض تعميم التمادي في توجه التحكم والسيطرة، لاعتبارات تتعلق أساسا بأن مظاهر "الانقلاب" لم تنتهي بعد.

لقد اختار "اردوغاد" الخيار الصعب الذي سيكلفه الكثير خلال السنوات المقبلة، لأنه عمل بعد ساعات فقط من المحاولة "الانقلابية الفاشلة" على حد تعبير الحكومة التركية، إلى فتح لائحة طويلة من الأسماء بين حالة اعتقال وتسريح من العمل وحالة متابعة، وشملت العديد من المجالات العسكرية والأمنية والقضائية، بلغت إلى حدود الآن 6000 عسكري 8000 رجل أمن و3000 قاضي، بالإضافة إلى توقيف رجال تعليم واعتقال صحفيين ونشطاء حقوقيين ومدنيين... والعدد مرشح للزيادة حسب تقدير المعنيين بتحديد هذه اللائحة، ولو أن نجاح الانقلاب كان سيضفي شرعية للحزب الحاكم أكثر مما هي عليه اليوم، فإن الإجهاز عليه بهذه الطريقة من شأنه إفقاد حزب العدالة والتنمية الكثير من بريقه وشعبيته، التي تتوزع بين مشكك في أهداف الحزب من السلطة بجعلها آلية للتحكم والسيطرة، وبين ما أصبح يرى أن الإصلاحات الدستورية ليست في نظر الدائرة الضيقة المحيطة بأردوغان سوى وسيلة للعودة إلى نظام الحكم الإمبراطوري. بعد أن شرع في عملياته التطهيرية في صفوف معارضيه السياسيين

والعسكريين، وأن هذه المقاربة ستفرز جدلية من التوتر القديم الجديد بين السياسيين والعسكريين، على مستوى اختلاف تصوراتهم حول طبيعة منظومة الحكم وحدودها، وستطفو على السطح في مستقبل المشهد السياسي في تركيا.

وما يكرس هذا الاعتقاد، نتيجة الاستفتاء الدستوري بتاريخ 16 أبريل 2017، حول المقتضيات الرامية بتغيير نظام الدولة من برلماني إلى رئاسي، بحيث لم يكن الفارق بين المؤيدين والمعارضين له سوى درجات قليلة (51% مقابل 49%)، كانت ستقلب الكفة لصالح المعارضة لو لم يقم أردوغان بتصفية المعارضين له، خلال السنة الماضية بالزج بهم في السجون والمعتقلات. على اعتبار أن معاقل نفوذ حزب العدالة والتنمية عرفت تقاربا كبيرا في حصيلة الأصوات بين الجانبين ، خصوصا في مدن اسطنبول وأنقرة.

وإذا كانت دولة القانون ترتكز على سيادة القانون، واحترام العدالة، وشفافية المحاكمات، واستقلالية القضاة، فإن السلطة القضائية تمثل بحق صمام أمان دولة الحق والقانون والركن الأبرز الذي تتبني عليه، وما محاولة اعتقال القضاة سوى ردة سلبية في هذا الجانب، من شأنها خلف انتكاسة تؤثر على التراكم المحقق في التأسيس لدولة القانون، وهو إجراء يهدف من بين ما يهدف إليه إلى:

أولا: السعى إلى قطع الطريق أمام القضاة المستقلين، الذين من شأنهم التصدي لحالة التعسف والشطط في استعمال السلطة، بفعل ما أقدمت عليه الحكومة التركية، من اعتقالات وتسريح ومتابعات.

ثانيا: السعى إلى ترهيب باقي القضاة غير المشمولين بالمتابعة، لأجل ثنيهم عن إتباع المساطر القانونية بكيفية سليمة، بما من شأنه عدم معارضة أعمال السلطة في ما تقوم به من حالات متابعة، أو حتى إدانتها بفعل شططها في استعمال سلطها، وبالتالي تماشيهم مع مخطط الحكومة من تأييد وتبرير لحملة الاعتقالات القضائية بأحكام قاسية في حق المتابعين.

إن من شأن ما تعرفه تركيا أن يؤدي خلال السنوات المقبلة إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، ستمس انقسام الفئات الشعبية على مستوى مواقفها من أعمال الحكومة، بعد أن أظهرت خرقا واضحا للقانون وتجاوزا مفضوحا له، بفعل ممارساتها ضد بعض المؤسسات القانونية والدستورية، شجبتها العديد من الدول الغربية دون أن تجد أي مساندة أو دعم من قبل حلفائها، على مستوى التدابير المزمع القيام بها لمواجهة أثار العمل الانقلابي.

ينذر العمل الذي عرفته تركيا شهر يوليوز 2016، إذانا بدخول تركيا لمأزق من الفوضى وعدم الاستقرار كما هو عليه محيطها الإقليمي، بعدما عرفه العراق وسوريا ومصر واليمن على التوالي، أفضى إلى حالة من الحروب والاقتتال الداخلي، بإيعاز وتدخل ودعم مباشر وآخر غير مباشر من دول أجنبية، هاجسها الأساسي استمرارها في إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط ومن ثم شمال أفريقيا كمرحلة مقبلة، وقد تشكل نهاية سنة 2017 بداية حاسمة لواقع جديد بالنسبة للدولة التركية، عنوانه العريض، غياب عوامل الاستقرار.

2 تركيا ورهان تعزيز التموقع

انخرطت تركيا في مناقشات أستانة في جولتها الأولى إلى جانب روسيا وإيران بتاريخ 23 و24 يناير 2017، باعتبارهم قوى داعمة وراعية للحل السياسي في سوريا، وانتهت بعد أسبوعين من ذلك من مناقشات الجولة الثانية منها يومه الخميس 16 فبراير 2017 الماضي، على أساس أنها جولات ممهدة لمراحل متقدمة من المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة في جنيف، بعد أن انعقدت نهاية شهر مارس حسب مخرجات أستانة. التي تحكمت في طبيعة شكلها ومستواها القيمي، إبان تقديم مسودة دستور جديد لدولة سوريا لأطراف الأزمة السورية/السورية، يحدد شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم فيها، إضافة إلى ما يتضمنه من هيئات ومؤسسات دستورية، بعد أن تخلت (تركيا) عن خياراتها العسكرية الرامية لإسقاط النظام السوري بقيادة بشار الأسد، مما يشكل تماهي مع التوجه والتصور الروسي في إدارته لهاته الأزمة، التي استفحلت حتى أصبحت تسير في اتجاه تحوير الحل السياسي عن السياقات المراد لها.

لم يمنع ذلك الدولة التركية من تأييد بعض المحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية على الأرض السورية، حسب ما تعبر عنه من توجهات لأجل الضغط على النظام السوري، وكذا التشويش والتأثير على مبادرات الحكومة الروسية، التي تؤسس منذ سنة 2014 لحل سياسي يخدم الشعب السوري حكومة ومعارضة، ويضمن مصالحه وفق منهج رصين ملؤه الحوار والتشارك والوفاق المستدام.

كل تلك المبادئ تؤسس لانتقال ناعم في السلطة، بغية رأب الصدع بين الإخوة السوريين، الذي عصف بتاريخ دولة عظيمة كما شوه حاضرها، وجعلها حبيسة كومة من الدماء والرماد، بفعل تدخل لبعض القوى من داخل نفوذها الإقليمي، بينما ينتمي البعض الآخر من خارجه، يخدم حسابات كل دولة على حدا، لا يجمعها في ذلك سوى الترامي على حدود وسيادة دول لا توافقها المنهج وعقيدة الخيارات .

فقدت تركيا بوصلتها السياسية منذ استقالة داوود أغلو، صاحب "نظرية صفر مشاكل مع الجيران"، سقطت النظرية معه وأصبحت تركيا بعدها تعيش في دوامة من الخلافات مع الجيران، ممن كانوا يشكلون العضد من الحلفاء بالأمس، قبل أن يصبحوا غير ذلك اليوم، كحالة مصر وسوريا وإيران.

لم تعد تركيا متحكمة في رسم سياساتها الخارجية كما كانت قبل سنة 2011، بل أنها أصبحت تحاكي توجهات الغرب كما الشرق، في بلورة تصورات تتماشى مع مقاصد القوى الفاعلة في منظومته. تظن في ذلك بأنها قادرة على مجاراة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما هم يلاعبونها وكأنها كرة تتطاير بين مضربيهما.

إن سياسة تركيا الحالية بفعل ما تعتمده من تكتيكات ومناورات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، إنما تؤسس لجعل الدولة التركية ورقة رابحة والَحَكم الفيصل في حل القضايا الإقليمية، استحضارا منها لموروثها التاريخي، وانطلاقا من علاقاتها شبه الاستراتيجية سياسيا مع بعض الجيران، أو بالنظر لشراكاتها الاستراتيجية ذات الطابع الاقتصادي مع بعض القوى الدولية الفاعلة إقليميا وقاريا. وإن كانت هذه الرهانات تبقى موقوفة التنفيذ، في ظل تباعد الرؤى بين الجانبين الروسي والأمريكي في المجالين الأمني والاقتصادي، مقابل بروز بوادر شبه تقارب وتوافق من الناحية السياسية.

تظن تركيا بأنها قادرة على توجيه المنطقة وإدارة أزماتها وفق إرادتها، بما في ذلك توجيه مقاربات الفاعلين والمتدخلين في صناعة هاته الأزمات بما يخدم مصالحها، غير أن ذلك يبقى حلما –يراود حكامها والمحيط الضيق لساسة أنقرة– غير مقترن بأفعال، ولا هي تتوفر على مؤهلات من شأنها تجسدها بالكيفية المراد لها ذلك، ما دامت السياسة فكر متحرك غير مؤسس على قناعات ثابتة، بين صانعي السياسات والفاعلين في إدارة دواليبها.

تعمل تركيا على المحافظة على وحدة تركيا، باتباع سياسات ضبطية تكرس المقاربة الأمنية والقبضة الحديدية، في خنق المعارضين السياسيين على المستوى الداخلي، بينما تعمل في البعد الخارجي على المساهمة في تجزيئ أراضي جيرانها المشتركة معها في الحدود الجغرافية والسياسية. خاصة أن تحركاتها في الموصل (جنوبا)، وكذا تدخلاتها في مدينة الباب (جنوبا) باتجاه مدينة الرقة تعكس تلك الغاية، وهو ما يعد انتهاكا صريحا لسيادة كل من العراق وسوريا، وفعلا لا تمنعه الأعراف الدولية ويجرمه القانون الدولي.

وكأن تركيا تهدف من جعل خيار المنطقة الآمنة غاية في حد ذاتها تخدم مصلحة النظام التركي، ولا تراعي في المقابل أي اعتبار لمصلحة الشعب السوري أو العراقي، من خلال اعتمادها (المنطقة الآمنة) كجدار متقدم وفاصل عن حدودها، يحميها من هجمات الأكراد سواء في حدودها الجنوبية مع العراق أو مع سوريا. ينضاف إلى ذلك تبني هدف آخر قد يكون هو الغاية الحقيقية من هاته التحركات، والذي يجد أساسه في جعل المنطقة الآمنة في شمال سوريا وأخرى في شمال العراق مجالا لتوطين الأكراد، بقدر لا يجزئ الحدود التركية عن غيرها من الحدود المجاورة لها، بما يؤسس لحلم الأكراد في بناء كيان وجودي داخل المحور السوري العراقي التركي.

كل ذلك ليس سوى مؤشر دال على أن لغة المحاور وصناعة النفوذ، تشكل هاجسا يراود منظومة الحكم في تركيا، ينعكس ويطغى بشكل كبير على منهج ساسة أنقرة في بلورة السياسات وصناعتها، ما جعلهم يؤسسون منذ سنوات لتغيير شكل الدولة ونظام حكمها من برلماني إلى رئاسي، حاز بقبول لشعب التركي بعد عرضه للاستفتاء الشعبي، بنتيجة (51% مقابل 49%)من شأنها أن تطرح إعادة حسابات الحزب الحكم على طاولة الرئيس رجب طيب أردوغان.

تركيا مقبلة على مرحلة مفصلية في تاريخها السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، من شأن عدم الاستعداد والتهيء لها بالكيفية والشكل اللازم، أن يضعها خارج اللعب بعد أن تصبح لعبة سهلة بين كفي الدب الروسي وأرجل الفيل الأمريكي. لأن مجاراة السياسة والسياسيين لا تتطلب فقط الاقتياد بالحسابات الداخلية والخاصة بكل دولة، بقدر الاستفادة من دراسة وتحليل العناصر الفاعلة في المحيط السياسي والأمني والاقتصادي، بكيفية تستحضر الخيارات المتاحة وتكييفها مع التغيرات التي قد تشهدها الساحة السياسية من وقت لآخر، بين اللاعبين الأساسيين والبدلاء من الاحتياط، متى أخذ أحد منهم مكانه في الملعب.

رابعا: اليمن السعيد حلقة لتغذية أطروحة تفتيت المنطقة

بعد تنحي علي عبد الله صالح، عن رئاسة اليمن، ظن الكثير من المتابعين والمحللين وحتى الفاعلين السياسيين في دوائر القرار السياسي الدولي بأنها بداية لحل الأزمة اليمنية، غير أن ما حصل لم يساير قراءة هؤلاء نظرا لتعقد المشهد السياسي الميني وتداخل الفاعلين فيه بارتباطات خارجية اقليمية منها ودولية، عقدت الحل بدل ان تيسر بلوغه.

فالانتقال إلى مربع الحوار تحت إشراف مبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة "جمال بنعمر" و"اسماعيل ولد الشيخ" وعقد جولات حوار عدة في الكويت بين أطراف الصراع في اليمن، لم يزح الخيار العسكري من على الطاولة، بل لازالت مناورته تفعل في مناطق عدة من اليمن السعيد، باعتبارها أوراقا ضاغطة يوظفها كل طرف حسب حساباته الزمنية والسياسية، لكسب نقاط ضد الاطراف الاخرى، من شأنها إضعافها وتقوية حضور مقترحاتها في مخرجات الحل المنتظر.

غير أن ذلك لم يساهم سوى في تعقيد الحل، بعد أن توقفت المشاورات لعدة أشهر دون أن تظهر بوادر شروعها في القريب العاجل، لكون القنوات الفاعلة في الدفع بها قد أغلقت بكيفية أو بآخري، ما يجعل القوى الاقليمية والدولية تنظر بعين الريبية لمستقبل اليمن، في ظل غياب حل سياسي ينهي مأساة معاناة الشعب اليمني مع الخيار العسكري.

1) أطراف الصراع: تعقيد لمسلكيات الحل السياسي

منذ نشوب فتيل الأزمة اليمنية سنة 2012، طرحت خيارات عدة لمعالجة أسبابها بين القوى الفاعلة في دائرة الضوء داخليا وخارجيا، وإن كانت في مجملها تتمحور في توجهين إثنين، يعمد الأول إلى حل الأزمة بالطرق السلمية المبنية على الحوار والتشاور، أو تبني الخيار الثاني المرتكز على خلاف ذلك، أي الاعتماد على التصعيد الميداني بين القوى السياسية، الذي يصب في منحى المواجهة المباشرة أحيانا وغير المباشرة أحيانا آخري، بما تختزنه من مظاهر فرض معايير القوة المغلفة "برداء الشرعية". وإن كان الخيار الأخير هو ما استقر عليه رأي الساسة في بلد اليمن السعيد، وبمباركة القوى الغربية ونظيراتها الخليجية وبعض الدول العربية والإسلامية، وهو الخيار الذي يساهم لا محالة في تغذية الأزمة وتعقيدها بدل المساهمة في حلحلتها، وشق الصف بين قواها بدل لملمته، وبالتالي اتساع رقعة المواجهة بدل تضييقها.

بعد خمسة سنوات من الصراع السياسي، وما تلاه من مواجهة عسكرية بين الأطراف السياسية والعسكرية الداخلية، المدعومة من قوى إقليمية ودولية خارجيا، بحسب مصالح القوى الخارجية وتوجهات الأطراف السياسية والعقائدية داخليا، أفرزت لنا واقع هجين، الخاسر الأكبر في معادلته شعب اليمن السعيد وبعده شعوب المنطقة العربية والإسلامية، وإن كانت للمواجهة الميدانية من أسباب وجيهة تفرض الانخراط في تبنيها، وفق حسابات البعض –الخاطئة طبعا– فلا سبب وجيه يدعو لتجنب الحوار أو مقاطعته، باعتباره في آخر المطاف صمام أمان لوضع حل للإشكاليات التي تعيق أي تقدم لتسوية هذا

الملف، بل إن المواجهة والخيار العسكري هو العائق الأكبر في معظم الأحيان للتواصل إلى حل يذيب جليد الخلافات السياسية بين الفاعلين، ومقابل ذلك يغذي أسباب التطرف والفرقة في المجتمع.

إن خسران بلد تلو الآخر من بلدان المنطقة، ما هو إلا انكسار لمنظومة حكم كانت سائدة ومتجانسة بتناقضاتها، حريصة على تكامل وحدة أنظمتها قبل شعوبها ولو بعد حين، ولو أنه خيار يخالف منطق التدبير السليم لأمور الحكم، فانهارت تلك الأنظمة قبل تكتلها، وما مصير الشعوب إلا من مصير الحكام. يمثل فقدان حلقة منها خللا يفقد توازن نظام أمنها ونمط استقرارها، مما من شأنه التأثير البنيوي على التركيبة السياسية والإيديولوجية، التي تحكم البنيات الاجتماعية والثقافية لشعوب المنطقة.

ولو أن إعادة نسج خيوط مخطط إسقاط بغداد ومحاولة إسقاطه على دمشق الشام، الذي فشل وفق ما كان مخطط له من قبل، ومحاولة تدارك هذا الفشل بتوجيه سياقه إلى صنعاء اليمن السعيد، تمثل من بين ما تمثل ارتباط العناصر بالفاعلين في هذا المخطط، وما تعميق جراح العراق بعد أربعة عشرة (14) سنة من احتلالها سوى وسيلة للاستمرار في هذا التوجه، ولما لا توسيع نطاقه الجغرافي ليشمل بعض المناطق المجاورة، التي كانت إلى الأمس القريب فاعلا أساسيا في تحديد معالم مقاربة "الفوضى الهدامة"، ورسم إحداثياتها والمساهمة في أجرأة أسسها، وقد أصبحت اليوم تجني الانعكاسات الطبيعية لمثل هكذا توجهات. لاعتبار أساسي يتجلى في أن زرع الفتن في مناطق بعينها، والسعي لإثارة الاضطرابات السياسية والعقائدية بها، لابد من انعكاسه على بعض الفاعلين فيها، لأن من مبادئ السياسية تقويض الحليف بعد تكسير العدو المشترك، وما يحدث اليوم من تصدع في العلاقات الأمريكية / الخليجية بقيادة المملكة العربية السعودية، ما هو إلا نتاج طبيعي ومستمر لحسابات الطرفين كل فيما يخدم مصالحه التكتيكية والاستراتيجية.

إن التقارب مع إيران من طرف الأنظمة السياسية بالمنطقة، خاصة في الخليج العربي قد يكون رافعة للتعاون البناء بين دولها، وعاملا لتجاوز الواقع المأسوي الذي تعرفه المنطقة، من القادم الأسوء الذي ينتظر ربوع منطقتنا –الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– في المرحلة المقبلة، فالبحث عن ما يخدم الالتقائية بين أنظمتها السياسية، يمثل عاملا مساعدا لتجاوز الخلافات المقدمة "كبالونات" تعلوا بالتناقضات بدل دفن الخلافات قصد تجاوزها، وإن كان التأسيس لأرضية مشتركة بين القوى الفاعلة في منطقتي الشرق الأوسط ونظيرتها في شمال أفريقيا، يمثل أحد الدعامات التي من شأنها تقويض الهيمنة الغربية على المنطقة، (بالرغم مما كان يستعمله (الغرب) من آليات للعب على وتر الخلافات العرقية

والطائفية، واستثمارها في المعطى السياسي)، وبالتالي ضمان تكامل بين أنظمتها بما يخدم رهانات وطموحات شعوبها.

يشكل سياق التفاعلات مع الأحداث التي تعرفها المنطقة، بمختلف تجلياتها وانعكاساتها الايجابية منها والسلبية، أرضية مناسبة خلال هاته الفترة العصيبة التي ترسم فيها معالم مستقبل المنطقة، بما تعيشه من اكراهات غياب التوافق والانسجام وانعدام ضمانات التعايش السلمي، بفعل ما تسبب فيه القادة السياسيين والعسكريين بمعية الفاعلين الاقتصاديين بوعي ومسؤولية، من تمزيق للحمة ووحدة الشعوب. وذلك بالسعي لتجاوز تمظهراتها المؤرقة، عبر طي صفحة الماضي والتوجه بمساعي حميدة وأيادي ممدودة ملؤها الإرادة والأمل في غد مشرق، عبر العمل بشكل جاد لأجل تصويب الاعوجاج وتذويب نقاط الاختلاف في وعاء تجميعي، وتحويلها إلى مكاسب للشعوب تصنع بها مستقبل منطقة موحدة، أمنة ومتكاملة، بعيدا عن الحسابات الضيقة للبعض والمصالح الأضيق للبعض الآخر.

2) أية مخرجات لحلحلة الأزمة اليمنية

كأي صراع حتمي اتخذ سبيل المواجهة العسكرية بديلا للحلول السلمية، لابد من أن يخلف واقع مأساوي على أرض الميدان، كما من شأنه إحداث تعقيد بنيوي يصعب بلوغ مخرجات للأزمة السياسية التي تعصف بين الأطراف المتجاذبة إيديولوجيا وعقائديا. وهذا هو حال الأزمة اليمنية، التي اتخذت خلال سنة 2012 طابع الاحتجاجات السلمية للمطالبة بمزيد من الإصلاحات السياسية، لم تمر عليها شهور ليست بالقليلة حتى فتح المجال للمواجهة العسكرية المفتوحة، بإيعاز وتدخل مباشر من بعض القوى العربية والإسلامية، وبدعم ومساندة بعض القوى الغربية، أرجعت اليمن السعيد عقودا من التخلف والانحطاط، والعيش في براثين الخوف والجوع والظلام الدامس، لتصبح بؤرة توتر رئيسة بالمنطقة الشرق أوسطية، تنضاف لمثيلاتها هناك من العراق إلى سوريا.

تخضع أطراف الأزمة اليمنية الداخلية منها والخارجية على حد سواء، لحسابات مختلفة على مستوى تدبير مرحلة الصراع السلمي، وما تلاها من مواجهة عسكرية مفتوحة، تختلف بتغير موازين القوى على الصعيدين السياسي والعسكري، يبقى شعب اليمن السعيد متذبذبا بين هاته المتغيرات، في ما يخدم مستقبله في العيش بأمن وسلام، سواء بمخرجات المفاوضات التي يقودها الجناح السياسي للأطراف الداخلية، أو بنتائج المواجهة لأجل السيطرة على حدود البلد ومواقعه المهمة، الذي يتبناه الجناح العسكري للأطراف المتحكمة من خارج البلاد.

وإن كان الانخراط في فتيل المعارك الميدانية لم يعطي أكله لبعض الأطراف، كما كانت تضع في حسبانها قبل غوصها في مستنقع الدماء والرماد، أصبحت حاليا تراجع حساباتها التكتيكية بالسعي إلى ركب غمار العملية السياسية، لكسب ما لم تحصل عليه عبر هدير المدفعيات وقصف الطائرات، فأعملت ذلك في مرحلتين. مرحلة أولى تولاها المستشار الخاص للآمين العام للأمم المتحدة في اليمن السيد "جمال بنعمر" في الفترة الفاصلة بين أبريل 2011 وأبريل 2015، حيث قاد العديد من المساعي الحميدة والمبادرات الوجيهة للملمة الأطراف على طاولة المفاوضات، قصد تحقيق توافق سياسي للحيلولة دون اتساع رقعة المواجهة العسكرية والتصدي لمظاهرها الكارثية على البلاد. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها طوال أربعة سنوات من والنقاشات السياسية العميقة، إلا أنها لم تبلغ مستوى يمكنها من الحد من مظاهر الحصار وامتداد المواجهة العسكرية بين الأطراف، وبالتالي لم يحرز أي تقدم يذكر ما حذا به لتقديم استقالته، من المهمة المكلف بها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة السابق السيد "بان كي مون".

بعد تقديم استقالته،، عمد الأمين العام للأمم المتحدة السابق إلى تعويض السيد "جمال بنعمر" بزميله الدبلوماسي الموريتاني السيد "إسماعيل ولد الشيخ" بتاريخ 25 أبريل 2015، دخل اليمن في عد الزمن السياسي للمرحلة الثانية بكل تفاصليها، لما تلعبه الثانية قبل الدقيقة في حسابات السياسي أكثر من العسكري، فحاول مسايرة نهج سلفه في المهمة لأجل استكمال صرح التوافق بين الأطراف، بما يتيح استمرار المساعي الحثيثة في جمعهم على طاولة مفاوضات واحدة، وما يخدم خلق مصالحة وطنية بين كافة القوى السياسية، تمهيدا لطي هذا الملف وفق مقاربة تستمد شرعيتها من الحوار والتشاور، فأثمرت مجهوداته بعقد "جولة الكويت" من المفاوضات خارج بلد اليمن السعيد.

وإن كانت "جولة الكويت" في بدايتها عرفت تعثرات صاحبتها منذ مرحلة التحضير لعقدها، من خلال رفض أحد الأطراف المشاركة في هاته الجولة إلى حين التزام المبعوث "الأممي إسماعيل ولد الشيخ"، بتوفير ضمانات أساسية من شأنها تحقيق الشروط اللازمة لانخراط في مفاوضات جدية، وهو نفس الشيء الذي عاشته مفاوضات الكويت خلال المراحل الأولى لبدايتها، من خلال تهديد أحد الأطراف بالانسحاب من المفاوضات، التي قطعت حسب وجهة نظر المبعوث الأممي، شوطا أولا في التمهيد لخلق توافق على المرتكزات المؤسسة لبداية الانصهار في العملية السياسية، والتخلي التدريجي عن المواجهة العسكرية، سرعان ما دحضتها الوقائع الميدانية، من خلال تصريحات العديد من المشاركين في العملية

التفاوضية، التي اعتبرتها مجرد تكتيك لإفشال المفاوضات من أساسها، والسعي إلى جعل الأرضية المقترحة شماعة لتعليق فشل غياب الإرادة الحقيقية لتفاوض جدي ومسؤول.

ولو أن البعض يتخذ من "شرعية الحق" المدعومة من الخارج دعامة للبقاء على سدة الحكم، يستمد منها شرعية حكمه لشعب اليمن، يربطها البعض الآخر "بشرعية السيطرة" والنفوذ الترابي على المناطق والأقاليم الرازحة تحت ولاية المليشيات المسلحة، جاعلا منها عاملا لفرض "حق الشرعية" والولاية على ساكنتها. فإن الأجواء ستبقى على هذا المنوال، في غياب التوصل إلى حل ينهي هذا الصراع المعقد بتركيبته الداخلية وحسابات أطرافه الخارجية.

تبقى من بين أهم المدخلات لبلوغ تسوية سياسية حقيقية تنهي حالة النزيف الذي يعيشه اليوم اليمن السعيد، استحضار النقاط التالية (تعيين نائب للرئيس اليمني من الجنوب/ اعتماد التوازن في المناصب بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة بما يضمن تمثيل كافة الأطراف السياسية/ تبني معيار التوازن السياسي، العقائدي والإيديولوجي، في توزيع الحقائب الوزارية والقيام بالمسؤوليات الحكومية/ الانخراط في مقاربة التدبير المشترك لإقليم الجنوب خلال مرحلة انتقالية محددة الزمن، تمهيدا للانتقال إلى مرحلة التدبير الحر بما يتوافق مع إرادة ساكنتها). وإن كانت هاته الخيارات تتوافق في مقصدها، فإنها على مستوى الأجرأة تشكل صمام أمان من شأنه رهن الخلافات السياسية وإزاحتها جانبا، ومن ثم تقديم نقاط الإجماع كعامل حاسم في البحث عن مخرجات التوافق والالتقائية بين أبناء الوطن الواحد، بما يضمن لهم العيش في أمن ورخاء وبعث الأمل لشعوب لا زالت تبحث عن مخرجات لقضاياها العادلة والمشروعة، بعيدا عن مخططات الفوضويين وحسابات المتآمرين. التي خربت العراق وبعده ليبيا ومن ثم سوريا، فنسفت بذلك حضارتهم ودمرت بنياتهم وهجرت شعوبهم، والقائمة ستطول إن لم تراجع الحسابات وتستدرك المخاطر، التي تهددنا من الحليف والمُوجِه على حد سواء، قبل الغرق في بركة دماء نحفرها بغياب وعينا المهوس بحب السلطة والنفوذ.

الفصل الثاني: أفريقيا وعقدة الارتباط الاستعماري

إن ما يعرفه العالم اليوم من تحولات سياسية واقتصادية، من شأنها إحداث قطيعة مع الحدود الجغرافية التي ميزت هذه الدولة أو تلك، خصوصا في القارة الأفريقية باعتبارها بؤرة توتر مستدام، تتجدد باستمرار بالنظر إلى العوامل الدافعة لذلك. منها ما هو مرتبط بالسيطرة على مصادر الطاقة، أو منافذ

للعبور، أو معابر للنفوذ، أو التحكم في المواقع الاستراتيجية، وإن كانت هذه العوامل مجتمعة تمثل سببا مباشر لإبقاء هذه القارة في ظلمة الدماء والرماد.

وإذا كانت شرارة حراك الشعوب العربية قد انطلقت من المغرب العربي ثم انتقلت إلى الدول الشرق أوسطية، فإن معالم الحدود السياسية أصبحت تتحدد في هاته الأخيرة، لتتجسد بشكل جلي في الميادين التي اندلعت منها سابقا ثورات/ انتفاضات الشعوب (المغرب العربي). لأجل ذلك فإن الخارطة الأفريقية بصفة عامة والخارطة المغاربية بصفة خاصة، مقبلة على تغييرات كبيرة في حدودها الجغرافية والسياسية على حد سواء، من شأنها التأثير في صناعة القرار السياسي، الاقتصادي، والأمني في القارات المحاذية لها.

تشكل التحركات السياسية والدبلوماسية المكوكية، التي تعرفها القارة الأفريقية ومنطقة المغرب العربي لحل الأزمات السياسية والأمنية التي تتخبط فيها معظم الدول المشكلة لها، أحد أوجه حضورها السياسي والاقتصادي في نظر الفاعلين الدوليين، الذي من شأنه أن يجعل منها فاعلا في صناعة القرار الدولي مستقبلا.

وإن كان التقسيم الجغرافي وتوزيع الحصيص السياسي، يعد أحد الحلول المطروحة في هذه المرحلة لتجاوز الخلافات بين الأطراف السياسية والتكتلات الحزبية والتجمعات العرقية والدينية. إلا أنها لا تمثل في عمقها منهجية للبحث عن حلول حقيقية لتجاوز هذا الواقع، بقدر سعي المشرفون على هذه العملية أساسا، للتحضير لتبني مقاربة تعمد إلى تفتيت وحدة الحدود السياسية وتوزيع مناطقها الجغرافية، بما يتوافق مع خصوصياتها الثقافية والدينية والعرقية. ويجد هذا المقترب أساسه في البحث عن ضمانة جغرافية وسياسية، تأوي وتحمي الأقليات العرقية والدينية والثقافية.

إن ارتباط القوى الاستعمارية مع مستعمراتها الأفريقية السابقة لازال قائما، ولو بحدود متفاوتة بين هاته الدولة أو تلك، تغذيها علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري وكذا الأمني والسياسي، للحيلولة دون انقطاعها لما سيترتب عنه من انعكاسات على مستوى النفوذ أو استقطاب موازين القوى الدولية، أو حتى صناعة القرار الدولي قصد المضي في تحقيق توجهاتها السياسية والأمنية، بتوازن مع تعرفه المناطق الأخرى الساخنة عبر العالم.

أولا: أفريقيا مجال لتوطين النفوذ الغربي

تعيش السياسة الدولية في الوقت الراهن حالة من المخاض العسير، وكأنها محاولة للقطع مع ترسباتها الماضية، والسعي لتشكيل قواعد جديدة تؤسس عليها معالم المرحلة المقبلة. أرخت بظلالها في بمختلف النقاط الساخنة عبر خارطة العالم، سواء في الشرق الأوسط أو في أفريقيا أو في شبه الجزيرة الكورية أو حتى في القارتين الأوروبية والأمريكية.

فمنذ سنة 2015 أصبحت المبادئ والقواعد المؤطرة للسياسة والسياسيين عبر العالم، على طوال فترات متلازمة من العقود الماضية، تعرف حالة من التغيير الجذري، انعكست على تدبير العديد من القضايا والملفات الاقتصادية والسياسية ، سواء تلك المتحكمة بين العلاقات الثنائية بين دولتين أو أكثر، أو تلك التي تحكم العلاقات القارية والدولية.

بعد مراجعة الولايات المتحدة الأمريكية لحساباتها من منطقة الشرق الأوسط، إبان استنفاذها لمهمتها واستنزافها لموارد المنطقة هناك، عملت على تثبيت القوى التي ستضمن مصالحها الاستراتيجية، في تلك البقعة الجغرافية الساخنة من العالم. ها هي المملكة المتحدة تراجع هي الأخرى حساباتها السياسية والاقتصادية، بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي خلال النصف الثاني من سنة 2016، وفق استفتاء شعبي كان للشعب البريطاني الكلمة الفصل فيه.

انتهت مرحلة من إدارة الصراع في العلاقات بين الدول، ويمهد الآن لتدشين مرحلة آخري منه، تلعب فيها القوى الدولية الفاعلة في منظومتها، الدور الكبير والبارز في تشكيل تصورها الاستراتيجي. المبني على فتح جبهات أخرى من الصراع في بعض المناطق الهادئة في العالم، أو تلك المستقرة ولو بعد حين، تجعل من ميزان القوة العسكرية والاقتصادية، أحد الدعامات الأساسية لاختراق هذه المناطق الحيوية.

ستشكل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، والصين وبريطانيا، وألمانيا، والهند، أهم القوى الدولية الفاعلة في صياغة توجهات المرحلة المقبلة، يأتي ذلك بعد ضعف الدول الأوروبية إبان الانسحاب البريطاني منها (سيتقوى دور بريطانيا بعد تولي حزب العمل لرئاسة الحكومة)، وسيتأزم وضعها (أوروبا) كثيرا بعد شروع ألمانيا في مراجعة وضعها السياسي والاقتصادي من هذا الاتحاد القاري، بينما تمثل فرنسا أحد أهم المتضررين من هذا الانسحاب، حيث انعكس سلبا على وضعها السياسي، وسيؤثر أكثر على نفوذها في العديد من القضايا الدولية، التي كانت تستضيف قممها وترعى منتدياتها، أو تتدخل فيها كطرف فاعل أو ذات دور محوري في إدارتها.

فعلى سبيل المثال، ستكون أفريقيا من بين أهم المناطق الساخنة في العالم، باعتبارها مركزا حيويا لإدارة الصراع بين قوى التحكم عبر العالم، وذلك لإعادة النظر في رسم احداثياتها، وإعادة توزيع خارطة حدود دولها الجغرافية والسياسية ، وفق توجهات تخدم القيمين على هذا التصور. أمام وجود إرادة مناقضة ومناهضة ستتصدى لا محالة لهذا التوجه، بأساليب وخطط ترمي نسفه وإفشاله، مما سينجم عن حالة الأفعال وردود الأفعال المضادة موجة من موجات الاحتجاجات والصراعات العنيفة، تتخذ أحيانا أبعاد طائفية وأحيانا أخرى عرقية أو إيديولوجية، تهدف في عمقها المس باستقرار وأمن الدول المعنية بهذا التوجه، وجعلها بالتالي دولا فاشلة تفتقد فيها المؤسسات الدستورية وظائفها وسلطاتها، مما يجعلها غير قادرة على فرض سيادة القانون وبسطه على ربوع حدود الدولة داخليا، ولا الحفاظ على سيادتها بين نظرائها من الدول على الصعيدين الاقليمي أو الدولي.

لقد شكلت ليبيا مثالا بارزا لهذا التوجه، بعد أن انتهكت سيادتها وتلاعبت القوى الدولية بمصير شعبها وبمقدراته الوطنية، طمعا فيها من قبل قوى دافعت عن الشعب إبان خروجه للاحتجاج سنة 2011، ثم تنكرت له بعد أن أسقط نظام المرحوم "معمر القذافي"، وكل ذلك لأجل التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية والمالية طالتها نهاية سنة 2008، فلم تجد من بد سوى الاجهاز على أنظمة سياسية كانت إلى حين الاطاحة بها، قادرة على ضمان أمن دولها واستقرار شعوبها، في مختلف المجالات (السياسية/ الاقتصادية/ الأمنية) مع الحاجة لتعزيز بعض الجوانب المفقودة، قبل أن تصبح فضاء مفتوحا لتغذية الفساد والتطرف، ترعاه بعض القوى المستفيدة من هذا الوضع، تعمل جاهدة بكل وسائلها خاصة غير المشروعة على توسيع نطاقه الجغرافي، ليمتد إلى بؤر توتر أخرى تساهم في إنجاح هذا المسعى.

إن ما عرفته غامبيا خلال سنة 2016، لا يعدو أن يكون مناورة منسقة الأطراف ومفضوحة الحبكة، تتقاطع مع أهداف القيمين على هذا المشروع التوسعي، الذي يعمل على إعادة رسم الخرائط الجغرافية والسياسية للدول المشكلة لهذا الاتحاد القاري (الاتحاد الأفريقي)، ترمي برسائل مشفرة تارة وبأخرى صريحة إلى الدول الفاعلة في هذا الاتحاد، مفادها أن الدور قادم إن لم تساير الأهداف أو تنخرط فيها بكيفية أو بأخرى.

لم تعد فرنسا بالقادرة على ضبط مجال مستعمراتها السابقة أو التحكم في إدارة نفوذها، بعد ما غشيها من الضعف والوهن، لذلك، تعمل منذ فترة على استثمار ميزان قوتها، عبر النزول بكافة ثقلها السياسي والأمني، بعد أن فشلت في استثمار مقدراتها الاقتصادية والتجارية، خلال نصف قرن من

اجلائها من القارة، مقارنة مع حجم الاستثمارت والهيمنة الاقتصادية عليه من قبل بعض القوى الدولية في هاته المنطقة (الصين/ الولايات المتحدة الامريكية/ الهند/ تركيا/ بعض دول الخليج العربي).

إن انخراط فرنسا سياسيا وأمنيا في القارة الأفريقية، سواء بالسعي لحفظه في بعض الدول غير المستقرة، أو بالعمل على المس به في بعض الدول المستقرة نوعا ما، ماهي إلا آلية تعمدها لأجل المحافظة على مصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة، واللعب بأوراق ترى أنها رابحة ونجاعة المفعول، في دول ينتشر فيها من الفساد وهوس السلطة بين نخبها، مقابل هشاشة بنياتها المجتمعية ما يؤهلها للعب هذا الدور، بعد أن أيقنت من تعاظم التهديدات على موطن نفوذها. وهو ما يدفعها في العديد من الأحيان إلى تسخير بعض القوى العقدية، في اعتماد بعض الممارسات الماسة بأمن دول في منطقة الساحل والصحراء أو في غرب أفريقيا، بعد اختراقتها لهذه الجماعات والمساهمة في إنشاء بعضها، لجعله طرف ضامن لتوازن القوى بينها وبين من ترى فيهم قوى مهددة لمصالحها. على اعتبار أن التهديدات الأمنية حينما تصبح مسخرة من قبل إحدى القوى الدولية، فإنها تمثل تهديدا مباشرا يمس تنمية الاستثمارات في هاته المنطقة، كون أهم عامل مساعد في تحقيق أهدافها يجد أساسه في الاستقرار، وفي غيابه تصبح الاستثمارات عرضة للضياع والتلف.

ثانيا: الاتحاد المغاربي في حسابات الغرب

تمر المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل والصحراء بتحديات سياسية وأمنية كبيرة، من شأن عدم التعاطي معها بنوع من الحنكة والتبصر، أن يؤثث لتغيير شامل في المعالم السياسية والهوياتية للمنطقة، تدخل بموجبه في حالة من انعدام الأمن والاستقرار، تساهم فيها جهات داخلية تغذيها الجماعات المتشبعة بالفكر العقائدي المتشدد، وأخرى خارجية مردها التدخل الأجنبي في المنطقة المغاربية والأفريقية بصفة عامة.

أصبحت تطورات هذا الوضع تتفاقم في مناحي تردي الأوضاع السياسية والأمنية منذ سنة 2012، بعد سقوط نظام المرحوم "معمر القذافي" ودخول ليبيا في حالة من الفوضى الشاملة، افتقدت معها مؤسسات الدولة وأجهزتها صلاحياتها تصدعت معها سيادة الدولة، ولعل المساعي التي تقودها الجزائر وتونس ومصر أن تؤسس لمصالحة عامة للشعب الليبي، يجعل من الحوار الليبي/الليبي داخل ليبيا دعامة لتحقيق الاستقرار المستدام.

1 الاتحاد المغاربي وتحديات الاستقرار الأمني

إن سياق التحولات الذي تعرفه دول الاتحاد المغاربي، لا يختلف كثيرا عن ما هو قائم حاليا سواء في القارة الأسيوية أو الأفريقية، (باعتباره يندرج في إطار تبلور مقاربة لإعادة ترتيب الأوراق وتوزيع الحدود)، فإذا كانت توجهات الأولى (الشرق الأوسط) أصبحت تتأكد ملامحها نهاية كل يوم، فإن توجهات الأخرى (إفريقيا عموما والاتحاد المغاربي على وجه الخصوص) أصبحت قيد التشكل. وإن كانت في بعدها الشمولي تمثل مسارا متوازيا لا يمكن إدارة بُعدٍ منه دون توجيه الآخر، ولا يمكن رسم إحداثيات نقطة هنا دون تقييم جدوائيتها ورهاناتها ووضع مثيلتها هناك.

على اعتبار أن مدركات توزيع الحدود السياسية للدولة الموحدة، وربط حدودها المجزءة بطبيعة خصوصيات مناطقها الجغرافية، إنما هو عمل يعبر عن إعادة النظر في البنيات الترابية المشكلة تقليديا، عبر إعادة توطين عوامل استمراريتها. من خلال اعتبار "العامل الخصوصي" الفاعل الأساسي في تشكيل حدود مستقبل المنطقة وتمثلات كياناتها المستحدثة، لكون الخصوصيات الدينية والثقافية والعرقية والسياسية تمثل البعد الذي يضمن التعايش السلمي بمستوى ضمانات الأمن المستدام (الاجتماعي، الروحي، الاقتصادي، والسياسي...).

خصوصا أن التوجه الجديد الذي أصبحت تنسج خيوطه بإحكام، وتوجه بانتظام وبشكل دقيق نحو إفريقيا ككل وليست كبنيات مشمولة بالاستثناء، تلامس مرتكزاته نفس توجهات ما تعرفه القارة الآسيوية، على غرار سياسة (الشرق الأوسط الجديد) أو (الشرق الأوسط الكبير)، ولا تختلف عنها سوى في التسميات التي من شأنها أن تطلق عليها هذه المقاربة في مستوياتها الشاملة، من لدن الفاعلين المنظرين والمستشرفين لمستقبل هذا التوجه الاستراتيجي، تحت مسميات من قبيل (أفريقيا الغد أو آمال أفريقيا أو أفريقيا برؤية مختلفة) وهو ليس بالأمر العجيب، لكون السياسة في مفهوم البعض تعني فن الممكن (غورباتشوف) ولا مكان فيها للمستحيل، ولو تطلب أمر تفعيلها اعتماد أساليب شبه مشروعة وأخرى غير مشروعة، على اعتبار أن الغاية تبرر الوسيلة في الفكر الماكيافيلي.

إن مدخلات هذا التوجه (على المستوى الإفريقي) ترمي في كنهها اعتماد إسقاطات بنوع من المحاكاة (كما هو حال الشرق الأوسط)، لا تختلف في الأساليب فقط بل إنها تتوافق حتى في طينة الفاعلين والمشرفين على أجرأتها. ويرجع ذلك ببساطة إلى أن المفعول له واحد، والمفعول به مشترك، والفاعلين متعددين (متباينين جغرافيا ومتوافقين ايدولوجيا)، وبمعنى آخر فالفاعل واحد، والأداة المستعملة

لفك طلاسيم الأنظمة وإدارة شعوبها هي ذاتها، والمشاركون في تفعيل وصاياها وتكريس تمظهراتها مختلفون في المواقع، وإن جمعتهم العقيدة بمنأ عن المكان.

ولن يتأتى تكريس مقومات هذا التوجه إلا عبر موجات عنف غير مسبوقة النظير في دول الاتحاد المغاربي، من شأنها اتخاذ دوافع عرقية أو طائفية أو إيديولوجية. كما هو حاصل حاليا في ليبيا وتونس والمغرب والجزائر، لكونها تساهم في إحداث رجات بِأُسس العقيدة المجتمعية، وبالثقافة السياسية لدى الفاعلين السياسيين وبمخرجات المشهد السياسي. تجعله حبيس البحث عن الحلول ومعالجة المؤثرات السلبية لتلك الأحداث، مقابل ضياع جزء كبير من الزمن السياسي، الذي بالإمكان استثماره في التأسيس للانتقال بشكل رصين في تثبيت دعائم الإصلاحات السياسية المطلوبة.

وإن كانت في شق آخر قد ترتكز في منهجها على الاعتداء على حدود بعض الدول، من قبل مثيلاتها من الدول بشكل فردي (كعزم دولة مصر التدخل في ليبيا) أو في شكل تحالف مشترك يربطه هدف موحد (بالنسبة للتحالف الدولي المشترك في الحالة الليبية). كما قد يرتكز تثبيت دعائم هذه التوجه على تبني منهج "الاختراق المكاني للحدود"، عبر اعتداء الدول على حدود بعضها البعض وإحداث مناطق عازلة، إما لتأمين حدودها من الأخطار الأمنية التي تهددها، أو أن يكون سببا في نشب صراع مع الدولة المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن الاستعانة بأدوات أخرى غير تلك المشار إليها سلفا، والتي من شأن استغلالها أن يضمن تجسيد هذه المقاربة، من قبيل:

أ- **التدخل الأجنبي بالمنطقة:** على بعد ما يقارب القرن من الزمن على إجلاء الاستعمار الغربي من القارة الأفريقية والأسيوية، أصبحت معالم إعادة توطين الاستعمار تلوح في الأفق، وإن كانت وفق مقاربات تختلف عن سابقاتها. نظرا للدوافع والمطيات المتبعة من هذه الدول للعودة إلى مواطن مستعمراتها السابقة، قصد السيطرة على موارد الثروة ومصادر الخيرات الباطنية المختزنة في هذه البلدان(خصوصا دول الاتحاد المغاربي) مقارنة مع باقي البلدان الإفريقية الأخرى.

يأتي ذلك أمام الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول الغربية، أصبحت بموجبها تتخبط في أزمات خانقة أدت إلى تدهور خطير في اقتصادياتها وهشاشة في بناتها الاجتماعية، وما خلفته من انهيارات للمؤسسات المالية وللأسواق البنكية. ومن شأن السيطرة على منافذ العبور إلى أفريقيا وعلى السواحل البحرية وعلى الحقول النفطية والأراضي الفلاحية، أن يساهم في التخفيف من تفاقم هذا العجز

المالي بل وتحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب، وما له من انعكاس على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول الغربية، وقدرتها بذلك على خلق استثمارات خارجة الحدود الجغرافية لها، وجعلها بالتالي فاعلا وشريكا أساسيا في صناعة القرار السياسي والاقتصادي الدولي، ليس ضمن بعده الجهوي فقط وإنما يتجاوز المجال المحدود" اتحادها الجهوي" إلى المجال المفتوح "الاتحادات القارية والعالمية" بصيغته الشمولية.

يشتد الصراع الحالي بين العديد من الدول الغربية للظفر بنصيبها من "الكعكة" الأسيوية والأفريقية، وبملاحظة بسيطة لطبيعة الدول الفاعلة نجد أنها هي نفسها من كانت بالأمس تبسط سيطرتها على هذه الدولة أو تلك، ولم تسترجع الدول المستعمَرة "استقلالها" سوى بالكفاح المسلح، أصبح اليوم وسيلة تعتمدها الدول الغربية "التدخل العسكري" للعودة إلى مستعمراتها بالأمس، وهي (فرنسا – ايطاليا – بريطانيا) بإشراف وتنسيق من الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- توغل التنظيمات العقائدية بالمنطقة وتغذية الفكر المتشدد: أصبح الانخراط المتزايد للشباب في التنظيمات العقائدية –بمختلف توجهاتها– يتضاعف خلال السنوات الماضية، كما تشكل التطورات الإقليمية أحد أسس تغذيته بمنطقة المغرب العربي. وإن كانت الدول الغربية قد عمدت إلى تبني استراتيجية شاملة للقضاء على هذا الصنف من التنظيمات المسلحة ذات التوجه العقائدي، تتخذ في ظاهره محاربتها ومن ثم تفتيتها ومحقها، غير أن باطنه هو تغذية لنموها وتطورها، وبالتالي تقوية شوكتها ودعمها لبسط سيطرتها ونفوذها على بنيات جغرافية محددة بشكل محكم، تتوافق مع مقاربات الغرب للسيطرة على المنافذ المهمة بأفريقيا (البحرية خصوصا) ومن ثم على خيراتها (النفطية – المعادن – التربة الفلاحية – مراكز حيوية للطاقات المتجددة).

خصوصا أن القضاء على مثل هذه التنظيمات ليس بالأمر الهين، لاعتبارات تتعلق بوجود تتعدد لأوجه دعم هذه التنظيمات من قبل دول ذات وزن إقليمي، مما أدى إلى بروز تباين في التوجهات الإيديولوجية لهذه التنظيمات، يتوافق مع مساعي الدولة المُحتَضِنة والداعمة نجم عنه اختلاف بَيِّنْ بينها وتقاتل ظاهر، لأجل إبراز موازين القوى للأطراف المتصارعة. ومن شأن التعدد الوظيفي لمثل هذه التنظيمات، أن يساهم في استمراريتها خدمة لأجندات غربية ومصالح دول إقليمية، خاصة أن الغطاء الذي تلبسه هذه التنظيمات (التوجه الديني) من شأنه أن يدعم صفوفها بالمزيد من الشباب المتعطش للتعبير عن قناعاته، وتسخير مؤهلات ومهارات تصدت لها الأنظمة الحاكمة في هذه الدولة أو تلك.

إن ما تعرفه منطقة الشرق الأوسط (العراق – سوريا – اليمن...) من تكتل دولي للقضاء على التنظيمات المسلحة، ليس سوى إشارة لانتهاء مهمتها في هذه المنطقة (بعدما تحولت المنطقة إلى نقطة رماد سوداء) والعمل على نقل معركتها المستقبلية إلى شمال أفريقيا (خصوصا دول الاتحاد المغاربي) وغربها، لإرساء دعائم إستراتيجية تقسيم دولها وتفتيت وحدتها، تمهيدا لإضعافها وانتهاك سيادتها.

وقد كانت نواة هذا التوجه "الدولة الليبية" التي عملوا على إسقاط نظامها، واغتيال قادتها، ثم إضعاف مؤسساتها الوطنية، تمهيدا لإشعال نار الفتنة الداخلية بين تياراتها السياسية والعرقية، بما من شأنه اسقاط الدولة الليبية في هاوية وبراثين الاقتتال، الذي لا مستقبل له سوى تفتيت الدولة و إبادة شعبها، ولا حل له في المستقبل القريب. لتنتقل بعدها المرحلة الثانية من مخطط "الفكر العقائدي" إلى كل من تونس (التي أصبحت هدفا مفتوحا لعملياته الانتحارية في ظل ضعف المنظومة الأمنية) وموريتانيا، الجزائر، والصحراء الغربية، ثم المغرب (لاعتبار أساسي كون أمن المغرب مرتبط أساسا بأمن الجزائر وموريتانيا والصحراء الغربية، واختراقه مرتبط باختراق أمن هاته الدول.) لتنفيذ ما تبقى من أجندة، على أن تمثل كل من ليبيا والشمال الشرقي لمويتانيا، والجنوب الغربي للجزائر، و الجنوب الشرقي للصحراء الغربية مركزا لإدارة عمليات هذا التوجه.

2 الاتحاد المغاربي ومستقبل التقسيم

إذا كانت شرارة حراك الشعوب العربية قد انطلقت من المغرب العربي ثم انتقلت إلى الدول الشرق أوسطية، فإن معالم الحدود السياسية أصبحت تتحدد في هاته الأخيرة، لتتجسد بشكل جلي في الميادين التي اندلعت منها سابقا ثورات/ انتفاضات الشعوب (المغرب العربي). لأجل ذلك فإن الخارطة المغاربية مقبلة على تغييرات كبيرة في حدودها الجغرافية والسياسية على حد سواء، من شأنها التأثير في صناعة القرار السياسي، الاقتصادي، والأمني في القارات المحاذية لها.

أ: معايير وحدود الخارطة السياسية

تشكل التحركات السياسية والدبلوماسية المكوكية التي تعرفها منطقة المغرب العربي لحل الأزمات السياسية والأمنية التي تتخبط فيها معظم الدول المشكلة له، أحد أوجه حضورها السياسي والاقتصادي في نظر الفاعلين الدوليين، الذي من شأنه أن يجعل منها فاعلا في صناعة القرار الدولي مستقبلا.

وإن كان التقسيم الجغرافي وتوزيع الحصيص السياسي، يعد أحد الحلول المطروحة في هذه المرحلة لتجاوز الخلافات بين الأطراف السياسية والتكتلات الحزبية والتجمعات العرقية والدينية. إلا أنها لا

تمثل في عمقها منهجية للبحث عن حلول حقيقية لتجاوز هذا الواقع، بقدر سعي المشرفون على هذه العملية أساسا إلى التحضير لتبني مقاربة تعمد إلى تفتيت وحدة الحدود السياسية وتوزيع مناطقها الجغرافية بما يتوافق مع خصوصياتها الثقافية والدينية والعرقية. ويجد هذا المقترب أساسه في البحث عن ضمانة جغرافية وسياسية تأوي وتحمي الأقليات العرقية والدينية من حكم وبطش الأغلبية.

ويرتبط هذا التقسيم بمعظم الدول المشكلة لاتحاد المغاربي باستثناء "تونس" التي ستحافظ على سلامة حدودها السياسية والجغرافية من أي مس به، نظرا للضمانات التي منحت لها مقابل منح حيز جغرافي لإنشاء قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على ترابها، بينما ستتوزع باقي الدول إلى جزيئين على الأقل أحدهما يحفظ لحكم النظام السياسي الأصلي والأخر للنواة المعارضة له، حتى تُضمن مصالح الفاعلين الدوليين وحلفائهم بالمنطقة من خلال اللعب على وتر التجاذبات بين الأطراف، فتحقق مآربهم تارة في هذا البلد وتارة في الآخر حسب طبيعة المرحلة.

فعلى سبيل المثال ستُحدث "جمهورية للريف" على طول الحدود الشمالية الشرقية للمغرب، ودولة للأمازيغ على طول الحدود الجنوبية للجزائر لتتوغل في الحدود الشمالية لمالي والنيجر والحدود الغربية والجنوبية لليبيا، كما ستعرف موريتانيا تقسيم حدودها إلى جزأين تحاذي حدود إحداهما الشمالية الصحراء الغربية، أما ليبيا فهي الأخرى ستتوزع حدودها بين ثلاث أطراف أحدهما يشمل الحدود الشمالية الشرقية والأخر يضم الحدود الجنوبية الغربية بينما يمثل الطرف الثالث الوسط الليبي بأسماء ترتبط غالبا بخصوصيات الموقع وبجغرافيا المكان.

ب: مستقبل التوافق السياسي و أبعاد التكامل التنموي

من بين أهم المنطلقات التي تضبط الممارسات السياسية أن أي توافق سياسي يوازيه بالضرورة تكامل تنموي، في حين يشكل التباين وغياب رؤية سياسية موحدة أحد أهم مظاهر غياب التنمية وانعدام الاستقرار الأمني. وإن كانت المرحلة الماضية عرفت طغيان نزعة الخلافات بين دول الاتحاد المغاربي، فإن المرحلة القادمة بتركيبتها السياسية الجديدة و بدولها المستحدثة (ستصبح أحدى عشرة دولة بدل خمسة حاليا) ستعرف الانخراط في توافق بين الكيانات السياسية ترافقه نهضة تنموية مستدامة، من خلال الاستثمار الأمثل لمصادر الطاقة وللموارد الطبيعية والطاقات المتجددة التي تزخر بها المنطقة المغاربية، التي لم يتم لحد الساعة استغلال معظمها بالشكل المطلوب نظرا لعدم حل بؤرة التوتر بالمنطقة (الصحراء الغربية) التي رُهن بفعل نزاعها مستقبل أجيال بالمنطقة، ومن شأن عدم التعجيل في إيجاد حل لهذه

القضية يتماشى وفق مقررات الاتحاد الأفريقي وقرارات الأمم المتحدة القاضية "باعتماد حل يضمن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية" أن يؤثر في بلوغ الرهان التنموي حسب الزمن السياسي المطلوب، خاصة أمام تباعد أطروحتي أطراف النزاع "المملكة المغربية/جبهة البوليساريو"، حيث تتشبث الأولى بمقترح الحكم الذاتي للإقليم تحت السيادة المغربية (المقدم للأمم المتحدة سنة 2007)، في حين يتمسك الطرف الثاني بمقترح تقرير مصير عن طريق آلية الاستفتاء التأكيدي (المقدم للأمم المتحدة سنة 2007).

وإن كان الصراع على قطبية الاتحاد المغاربي بين المملكة المغربية والجزائر، الذي يتخذ تارة طابع الجهر وتارة الضرب الصامت، وتارة أخرى التوافق الاستراتيجي المحصور فقط في الشق الأمني وحماية الحدود، دون أن يلمس ذلك الخطوط الحمراء (فتح الحدود/ انفراج الأزمة السياسية/ التعاون الاقتصادي) التي ترجو الشعوب المغاربية بلوغها ونقاشها، لأجل إيجاد حلول تضمن التعاون الجاد والتوافق الأمثل لتخطي المخاطر وتحقيق آمال النماء والتقدم بالاتحاد إلى مستوى آمال الشعوب ورهاناتها. يشكل هو الآخر أحد الاكراهات الأساسية التي تحد من فرص إيجاد حل لتسوية النزاع القائم وإغلاق ملفه الشائك، الذي أغلقت بفعله قنوات الاتصال والتواصل التنموي بين دول الاتحاد واتسعت بفعله فجوة الخلاف بدل التوافق.

وتجد مقاربة التعاون التنموي البناء والاستراتيجي خلال المرحلة المقبلة أساسها في كون هذا التوافق بين الكيانات المغاربية سيوازيه توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري الحر والحماية الأمنية المشتركة للحدود بين الدول المغاربية، كما هو الحال بين العديد من التكتلات الإقليمية الحالية (الاتحاد الأوروبي/دول مجلس التعاون الخليجي ...)، وما يدعم هذا التوجه هو البحث الجاد عن تقوية الاتحاد وجعله تكتلا هاما يربط إفريقيا ببقية العالم، فهو يخدم الجانب الأمني بالنسبة لأوروبا، والجانب الاقتصادي لإفريقيا، والعسكري لروسيا، والتجاري للشرق الأوسط، والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية.

3 الاستراتيجية الأمريكية في ليبيا

تتأسس منظومة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، على عقيدة استمرار توجه الدولة بمنأ عن صفة وتوجه المسؤول الأول في البيت الأبيض، فدوام استمرار عمل نظام الدولة بكيفية منتظمة ومضطردة، لا يرتبط بهذا الرئيس أو ذاك أو بفرق عملهم، وإنما بالانخراط في تنزيل مخرجات الخطط الإستراتيجية التي استقر عليها خبراء البيت الأبيض وزارة الخارجية والبنتاغون، بما يتوافق مع سياسة الأمن القومي الأمريكي، وتغوله في أنظمة الحكم عبر خارطة العالم بمختلف تناقضاتها.

شكلت سياسة الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" مثالا حيا لسياسية وضع اليد، فمنذ توليه مقاليد السلطة بالبيت الأبيض سنة 2009، يعمل جاهدا على محو الآثار السلبية لهزيمة سلفه "جورج بوش" في العراق، والسعي لوضع حد لكابوس حقيقي من المعاناة كسَّر أحلام الولايات المتحدة الأمريكية، بتحويل العراق إلى جنة خضراء من الديمقراطية، واستتباب الأمن والرخاء والازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للشعب العراقي على غرار نظرائهم الغربيين، عقب اجتياحها في "ربيع مارس المصفر" من سنة 2003، دفعت ثمنا باهضا نتيجة حماقتها السياسية، أدخلتها في متاهات عدة منها زعزعة عقدة تصنيفها كأقوى دولة في العالم، بالإضافة إلى خسارتها لعدد كبير من جنودها (مقتل أكثر من أربعة ألاف جندي أمريكي)، واستنزاف جهد الخبراء العسكريين والساسة على حد سواء.

إن تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ينتمي لأصول أفريقية، فيه من الدلالات الكثيرة ما يوحي بتوجهات منظومة الحكم المقبلة، لعل أبزها أن المرحلة القادمة هي "وضع اليد" على أفريقيا، بعد أن أصبحت ترفعها بشكل تدريجي عن الشرق الأوسط، وترك إدارتها لوكلائها بالمنطقة. بدأت معالم هذا التوجه سنة 2006 بعد ثلاث سنوات قاتمة السواد ورمادية النتيجة، مقارنة مع طبيعة الأهداف التي ساقتها (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها) لاجتياح العراق، ومستوى الإخفاق الذي رافق وتمخض عن هاته العملية غير المتوقعة النتائج بالنسبة إليها طبعا.

أمام هذا الوضع عمل أوباما على وضع جدولة زمنية لإخلاء الجنود الأمريكيين من العراق، الذين بلغ عددهم مائة ألف جندي، بعد أشهر قليلة من توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، امتدت إلى نهاية العقد الأول من هذه الألفية (سنة 2010)، وفي المقابل عمل على التهييء لمقاربات وتصورات للمحافظة على بسط سيطرتها على العالم، تمثل استمرارا لنهج أسلافه ولو بأساليب مغايرة عن سابقاتها، تعزز فيها برامجهم بآليات حديثة ومستحدثة، وبفاعلين جدد من طينة جغرافية الوطن المراد اجتثاث موارده (البشرية، التقنية، المالية).

إضافة إلى ذلك، فإنه يعمل على تهيئة الأرضية لخلفه في إدارة البيت الأبيض، الذي من المرجح أن يكون من صقور غريمه التقليدي (الحزب الجمهوري) –وهو ما تحقق بتولي "دولاند ترامب" رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية–، من خلال فتح جبهات أخرى من الصراعات الدموية التي تعرفها منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من شأنها أن تتعزز بالانفتاح على جبهات أخرى تعرف حالة استقرار أمني واجتماعي، باعتباره يتوافق مع عقيدة الحزب الجمهوري، الذي تتماشى طبيعته الفكرية والإيديولوجية مع

رهانات المرحلة المقبلة، من التدبير السياسي والأمني للملفات العالقة في الوقت الراهن (فلسطين/ العراق/ سوريا/ اليمن/ ليبيا/ شبه الجزيرة الكورية/ الصحراء الغربية)، أو مع تلك التي من شأنها أن تطفح على سطح القضايا المستقبلية الساخنة (تركيا/ السعودية/ الأردن/ المغرب/ موريتانيا).

إن خسارة الولايات المتحدة الأمريكية لحروبها في الشرق الأوسط بصفة خاصة وآسيا بصفة عامة، ولد لها إرادة قوية لأجل تعويض هذه الخسارة في بؤر توتر أخرى من الخريطة الجيو سياسية الأكثر حيوية في العالم، أو بافتعال أزمات سياسية ذات عوامل اقتصادية أو اجتماعية تساهم في توجيه هذه الحروب وإطالة أمدها. ولعل بوصلة السياسة الأمريكية استقرت حاليا في اتجاه ليبيا الممزقة جغرافيا وسياسيا وأمنيا، في انتظار إرساء عدتها العسكرية نهاية سنة 2017 أو بداية سنة 2018، وهو ما من شأنه أن يسمح لها بتثبيت دعائم قواعد عسكرية، تمكنها من المساهمة في ضبط ومراقبة هذه المنطقة الحيوية (شمال أفريقيا –المنطقة المغاربية–)، ومن ثم توجيه بنيات أنظمتها السياسية، الاقتصادية، المجتمعية بما يتوافق مع العقيدة الغربية، وبما يخدم "عوامل استقرارها" في معجم وماهية "الفكر التحرري" الغربي، المبني على تركيع الشعوب وسلب إرادتهم، وتدمير قيمهم المجتمعية، وانتهاك حرماتهم، وطمس هويتهم.

هو إذا مسار حكم دشنه الرئيس الأمريكي أوباما بانسحاب تكتيكي من العراق وسينهيه باحتلال استراتيجي لليبيا، يظهر هذا التوجه متانة وعمق التخطيط الاستراتيجي لدى الإدارة الأمريكية، المرتكز على "سياسة وضع اليد" بمفهومها الشامل، بما يتوافق مع توجهاتها السياسية والعسكرية، وما يخدم مصالحها الاقتصادية، ليجعل منها سوقا مصدرا للسلاح والغذاء والطاقة، في حين تتولى مستعمراتها مهام استيراد هذه المواد التي تستخرج عنوة من هذه البلاد أو تلك، تحت مطية توفير الأمن مقابل الطاقة والغذاء.

الفصل الثالث: حراك الشعوب العربية ورهان الثورة المضادة

لم تكن النتائج المتمخضة عن الحراك الشعبي العربي لسنة 2010، تعكس التنبؤات والتوقعات التي رافقت شرارتها الأولى، بفعل طبيعة التحركات الموازية له من جهات متداخلة على المستويين الداخلي والخارجي، أفقدت في عمقها هذا الحراك من محتواه، مرده بالاساس تحرك أنظمة التحكم عبر العالم لإعادة السيطرة على منظومة الحكم في الدول العربية بطريقة أو بأخرى، كي لا تحيد عن مسارات سيقت

لها مسبقا، وحتى تبقى متحكمة في المشاهد السياسية والاقتصادية والأمنية في الصعد الاقليمية والجهورية والقارية والدولية.

تأثر هذا الوضع بسيادة مناخ من العنف والعنف المضاد، ما بين التيارات السياسية والايديولوجية المحركة لشعوب الدول المشمولة بهذه التحولات، و الأنظمة السياسية القائمة على تدبير أمورهم، من خلال احتكامها كل منهما لما يعكس توجهاته من أساليب تضمن تحقيق مطالبه وغاياته.

أولا: حراك الشعوب وتحرك الأنظمة: أية تجليات

قادت الشعوب في العديد الدول العربية حراك شعبيا سليما من حيث الأساليب المعتمدة في المطالبة بحقوقهم، اندلعت شرارته الأولى بمنطقة المغرب العربي سرعان ما انتقلت لباقي الدول الشرق أوسطية. لم تستمر حالة السلمية التي ابتدء بها الحراك بفعل أجواء العنف والعنف المضاد من كل الدانبين (المحتجين/ السلطة)، خلف نتائج عدة منها ماهو ايجابي ومها ماهو سلبي، تعكسه نظرة كل طرف من هذه الاطراف، يمكننا الوقوف على تجلياتها من خلال التالي:

1 من خريف الشعوب إلى ربيع الأنظمة

لم يكن ليمر العقد الأول من الألفية الثانية دون أن يسجل أحداثا هامة في تاريخ البشرية، من شأنها رهن مستقبل الشعوب والأنظمة السياسية القائمة، بما عرفته من تطورات إقليمية ودولية، وما خلفته من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية، تجاوزت حيز النفوذ الترابي وحدوده الجغرفية والسياسية للبلدان المشمولة بهذه التحولات.

لقد ساهم الحراك الشعبي الذي اندلعت شرارته من شمال إفريقيا "المغرب العربي" ثم انتقل إلى دولة مصر، ليمتد بعدها إلى جمهوريات وإمارات الشرق الأوسط، في إحداث رجات بالأنظمة السياسية، تفاوتت درجتها بحسب طبيعة شكلها وهندسة كيانها القائم. مما أفضى إلى إنتاج مخاض قصري وولادة جنين مشوه، لكونه لم يبلغ بعد فترة تكوينه الطبيعي ولم تتوفر له أسباب الولادة الطبيعية. فكيف تم الانتقال من مرحلة خريف الشعوب إلى محطة ربيع الأنظمة السياسية؟ وماهي رهانات وانعكاسات هذه الثورة المضادة؟.

أ) سيناريو تجلي الثورة المضادة

بعدما عزمت الشعوب العربية على رفع سقف مطالبها الاجتماعية والسياسية إلى أرقى مستوياتها، وُجِهَت حينها بعناد و تجاهل تامين من قبل الأنظمة السياسية القائمة، وبتجنيد كافة الأجهزة الأمنية

والعسكرية لرد حالة الاستنفار المُوَجَه بانفعالية المتضررين من مرحلة التدبير الماضية، ولوقف موجة تحركاتها واندفاعاتها الثورية المتحزمة بتغيير مظاهر إجحاف الماضي، بمعالم آمال ومتمنيات المستقبل المنتظر. وقناعتهم راسخة بأن إرادة الشعوب التواقة للتحرر من براثين القهر والاستبداد، لابد من بلوغ تطلعاتها وغاياتها ولو بعد حين.

وقد أفرزت هذه الوضعية تغيير أنظمة سياسية بكل من تونس، مصر، ليبيا، واليمن... ولا زالت بعض الأنظمة السياسية القائمة تتحسس عروشها فجر كل يوم. سواء تلك التي تعرف حراكا اجتماعيا وسياسيا، يتذبذب بين العملية السلمية والمواجهة العنيفة، أو تلك التي تشهد تحركا صامتا لازال في فترة كُمون مرحلي.

عملت معظم الأنظمة السياسية الحاكمة إلى اعتماد العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية لمواجهة المطالب الشعبية، قصد توفير السبل الكفيلة في كبحها والحد من مظاهرها المتزايدة. من خلال العمل على تعديل الدساتير وصياغة نماذج تنموية بمقاربات تختلف عن سابقاتها، مما من شأنه وضع حد لمظاهر الفقر المنظم وشح الفرص الاجتماعية، التي طبعت مدخلات ومخرجات الفترة الماضية.

غير أن هذه المقاربة لم تكن كافية لاحتواء الحراك المجتمعي، فقد عمدت الأنظمة السياسية الحاكمة بالدول العربية الانحناء في وجه العاصفة، بواسطة أساليب التدبير المعتادة "التعاطي السلمي أحيانا و العنف أحيانا أخرى" حتى مرت عاصفة "ثورات" شعوبها بمختلف مراحلها، ثم أخذت المبادرة العاكسة لتلك التوجهات. لتلتف بعدها على رهانات الشعوب وآمالها، في مستقبل ملؤه حماية الحقوق والحريات، وتحصين سيادة القانون، وتكريس العدالة الاجتماعية.

وإن أحدث هذا الحراك الشعبي تغييرات على مستوى هرم السلطة، إلا أنه لم يلامس في عمقه خرقا جذريا لجوهر المنظومة بقدر ملامسته لشكل النظام. من خلال تغيير هذا الرئيس أو ذاك، أو هذا المسؤول أو ذاك، مع الاحتفاظ على أساليب التدبير المعتادة في إدارة أنظمة الحكم، وتبني التوجهات السياسية والاقتصادية، وإرساء الدعامات السوسيو ثقافية.

تجد سيناريوهات الثورات المضادة أساسها من خلال التغيير الناعم لأنظمة الحكم، التي جاءت بناء على إرادات الشعوب ووفق قناعاتها (كحالة مصر)، بحيث أن "الحكومات الشعبية" لم تدم فترة تدبيرها السياسي بما يتوافق مع الزمن السياسي الكافي، الذي يمكنها من الانخراط في إرساء إصلاحات حقيقية، تقطع مع مخلفات التدبير السياسي والاقتصادي في العقود الماضية. مع العلم أن هذه المدة التي

قضتها "حكومات الخريف العربي" (ولاية حكومية واحدة على الأكثر) لا تُقَدر سوى بالوقت الذي استرجع فيه الفاعلين الحقيقيين بالأنظمة السياسية قواهم وعزموا على العودة لسدة الحكم، وإن اختلفت الأساليب الفاعلة والآليات المعتمدة في ذلك.

ب) انعكاسات ربيع الأنظمة على واقع الشعوب

أصبحت أنظمة الحكم العربية تعمل على تأمين عروشها من كل خطر يهددها، ليس لمواجهة المخاطر الآتية من خارج الحدود بل بتلك المرتبطة بالداخل، على اعتبار أن التحديات الداخلية – في نظر الحاكم – تمثل أكبر تهديد على النظام السياسي من تلك الخارجية. وإن كانت بعض الأنظمة السياسية تستعين بمن هم خارج حدود الدولة لتوفير سبل الأمان (من هذه التحديات) لحدود هذا البلد أو ذاك، ممن اعتادوا نمط التفكير الغربي في تدبير الأزمات، عوض الحلول المبتدعة ممن تشبعوا من نفس الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي يترعرع فيها أبناء الشعب الواحد وتحكمها ضوابط المعتقد الفكري السائد.

إن من شأن منهجية ضبط الشعوب العربية أن تعرف تضييقا أكثر مما كانت عليه في المراحل السابقة، لأجل ردع أي تحرك استباقي من شأنه المطالبة بإقرار إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو تعديل منظومات قائمة تضمن مزيد من الحقوق والحريات، أو المطالبة بتشجيع وخلق مزيد من الفرص الاجتماعية خاصة للشباب.

على اعتبار أن المقاربة الأمنية والتضييق على الحريات، تشكل المرتكز الأساس الذي من شأنه توجيه المرحلة المقبلة بكل تمفصلاتها، لكونه يمثل في نظر بعض النخب السياسية والإدارية والأمنية، آلية موازية تضمن الانتقال التدريجي والسلس في إقرار الإصلاحات المطلوبة بين المراحل المتعاقبة من زمن التدبير السياسي والإداري، وكذا المساهمة في بلوغ أهدافها بالكيفية المطلوبة. وإن كنا نرى أن هذه المقاربة لا تمثل سوى مزيدا من تأزيم الأوضاع أكثر مما هي عليها، واحتدام الاحتقان الاجتماعي والسياسي بين الفئات الحاكمة والمحكومة، إلى مستويات متقدمة من شأنها إعادة الأمور إلى المربع الصفر.

يجد هذا المقترب أساسه، من خلال ضبط الأنظمة السياسية وتحديد سقف تحركات نخبها والفاعلين في صناعة وصياغة التوجهات والقرارات السياسية للدولة، من قبل بعض مجموعات ضغط كانت فاعلا في ضمان انتقال نظام الحكم للنخب المعنية به، خلال فترة التمرين السياسي المواكب لمرحلة

الحراك العربي. دون أن يلامس ذلك تبني منهجيات حقيقة في إدارة منظومة الحكم بما يتوافق مع رهانات الشعوب، على اعتبار أن تغيير شخصيات الحكام لم يواكبه تغيير أنماط التدبير وعقليات التفكير السائدة.

وما تجدر الإشارة إليه، أن ارتباط "الثورات العربية" بحركات عنف قابلتها موجات عنف مضاد، فإن المشهد السياسي الغربي لم يسلم هو الآخر مما يعرفه محيطه الدولي سياسيا واقتصاديا، وإن كانت معالم المشاهد السياسية الغربية قد تميزت عن نظيرتها العربية بالانتقال الناعم للسلطة، أثث الفضاء السياسي لنخب فكرية شابة لتولي مقاليد السلطة سواء حاليا (اليونان) أو خلال العقود المقبلة (فرنسا واسبانيا)، بعدما أصبحت النخب التقليدية عاجزة عن مسايرة التوجهات المعاصرة لعالم اليوم.

2 حفظ الأمن ليس معناه حفظ النظام

إن ارتفاع حدة القمع والسعي لتعزيز عناصره، وتوفيرها بكيفية استباقية من لدن القيمين على الجهاز الأمني بالدول العربية، إنما يجد مرده في اتساع حدة الاحتقان بمختلف مجالاته، وسعي صناع القرار الأمني لوأد أي حراك من شأنه كسب مقومات الاستدامة، ومن ثم العمل على الحد من توسع رقعته وتمدد أنشطته وتطوير أساليبه، في مواجهة آليات وعناصر التصدي لمطالبه بالسبل غير المشروعة، بعدما اكتسب حراك الشعوب العربية مناعة ضد أية موجة تصدي موجهة ضد بنياته القاعدية منها والقيادية على حد سواء.

وإذا كانت المحافظة على الأمن تجد مدلولها في ضمان السلم والأمن الاجتماعي، من خلال تأمين حياة آمنة للمواطنين بكل ما تتضمن من بسط لسبل رغد العيش، وصيانة الحقوق والحريات بعيدا عن تمثلات الجريمة، من سرقة أو قتل أو اعتراض سبيل، والتي لا تتم إلا عبر القطع مع كافة المظاهر والعوامل المسببة لبلوغ ذلك، من فقر منظم وحرمان اجتماعي وغلو في قمع الحريات وسلبها. فإن المحافظة على النظام ترتكز في معناها على تدعيم ركائز مقوماته عبر عناصر الأمن، من خلال اعتماد كافة الأساليب غير المشروعة، من قمع للحريات وشطط وتعسف في استعمال السلطة، وتسلط ورشوة، لأجل الحفاظ على نظام للتحكم لا الحكم.

تحتم علينا هذه الجدلية طرح العديد من التساؤلات المشروعة، أليس القانون بمثابة دعامة أمنية للمواطنين؟ أليس احترام القانون من احترام النظام؟ أليس القضاء المستقل والنزيه والعادل ضمانة للحقوق والحريات وركيزة أساسية لدولة القانون؟ أليس اعتماد الجريمة كركن من أركان توازن المجتمع، هو بحد ذاته إجهاز على أمن وسلامة المواطنين؟.

إن ارتفاع حدة قمع الحقوق والحريات بمختلف تجلياتها في واقعنا العربي، إنما هو مظهر من مظاهر دعم شرعية النظام والحرص على تدعيم ركائزه، بكافة الأساليب المنافية لمشروعية الحكم، التي لا تجد سندها في العقد الاجتماعي بين المحكومين والحاكم، بل تخفي خلفها شبكة معقدة من آليات التحكم والسيطرة.

لعل الثورة المضادة 2017/2013 قد جاءت كرد فعل من قبل الأنظمة الحاكمة، خلال مرحلة ما بعد خريف الشعوب 2013/2010 بدعم من الأنظمة التوسعية، كرست الاعتقاد لدى أنظمة الحكم العربية بأن وتيرة الاحتجاجات ودلالات التعبير عنها (الاحتقان)، لن تتوقف عند المستويات المسجلة سابقا وحاليا، بل ستتعداها خلال القادم من السنوات، بوتيرة أكثر من سابقاتها وبعزم أقوى من ذلك، وهذا ما حذا بالعديد من الأنظمة الحاكمة إلى تبني مقاربة أو إستراتيجية أمنية حازمة حسب القيمين على صناعة القرار الأمني والسياسي، كآلية موازية تضمن الاستقرار "حسب اعتقادهم" ظاهريا، غير أن جوهرها الحقيقي يساير نسق واضعيه في المحافظة على مناصبهم، وبالتالي حفظ النظام الذي يمثل منظومة متكاملة من الأنساق، الضامنة لحفظ الشروط الذاتية للتدبير بدل الموضوعية منها.

أمام هكذا منطق يسعى إلى الاستحواذ بدل الإشراك، وإلى التحكم في السلطة بدل التناوب في إدارتها، إنما يكرس الاعتقاد لدى الفئات المتضررة من هكذا تدبير، إلى السعي لانتزاع حقوقها من فئة تقاسمها الآمال بدل الآلام، وتشاركها الأحلام والأماني بدل المآسي والمعاناة، لأجل القطع مع أسلوب التحكم المنظم بمختلف مجالاته السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية.

إن حرص صناع القرار في دائرة الضوء الضيقة، على توجيه أمور الدولة وقضاياها بهكذا منطق يدعم التحكم والاستحواذ على السلطة، سيساهم بما لا يدع مجالا للشك في تنمية الوعي الجماعي للحركات المناوئة للتحكم والتسلط، في التأسيس لأطروحتها ضمن البيئة المجتمعية الناشئة، وتعميقها لدى البنية المجتمعية المؤسسة.

تمضي أربعة سنوات على الالتفاف على حراك الشعوب العربية بثورة مضادة من قبل الأنظمة الشمولية (2017/2013)، وتقويضها بإصلاحات جزئية لا ترقى إلى مستوى الرهانات المعلقة عليها، وقد شكلت هذه الفترة مدة كافية لتقييم جدوائتها، أمام غياب أي أثار أو نتائج إيجابية تساير أهداف الإصلاح ومنطقه، بالنسبة للدول المشمولة بتلك الإصلاحات، بل إن التمادي في تعزيز دعائم استقرار منظومة الحكم، إنما هو عامل مساهم في هدم مرتكزات اللا استقرار واللا سلم المجتمعي.

إن الحديث عن أية التقائية أو تكاملية للأدوار بين العناصر المكونة لتلك الأطروحة، إنما يأخذ في عمقه توجهين اثنين، يحيلنا الاتجاه الأول إلى ارتباط العنصر الثاني (النظام) بتوفير العنصر الأول (الأمن) على مستوى مشروعية هيئة الحكم في ضمان مقومات الأمن والسلم الاجتماعي، وتكريسها بشكل مستدام لحماية حقوق الأجيال الحاضرة وضمان مستقبل الخلف منها، حيث تعكس هذه المقاربة توجه الأنظمة الديمقراطية المنافحة عن قيم الإخاء والعدالة والمساواة. بينما يحيل التوجه الثاني الاستعانة بالعنصر الأول (الأمن) لتثبيت العنصر الثاني (النظام) وحمايته، في العمل على توظيف منظومة الحكم لامتيازات السلطة والقوة العمومية، في خدمة أجندة البقاء على سدة الحكم لبسط سيادة أجندة التحكم والتسلط.

وإن كانت معظم الأنظمة العربية تجعل من المقاربة الثانية بدل الأولى، ميثاقا يؤسس لتبني عقد اجتماعي جديد، صاغه القيمون على سدة الحكم بمعزل عن المحكومين، يجعل من التحكم، والتسلط، التفقير المنظم، والغلو في القمع... مبادئ تؤطر أنظمة حكمها، وأسس تضمن لها الاستدامة (طول فترة حكمها) بعيدا عن المرتكزات الحقيقية للحكم العادل، المتمثلة أساسا في المساواة، سيادة القانون، العدالة الاجتماعية، الشورى، الديمقراطية... أمام هذا المنطق المخالف لأنظمة التدبير السليم والقويم لشؤون الحكم، نعيد التأكيد على أن حفظ الأمن ليس معناه حفظ النظام.

ثانيا: استقراء لواقع الحراك الشعبي العربي ومستقبله

بعد مضي سبعة سنوات من الحراك الشعبي في الدول العربية سواء في شمال أفريقيا أو في الشرق الأوسط، اصبحت الأوضاع السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية في تدهور لافت، من شأنه الاستمرار في التردي إن لم يحسم مع المسار والسياقات التي يتجه نحوها حاليا، ومن شأنه أن يتضاعف في حالة عدم حل الأزمات التي خلفتها تلك الاحتجاجات، بتدخل قوى إقليمية ودولية ساهمت في ضبط بعضها وتأزيم آخر.

يفرض علينا هذا الوضع طرح سؤال منهجي، ما هو مستوى تعاطي الشعوب العربية مع مطالبها مستقبلا في ظل غياب تحقيق أهداف الحراك؟.

1 مآل الشعوب العربية قراءة لما بعد حراك 2010

تفرض مجموعة من التساؤلات نفسها على القارئ والمتابع للأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على امتداد خارطة الوطن العربي والإسلامي لارتباطها الشديد بهذا الموضوع، ولابد من

طرحها ترجمة لمشروعيتها في تأطير انجازات المرحلة الحالية وترتيبات تشكل المرحلة المقبلة، باعتبارها مدخلا أساسيا لا غنى عنه لتقديم قراءة موضوعية للواقع المعاش. هل انفرض على الشعوب العربية معانقة المستقبل بخيارات الواقع؟ أم أنها سنبقى تبصر المستقبل بعين الماضي؟، أم أن الشعوب العربية ستبقى تعيش آملة في غد مشرق، يحقق نظرتها وانتظاراتها للمستقبل المأمول؟. بين هذه الخيارات قد تضيع بوصلة البحث عن انجازات الحراك، وقد تتوافر مقومات التمسك بتحقيق انجازات سقطت لأجلها دموع الثكالى ودماء الشهداء.

لقد علقت الشعوب العربية رهاناتها ومآلات مصيرها، على الحراك الذي اندلعت شرارته من دول المغرب العربي، الصحراء الغربية (مخيم أكديم إيزيك أكتوبر 2010) وتونس (قضية البوعزيزي يناير 2011)، ثم انتقلت موجته أسابيع بعد ذلك إلى مصر وليبيا وسوريا واليمن، ومن ثم لدول الخليج العربي كالبحرين والسعودية وقطر...، باعتباره (الحراك) وميض أمل أخضر من شأنه القطع مع سياسات القمع والاستبداد، التي سادت منذ حصول الدول العربية على استقلالها (الشكلي طبعا) أواسط القرن العشرين، فخرجت الشعوب عن بكرة أبيها وبمختلف فئاتها العمرية والمجتمعية، في شكل وقفات ومسيرات مطالبة بتعزيز الحقوق والحريات، والمنادية بتوفير فرص الشغل والقطع مع سياسات غلاء الأسعار...

أثارت موجة الاحتجاجات الشعبية حالة استنفار داخل المطبخ السياسي وضمن قطر دائرة القرار الضيقة، لما أصبحت تشكله من تهديد يمس مستقبلها في البقاء على سدة الحكم، فعمدت في البداية إلى تبني خطابات التسفيه واللا اهتمام، وهو ما أثار حفيظة الجموع المحتجة التي عمدت كرد فعل منها على تصعيد حركية الاحتجاج، وهي الرسالة التي تلقفتها بسرعة مطابخ الأمن والسياسة، فكثفت من ضغطها على الأجهزة المعنية بغية موافقتها على تبني أسلوب "القوة الضاربة la force de frappe" قبل استنفاد أسلوب "الرد المرن" لمحاصرة الحراك قبل بلوغ مستوى الخروج عن السيطرة.

إلا أن طبيعة تعامل هرم السلطة مع هذه الاحتجاجات تحكم فيه توجهين، أحدهما خارجي، ارتبط بانتظار مساندة من قبل الأنظمة الغربية ضد الاحتجاجات المجتاحة للأقطار العربية، أما الآخر فداخلي، توقع عدم بلوغ الاحتجاجات إلى مستوى من شأنه زعزعة سدة الحكم، وقد كانت هذه التوجهات من بين العوامل المساهمة في بلوغ الحراك لغايته، في انتزاع مكاسب سياسية من جانب السلطة (إصلاحات سياسية ودستورية/ تحييد مؤسسة الجيش)، قبل أن تتفاقم المكاسب لصالح الحراك، ما جعل دائرة القرار

تعيش حالة تخبط مستمر أفقدها بوصلة التوجيه، فلم تجد غير سياسة "القوة الضاربة" كخيار أخير لردع الحراك المجتمعي، ومن ثم رد الاعتبار لشرعية انتزعت مذ خرجت الشعوب ثائرة ضد ولاة أمرها.

ترتب عن هذا الواقع حالة عنف قوبلت بعنف مضاد، تسبب في سقوط جرحى وقتلي ومعتقلين...، أرخت بظلالها على ردود الفعل الدولية التي تدخلت بكيفية برغماتية، فكانت تتحكم في صياغة المفردات المعبرة عن واقع الدول المشمولة بهذه التحولات، بكيفية لا تنحاز لطرف دون آخر حتى يتضح لها مصير ميل الكفة، وبعد أن اقتنعت أن بقاء الوضع السياسي كما هو عليه أصبح من المستحيلات، لم يعد أمامها من خيار سوى مطالبة هرم السلطة في بعض الدول مغادرة البلاد إلى إحدى الدول العربية (المملكة العربية السعودية حالة زين العابدين بن علي/ عبد الله صالح قبل العودة إلى بلده) حفاظا على سلامتهم، بعد توفير كافة الضمانات بعدم متابعتهم قضائيا.

ساهم الفراغ السياسي الذي عرفته بعض دول الحراك نتيجة التنحي عن الحكم، أو التخلي عنه، أو عن طريق الاغتيال، أو بعد الهروب عن السلطة، وإحداث انقلابات في أخرى على شرعية سلطة سياسية منتخبة، في التعجيل في تبني مرحلة انتقالية لخلق توافقات حول الإصلاحات السياسية والدستورية بما يتوافق مع مطالب الشارع، فإلى أي حد استحضر فاعلوا المرحلة الانتقالية مطالب الحراك في مرحلة التأسيس التي تلت ذلك؟ وهل جنت الشعوب مطامحها من الحراك الذي قادته منذ 2010؟.

أ) على المستوى السياسي

أفرز الوضع السياسي المتوتر صعود تيارات سياسية ذات مرجعية إسلامية، لتولي تدبير الشأن العام في بعض الدول المشمولة بهذا الحراك الشعبي، "تونس" (النهضة)، "مصر" (الإخوان المسلمين)، "المغرب" (العدالة والتنمية)...، غير أنها لم تنل الرضا الذي علق عليها مادامت لم تبلغ تحقيق مطالب الشعوب المنتظرة ، لاعتبار أساسي أنها لم تبلور تصورا يلاءم طبيعة المرحلة، بكيفية تخلق توازنا بين التأسيس لإصلاحات حقيقية تضمن تقويم الاعوجاج داخل منظومة الحكم، وبين تلبية انتظارات الفئات الشعبية المتضررة من التراكمات الريعية خلال العقود الماضية، استفادت منها فئات عائلية أو سياسية قريبة من السلطة دون بقية الشعب.

وقد ساهم هذا الواقع في خلق توتر سياسي نجم عنه حالة من عدم الاستقرار في تدبير الشأن العام، وفق خصوصية كل دولة على حدا، الثابت فيه خلق ثورة مضادة على الحكومات المديرة لمرحلة ما

بعد الحراك، من قبل رجال الدولة العميقة، سواء داخل بنياتها المستقرة في الوطن أو تلك المقيمة في الخارج.

ب) على المستوى الأمني

استمرت حالة الاستثناء غير المعلنة في فرض إرادة سريانها بالدول المشمولة بهذا الحراك، حتى بعد تبني إصلاحات سياسية ودستورية (جزئية طبعا، لم تعبر عن فرض تغييرات جذرية تضمن حدا مقبولا من توزيع السلط في الدولة) توجت بحكومات منتخبة، للتصدي وقمع كافة التحركات من قبل القوى الحقوقية أو المدنية أو السياسية، المطالبة بتعزيز الحقوق والحريات بشكل أكثر.

مثل هذا التعاطي الأمني سواء بنية الاحتراز أو عن قصد من قبل المسؤولين الأمنيين، استمرار لفرض مظاهر الدولة الدركية في تعاطيها مع القضايا المجتمعية، بما يجزم أن العقلية السائدة في وسط دائرة القرار لم تغير من أسلوب تدبيرها عن ما كان معمول به، حتى ببلوغ بعض الفاعلين السياسيين منهم من يستمد قناعاته من المرجعيته الحقوقية أو الإسلامية، تشترك قناعاتهم في تعزيز وفرض مبادئ ذات الارتباط بقيم المساواة والإخاء والعدل والتسامح، غير أن تعاطي المقاربة الأمنية كان أكثر حضورا من تلك المبادئ، وهو ما يدل على أن ذات القيم قد سقطت من يد هؤلاء المسؤولين، قبل أن تطأ أرجلهم مكاتب الحكم والدهاليز المظلمة لتدبير الشأن العام.

ج) على المستوى الاقتصادي

لم تمضي فصول الحراك الشعبي دون أن تترك خلفها العديد من التبعات السلبية، أثرت على اقتصاد الدول الشمولة بهذا التحول، وتضررت مصالح تلك المرتبطة معها بعلاقات تجارية أو صناعية، ومع استمرار حالة الاحتقان وما نجم عنها من تبعات هددت الأمن والسلم الاجتماعي، استمرت معه مظاهر تعميق الأزمة الاقتصادية، خصوصا بعد تواصل تهريب رؤوس الأموال ومقدرات الدولة نحو الخارج، فما كان من مخلفات هذا الواقع بالنسبة لحكومة "الحراك" سوى تبني بعض الحلول الجاهزة، كاعتمادها سياسة رفع الأسعار كحل لمواجهة هذه التبعات (والذي يستهدف بشكل كبير جيوب المواطن) مقابل انخفاض القدرة الشرائية، نتيجة تجميد الأجور في مستوياتها لما قبل 2010. وقد أفرد هذا الواقع تجميد ميزانيات الاستثمار الحكومية أمام سحب الاستثمارات الأجنبية، بحجة غياب الضمانات الكفيلة بالمحافظة على استمرار توطينها داخل نفوذ الدولة، بعد أن تضاءلت فرص جلب المنفعة المنتظرة لأصحابها.

د) على المستوى الاجتماعي

أثرت المجالات السالف ذكرها، بشكل كبير على الواقع الاجتماعي للدول المشمولة بهذه التحولات، خصوصا بعد تفاقم العديد من المظاهر الاجتماعية السلبية، كانت نتيجة لحالة العنف والعنف المضاد، المعتمدة من قبل بعض المسؤولين السياسيين والأمنيين للحفاظ على منظومة حكمهم، بعد أن شكل الحراك الشعبي تهديدا كبيرا له منذ بدايته. وإن كانت حساباتهم (المسؤولين) لم توقف زحف هذه الحركية، في بلوغ هدفها في تغيير هرم النظام دون أن تطال منظومته، وقد تراوحت هذه الآفات بين الجريمة المنظمة، التهريب الدولي، الاتجار في البشر، الفقر، شح الفرص الاجتماعية، ارتفاع مستوى البطالة بشكل أصبحت تهدد السلم والأمن المجتمعي.

أمام هذا التراجع الكبير الذي عرفته الدول العربية لما بعد حراك 2010 في مجمل الميادين، والذي فاقم معاناة الشعوب بشكل ينذر ببداية تشكيل نواة ناظمة لحراك شعبي منظم قد تشكل سنة 2018 بداية له، بعد أن شكل العاملين الاجتماعي والسياسي دوافع أساسية لاندلاع الحراك السابق، خصوصا وأن سبعة سنوات أو ثمانية كانت كافية لتتوافر نفس الأسباب وبأكثر حدة عن سابقاتها، للخوض في أشواط متقدمة من الحراك، بغير أساليب وأنماط التفاعل الذي عرفته المرحلة الماضية.

2) سنة 2018 منعطف حاسم في حراك الشعوب

إذا كانت نهاية العقد الأول من هاته الألفية، قد اختتمت بحراك شعبي وجماهيري عمت مظاهره أرجاء الرقعة الجغرافية العربية، شكل العنف والعنف المضاد أحد أبرز تجلياته، فإن نظيرتها الغربية لم تسلم هي الأخرى من هاته الموجة السياسية، ولو أنها مرت بشكل سلس وبكيفية مختلفة عن نظيرتها العربية، فلا دماء أريقت ولا أرواح أزهقت، بكيفية حفظت الأمن والسلم في مجتمعاتها. من خلال تغيير الطبقة السياسية التقليدية بأخرى شبابية، لم تتأخر في تبوء مكانتها داخل المشهد السياسي الغربي (اليونان/ اسبانيا...)، ومن ثم أخذ زمام المبادرة وتبني توجهات سياسية واقتصادية ،تتوافق في الحدود المطلوبة مع رهانات شعوبها.

وفي مقابل ذلك، لازالت حكومات الحراك الشعبي العربي لم تراوح مكانها، بانشغالها إما بتغيير هذا الوزير أو ذاك، أو توالي تغيير حكومة بعد أخرى، دون مراعاة لمطالب الشعوب وحقوقهم، وكأن التغيير في نمط تفكير الساسة يرتبط في منهجهم التدبيري بطبيعة المسؤولين لا ببرامجهم. خصوصا وأن

التوجهات المتبناة من قبل بعض حكومات ما بعد الحراك، شكلت نكسة في توجهاتها ومرتكزاتها أكثر من سابقاتها، وهو ما اعتبر مفارقة عجيبة بين مسار التغيير ومنهج الإصلاح.

بعد مرور ما يقارب سبع (07) سنوات على هذا الحراك الشعبي، الذي تباين الباحثون في توصيفه بين (حراك/ انتفاضة/ ثورة)، أو بنعته تارة بربيع عربي وتارة أخرى بخريف للشعوب، فإن النتائج المتمخضة عن هذا الفعل الشعبي هي الكفيلة بتحديد مفهومه الشامل، ومن ثم استقراء تصور من شأنه توجيه المرحلة المقبلة، أو على الأقل بلورة معالم مقاربة قد تشكل رد فعل الشعوب العربية إزاء القيمين على أنظمة حكمها، التي فسدت فَسَاد ظلم الشعوب واضطهادها، ولو أنها عَدَلت لاستقرت الأنظمة واستمرت في حكمها.

أ) سقف المطالب التي بلغها الحراك الشعبي (2013/2010)

أمام الأشكال السلمية الراقية التي نظمتها الشعوب العربية خلال وبعد سنة 2010، (الوقفات/ المسيرات السلمية/ الاعتصامات/ بناء الخيام/ النزوح خارج المدار الحضري)، للمطالبة بتعزيز الحقوق والحريات وتوفير فرص العيش الكريم، وكذا تكريس ضمانات حقيقية للعمل الديمقراطي، أربكت بفعلها حسابات معظم المسؤولين بالدول المشمولة بهذه التحولات، خاصة أن طبيعة المطالب اختلفت من بلد لآخر وفقا لمستوى الوعي المميز لكل مجتمع من هذه المجتمعات، غير أنها توافقت على عنوان عريض "يوصف بالتغيير"، وهو ما حذا بكبار مسؤولي الدول إلى التفكير في حلول جدية من شأنها وقف تمدد رقعة الاحتجاجات، بدل مراقبتها والإنصات إلى المطالب ومن ثم فتح قنوات حوار مع المعنيين بالأمر، فلم يجدوا من الأساليب للتحاور غير أسلوب العصا، ومن الوسائل لتدبير تلك الأزمات غير قمع التحركات، والزج بالمحتجين في المعتقلات واغتيال رموزهم.

ولو أن هذه الأشكال الاحتجاجية وما تلاها من تطورات في مستوياتها، قد أحدثت رجة متفاوتة على مستوى أنظمة الحكم، سواء بترحيل/هروب " المسؤول الأول بالدولة "حالة تونس"، أو بتنحي رئيسها "حالة مصر"، أو باغتيال قائدها "حالة ليبيا"، أو تخلي زعيمها عن الحكم "حالة اليمن"، أو اقتصار بعض الدول المشمولة بهذه التحولات، على بعض تدابير إجرائية من شأنها تخفيف حدة الاحتقان الشعبي، كمراجعة الدستور "حالة المغرب"، أو منح امتيازات للشباب المعطل عن العمل وتوفير منح طوال فترة العطالة، إلى حين الحصول على منصب شغل "حالة السعودية" وبعض دول الخليج العربي.

غير أن التدابير المتخذة بالموازاة مع مطالب التغيير لم ترتقي إلى المستوى المطلوب، على اعتبار أن الإصلاحات التي رافقت هذا الحراك شكلت تدابير جامدة شكلا ومضمونا، فبدل القطع مع سياسة الفساد والمفسدين، أضفت على عملهم طابع الشرعية وحصنتهم من أي متابعة قضائية. أما تغيير الأنظمة الحاكمة فيعد تغييرا شكليا، كون التغيير لم يلامس جوهر منظومة الحكم، بقدر ملامسته لشكل النظام وهرمه، وهو ما ساهم في إحداث ثورة مضادة من قبل الأنظمة الحاكمة ابتداء من سنة 2014 وستمتد إلى سنة 2017، بعد هدوء فتيل الاحتجاجات وانشغال الشعوب بالمرحلة الانتقالية الموالية لتغيير أهرام السلطة في بعض دول الحراك الشعبي، استغلته بمكر بعض اللوبيات المتحكمة في المشهد السياسي، الاقتصادي والإعلامي، عملت بموجبه على توجيه ما بقى من فلول الأنظمة الحاكمة إلى الدائرة الضيقة لصناعة القرار، بعد تواريها لفترة عن الأضواء وتلقيها إشارة مشفرة لاستئناف مهامها من طرف مسؤولين بارزين في مطابخ السياسة بالدول الغربية، لكي لا تغير من الوضع شيئا أو تعمل على تردي الأحوال عن سابق عهدها، فتبسط سيطرتها على المشهد السياسي، وتبقى متحكمة في إدارة حكم الشعوب بما يكرس سياسات الاضطهاد، والتسريع في إقبار التعليم، وتشويه الدين الإسلامي، وتدهور مستويات التنمية، وزعزعة القيم المجتمعية، والإجهاز على سياسات التشغيل، والتضييق على الحقوق والحريات.

ب) مطالب الشعوب في المرحلة المقبلة (2020/2018)

أمام تنامي مظاهر التضييق على الحقوق والحريات، والاستمرار في تكريس سياسات القمع المنظم على الشعوب، بوتيرة أكثر مما كانت عليه خلال فترة ما قبل حراك الشعوب لسنة 2010، لم يعد لها (الشعوب) من بد سوى استدراك زخم حراكها، والعمل على تحصين مكتسباتها بما يتيح تنظيم ثورة شاملة على أنظمة الحكم، – التي تقوت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة (2017/2014) بعد استجدائها " لكهنة وحراس المعبد " قصد كبح جماح أي تحرك استباقي من شأنه نسف بنيتها –، من شأنها تمكين بلوغ سدة الحكم لنخبة تصون صوت الشارع، وتحفظ حقوق الشعب، وتدفع بمطالبه إلى الأجرأة.

خصوصا أن توجه الحراك الشعبي خلال المرحلة المقبلة (2020/2018) سيرتبط بمستويات متقدمة عن سابقاتها، بارتكازها على مستويين أساسيين، يرتبط الأول بتجريد الحاكم من سدة حكمه، مع الحرص على إزاحة محيطه السياسي والاقتصادي، باعتباره (المحيط) المشرف الحقيقي على تدبير

منظومة الحكم، في حين ينصب اهتمام المستوى الثاني، حول العمل على القطع مع كافة مظاهر التبعية للخارج، للقطع مع أساليب توجيه مسار الثورة إلى غير أهدافها المحددة، أو السعي إلى تحوير توجهها بعيدا عن الغايات التي جاءت من أجلها. من خلال تجفيف منابع تبعية الدولة للخارج وقطع صمامات أمانها، وبالمقابل إرجاع السيادة للدولة الوطنية، ولعل أبرز أوجهها التحكم في اتخاذ القرار الوطني بمختلف أنواعه.

أما على مستوى كيفية تعاطي المحتجين/ المنتفضين/ الثائرين مع رد الفعل المضاد (العنف) الذي قد تعمد إليه الأنظمة الحاكمة، فسيتم بوعي ومسؤولية أكثر من ذي قبل، على اعتبار أن الاختبار التأهيلي لمستوى الأنظمة السياسية قد اجتازته خلال المرحلة الماضية، فكانت نتيجته رسوب القيمين عليها، مقابل تفوق الإرادة الشعبية. وهو ما يعني أن الشعوب اكتسبت مناعة ضد أساليب القمع والتسلط الممنهج، الذي تهتدي إليه الأنظمة في سبيل الحفاظ على كينونتها، بعدما نهلت الشعوب من معاجم الصمود و من أساليب التحدي، الكفيلة ببلوغ غايتها المنشودة ولو بخسارة النزر القليل من تلك التضحيات، إلا أنها تبقى هامشية مقارنة مع تحقيق هدفها الأسمى، في إزاحة منظومة حكم تسلطية وتعويضها بأخرى عادلة.

إن من شأن تداعيات حراك هذه المرحلة أن تبلغ مستويات متقدمة، في الإطاحة بالأسس التي تتبني عليها الأنظمة الحاكمة بمختلف أصنافها (الملكية/ الجمهورية)، من خلال التفاعل الكبير بين كافة القوى السياسية والمدنية في مواجهتها، والالتفاف المجتمعي بين طبقاته المتضررة من تدبير المراحل السابقة، بما خلفته من فجوات جد كبيرة بين فئات المجتمع، أصبحت تتسع هوتها مع توالي الزمن السياسي للأنظمة الحاكمة.

وإذا كانت مرحلة الحراك الشعبي 2013/2010 قد أحدثت رجات متفاوتة الخطورة في بنية الأنظمة السياسية، سرعان ما استردت (الأنظمة) زمام المبادرة 2017/2014 وعادت من حيث نزعت شرعيتها الشعبية، بطرق أثبتت أن شرعية الحاكم لا يستمدها من محكومه، وإنما تكرسها بنيات الاحتواء المتمركزة خارج المجال الجغرافي المعني بهذه التحولات، التي تتمتع باليد الطولى في توجيه أنظمته المجتمعية والسياسية، بما يتوافق مع مأربها الخاصة وتوجهات أمنها القومي. فإن حراك المرحلة المقبلة 2020/2018 سيمس جوهر منظومة الحكم وليس شكلها، تحدث بفعله تغييرات جذرية في بنيته

السياسية، وهو ما من شأنه الحسم مع الترسبات السلبية للأنظمة البائدة، ببلورة خيارات تتيح تفعيل المنهج الديمقراطي المبني على نبذ العنف، وتكريس الحق في الاختلاف، وتبني الشورى في اتخاذ القرار.

ذلك أن دوام الحكم من دوام حاكمه، وفناؤه من فناء أسبابه ودعائم منظومته، فإن تأسس بنيانه على العدل دام الملك واستقر واستمر، وإن تأسس على الظلم والجور فسد فهوى فتلاشى، فلا يبقى للحاكم حكم ولا للمحكوم ولي، تضيع بين هذا وذاك عروة الحكمة وعقيدة الطاعة. فارتباط المحكومين بحكامهم إنما هو ارتباط بشريعة دينية وبعقيدة مجتمعية، فإن صانها الحاكم صان المحكومون حكمه، وإن تخلى عنها تخلوا عنه، فلا إرادة تعلوا على اختيار الحاكم من محكوميه، ولا تسامح مع حاكم يخذل أو يخون تلك الإرادة الحرة.

خاتمة

إن ما تعيشه أحوال الدول العربية والإسلامية اليوم من فتن واقتتال داخلي، معزز بتدخل أجنبي من خارج الحدود، مدعم من طرف تكتلات إقليمية تستوعبها الحدود المشتركة جغرافيا وسياسيا، إنما هي مقاربة يسعى من خلالها المشرفون على تنزيل أطروحة الشرق الأوسط الجديد (تغيير معظم معالمه وخصوصياته الفاعلة بأنظمة سياسية مهترأة، وتحالفات إقليمية مختلة، وسياسات اقتصادية هشة، لجعلها تختلف عن ما كان قائما من قبل، خصوصا ما قبل سنة 2008) أو الشرق الأوسط الكبير (جعل الشرق الأوسط بنية جغرافية مفتوحة بلا خرائط جغرافية وبدون حدود سياسية).

وإن شكل العراق بداية للتحول الفعلي في سياقات هذا المسار، أو المحور المركزي الذي من شأنه أن يضبط ويدير نجاح هذه المقاربة، فإن مرور عقد من الزمن على نسف حضارة الأمة العربية (بغداد)، قد مهد الطريق وعبده للمرور بسلام إلى كافة الدول المجاورة(سوريا، اليمن...)، لزرع فتيل الصراع والفتن الداخلية، التي تعد المدخل الأساس والرئيس لاختراق شعوبها، وزعزعة استقرار أنظمتها السياسية، وطمس هويتها الثقافية والحضارية، ونهب مقدراتها الوطنية، وتدمير رأسمالها اللامادي.

فها هي سوريا الشام تمثل اليوم حلقة من حلقات هذه المقاربة، وإن كانت أعقدها وأعصاها على التفكك والاهتراء، وفق ما خُطط به لنسف حضارتها وتبديد قيّمها ودحض تاريخها العريق، وذاك اليمن الشريف يعاني هو الآخر من محن الاقتتال الداخلي، معزز بتدخل خارجي وسط مستقبل التجزيء، وتلك مصر الحضارة ورمز عزتها تئن مضاجعها ويلات اللا استقرار واللا أمن، وسط تبعثر حزمة أوراق عودتها الطبيعية لتأثيث مشهدها السياسي، واستكمال فصول الانتقال الديمقراطي وفق أحواله العادية. وإن كان الغد سيحمل هو الآخر نبؤات بمستقبل بعض الدول المجاورة، على اعتبار أن إسقاطات التوجه الحالي لا يرتبط فقط بالمستهدف منها، بل إنه محتوم بأن تبلغ تبعاته المتعاون أيضا.

خصوصا أن النتائج الحية لما نراه على ساحات الميدان وما تعرفه جغرافيا المكان بالدول المشمولة بهذه التحولات، أصبح يتراوح بين تفتيت المكون البشري للدول عبر التهجير المنظم واللجوء المفروض، بالإضافة إلى خراب البنى الثقافية والهوياتية، وتدمير البنية التحتية والعمرانية، التي تفقد للدولة تاريخها وحاضرها مما يساهم في إعادتها إلى مربع الصفر، وبالتالي إضعاف السلطة السياسية والمس بمقومات السيادة الوطنية.

إن العديد من الفاعلين لن يدرك مجريات الأحداث (مسارها، توجهاتها، وأهدافها الحقيقية) ولا السرعة التي يدار بها زمن الفتن والحروب المُوجَهة إلا بعد فوات الأوان، وإن أدرك حقيقتها قبل ذلك فإنه يحاول ألا يصدق "نباهته السياسية وحدسه النافذ ووعيه الفتاق".

فالسعي إلى تنميط الفكر البشري وجعله كلا مشمولا بالوحدة، دون اعتراف بالخصوصيات أو بالنقيض الحتمي، إنما هو تكريس لتمظهرات الايديولوحية القطبية التي لا آمال لها سوى الانكسار بملئي إرادتها، حسبما تقضي بذلك أعراف الطبيعة وقوانين الكون. وأي عبث بهذه الأسس والمرتكزات والعمل على تحويرها عن مساراتها الطبيعية، إنما هو عمل قاصر محكوم بعدم النفاذ وغير قابل للاستمرار في غير سياقاته المحتومة.

قد يحتم علينا أن نسمع ذات يوم عن توجه جديد بالنسبة لإفريقيا على غرار مقاربة (الشرق الأوسط الجديد) أو (الشرق الأوسط الكبير)، في مستوياتها الشاملة من لدن الفاعلين المنظرين والمستشرفين لمستقبل لهذه المقاربة، تحت مسميات من قبيل (إفريقيا الغد أو آمال إفريقيا أو إفريقيا برؤية مختلفة) وهو ليس بالأمر العجيب، لكون السياسة في مفهوم البعض تعني فن الممكن (غورباتشوف) ولا مكان فيها للمستحيل، ولو تطلب أمر تفعيلها اعتماد أساليب شبه مشروعة وأخرى غير مشروعة، على اعتبار أن الغاية تبرر الوسيلة في الفكر الماكيافيلي.

على اعتبار أن مدخلات ومخرجات هذا التوجه (على المستوى الإفريقي)، ترمي في كنهها اعتماد إسقاطات بنوع من المحاكاة (كما هو حال الشرق الأوسط)، لا تختلف في الأساليب فقط بل إنها تتوافق حتى في طينة الفاعلين والمشرفين على أجرأتها. ويرجع ذلك ببساطة إلى أن المفعول له واحد، والمفعول به مشترك، والفاعلين متعددين (متباينين جغرافيا ومتوافقين ايديولوجيا)، وبمعنى آخر فالفاعل واحد، والأداة المستعملة لفك طلاسيم الأنظمة وإدارة شعوبها هي ذاتها، والمشاركون في تفعيل وصاياها وتكريس تمظهراتها مختلفون في المواقع، وإن جمعتهم العقيدة بمنأ عن المكان.

حينها قد يقال أكلت يوم أكل الثور الأبيض/ الأسود، وسقطت يوم سقط الحاكم العادل/ المستبد، وهدمت مملكتي/ إمارتي/ جمهوريتي يوم هدمت أسوار بغداد ودمشق وصنعاء بالشرق الأوسط، والقاهرة وطرابلس في شمال أفريقيا، ولكن بعد فوات الأوان.

الفهرس

مقدمة.....1
الفصل الأول: الشرق الأوسط: معالم لإعادة رسم الحدود الجغرافية والسياسية.....
أولا: الأزمة السورية لعبة الكبار.....
1 الداخل السوري مجال لفرض الخيارات.....
أ الحل السياسي في سوريا مدخل لمعالجة الأزمة.....
ب المصالحة الوطنية خيار مستدام للشعب السوري.....
ج مجزرة خان شيخون مؤشر لتقويض العملية السياسية.....
2 الأطراف الدولية: مبادرات لتكريس الهيمنة.....
أ روسيا وإستراتيجية التحدي.....
ب أية تفاهمات لتكريس مشروع الهيمنة؟.....
ج الأزمة السورية: من المبادرات الأمريكية إلى الحلول الروسية.....
د إقامة المناطق الآمنة في سوريا بداية مشروع التقسيم.....
ثانيا: المملكة العربية السعودية: تكييف مع تطورات المحيط الاقليمي.....
1 التأسيس لانتقال ناعم للسلطة في المملكة السعودية: ظروف ومآلات.....
2 انعكاس تصدع العلاقات الأمريكية السعودية على القضية السورية.....
3 القمة الخليجية الأمريكية: ورقة لإعادة ترتيب المشهد الاقليمي.....
ثالثا: تركيا وصراع التموقع.....
1 الانقلاب الفاشل محك لمأسسة دولة القانون.....
أ) محاولة الانقلاب رسالة لأردوغان أم محاولة لزعزعة الاستقرار.....
ب) أردوغان ينقلب على دولة القانون.....
2 تركيا ورهان تعزيز التموقع.....
رابعا: اليمن السعيد حلقة لتغذية أطروحة تفتيت المنطقة.....
1 أطراف الصراع: تعقيد لمسلكيات الحل السياسي.....
2 مخرجات لحلحلة الأزمة اليمنية.....
الفصل الثاني: أفريقيا وعقدة الارتباط الاستعماري.....
أولا: أفريقيا مجال لتوطين النفوذ الغربي.....
ثانيا: الاتحاد المغاربي في حسابات الغرب.....
1 الاتحاد المغاربي وتحديات الاستقرار الأمني.....
أ) التدخل الأجنبي بالمنطقة.....
ب) توغل التنظيمات العقائدية بالمنطقة وتغذية الفكر المتشدد.....
2 الاتحاد المغاربي ومستقبل التقسيم.....

أ: معايير وحدود الخارطة السياسية.....
ب: مستقبل التوافق السياسي و أبعاد التكامل التنموي.....
3 الاستراتيجية الأمريكية في ليبيا.....
الفصل الثالث: حراك الشعوب العربية ورهان الثورة المضادة.....
أولا: حراك الشعوب وتحرك الانظمة: أية تجليات.....
1 من خريف الشعوب إلى ربيع الأنظمة.....
أ) سيناريو تجلي الثورة المضادة.....
ب) انعكاسات ربيع الأنظمة على واقع الشعوب.....
2 حفظ الأمن ليس معناه حفظ النظام.....
ثانيا: استقراء لواقع الحراك الشعبي ومستقبله.....
1 مآل الشعوب العربية: قراءة لما بعد حراك 2010.....
أ) على المستوى السياسي.....
ب) على المستوى الأمني.....
ج) على المستوى الاقتصادي.....
د) على المستوى الاجتماعي.....
2 سنة 2018 منعطف حاسم في حراك الشعوب.....
أ) سقف المطالب التي بلغها الحراك الشعبي (2013/2010).....
ب) مطالب الشعوب في المرحلة المقبلة (2020/2018).....
خاتمة.....
الفهرس.....